« التَّمَكُّن »

وأثرُه في بناءِ الحُكمِ النَّحويِّ في ضوءِ كتابِ سيبويهِ

إعـداد

د/ محمود حسن مرسي عبد اللّه

مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية

فرع جامعة الأزهر بالمنوفية

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤ م

التَّمَكُّن وأثرُه في بناءِ الحُكمِ النَّحويِّ في ضوءِ كتابِ سيبويهِ

محمود حسن مرسي عبد الله
قسم: اللغويات – كلية اللغة العربية – جامعة الأزهر – فرع المنوفية.
البريد الإلكتروني: Mahmoudabdallah.lan@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

هذه دراسةٌ بعنوان: (التمكُّنُ وأثرُه في بناءِ الحكمِ النحويِّ في ضوءِ كتابِ سيبويهِ)، عُنِيتْ بإبراز دلالاتِ مصطلحِ «التمكن»، والوقوف علىٰ ماهيَّتِه، وكيفيةِ توظيفِه في كتبِ النحاة عامةً وكتابِ سيبويهِ خاصةً، وبيان الآثارِ والأحكامِ النحويةِ المترتبةِ عليه في كلِّ دلالةٍ.

وقد سارت هذه الدراسةُ علىٰ خُطا المنهج الاستقرائيّ الوصفيّ، حيث تم تتبعُ هذا المصطلح في كتب النحاة، ثم عرض دلالاته ودراستها وتحليلها، وبيان ما يترتب عليها من أحكامٍ وآثارٍ.

وقد أظهرت الدراسة أن مصطلح «التمكن» تنوعت دلالاته واستعمالاته عند النحاة؛ فهناك التمكن في الاسمية، ويعني رسوخَ القدم فيها، فالاسمُ المتمكن هو الذي سَلِمَ من شبه الحرف، وغيرُ المتمكنِ هو الاسمُ الذي لم ترسخ قدمه في الاسمية؛ وذلك بشبهه الحرفَ. وهناك التمكن في الظروف، فالمتمكنُ من ظروف الزمان والمكان هو المتصرف الذي يفارق الظرفيةَ، وغيرُ المتمكنِ هو ما يلازم الظرفيةَ. وقد يستعمله النحاة ويقصدون به تصرُّفَ الكلمة في أكثرَ من وجهٍ من وجوه الكلام، وعدم لزومها موضعًا واحدًا أو حالةً واحدة. ولكلِّ صورةٍ من هذه الصورِ آثارٌ وأحكامٌ نحويةٌ جمعت الدراسةُ شتاتَها وأماطت اللثامَ عنها.

وجاءت الدراسة في مقدمة فيها حديثٌ موجزٌ عن موضوع الدراسة وأهميتها ومنهجها وخطة السير فيها. ثم تمهيد تضمن تعريف التمكن في اللغة واصطلاح النحاة. ثم ثلاثة مباحث: المبحث الأول: (التمكنُ في الاسميةِ – حقيقتُه وآثارُه). والمبحث الثاني: (التمكنُ في الظروف – حقيقتُه وآثارُه). والمبحث الثالث: (التمكنُ في وجوه الكلام). ثم خاتمة تضمنت خلاصة الدراسة. ثم ثَبَت للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

الكلمات المفتاحية: التمكن – التمكين – الحكم النحوي – كتاب سيبويه – النحو العربي.

Mastery (Al Ttamakkun) and its impact on building grammatical judgment in light of Sibawayh's book

Mahmoud hassan morsy Abd Allah
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Menoufia, Al-Azhar University
Email: Mahmoudabdallah.lan@azhar.edu.eg

Abstract:

This is a study entitled: (Mastery and its impact on building grammatical judgment in light of Sibawayh's book), concerned with highlighting the connotations of the term "mastery," identifying its nature, and how it is used in the books of grammarians in general and Sibawayh's book in particular, and explaining the effects and grammatical rulings resulting from it in every connotation.

This study followed the path of the descriptive inductive approach, where this term was traced in the books of grammarians, then its connotations were presented, studied and analyzed, and the rulings and implications that resulted from it were explained.

The study showed that the term "mastery" has varied meanings and uses among grammarians. There is mastery in nominalism, which means being firmly established in it. A mastered noun is one that is free from the quasi-letter, and a non-mighty noun is one whose footing is not firmly established in nominalism. This is similar to the letter. There is mastery over circumstances. The one who has mastery over the circumstances of time and place is the one who disposes of the circumstance, and the one who is not mastered is what remains with the circumstance. Grammarians may use it and mean by it the word's behavior in more than one aspect of speech, and its non-requirement in one place or one situation. Each of these forms has implications and grammatical rulings, which the study gathered together and unveiled.

The study came in an introduction that included a brief talk about the subject of the study, its importance, its methodology, and its plan. Then an introduction includes the definition of mastery in the language and the terminology of grammarians. Then three sections: The first section: (Mastery of nominalism - its reality and effects). The second topic: (Mastery in circumstances - its reality and effects). The third topic: (Mastery in the faces of speech). Then a conclusion included a summary of the study. Then list sources and references, and an index of topics.

Keywords: mastery - empowerment - grammatical rule - Sibawayh's book - Arabic grammar.

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، مُنْزِلِ الكتابِ بلسانٍ عربيٍّ مبين، شفاءً لما في الصدورِ وهدًىٰ ورحمةً للمؤمنين، والصّلاةُ والسّلامُ علىٰ أشرفِ الخلقِ أجمعين، سيدِنا محمدٍ النّبيِّ الأمين، وعلىٰ آلِه الطّيبين الطّاهرين، وصحبِه الغرِّ المنتجبين ، ومَنْ تبعهم بإحسانٍ إلىٰ يومِ الدِّين.

أما بعد:

فإن تتبعَ المصطلحاتِ النحويةِ وتفسيرَها والوقوفَ علىٰ مدلولاتِها مفتاحٌ من مفاتيحِ دراسةِ النحو العربي، فهو أمرٌ لا بُدَّ منه لفهم النصِّ وسَبر أغوارِه؛ لذا حظي هذا الجانبُ بنصيبٍ لا بأس به من الدراسة قديمًا وحديثًا، فتنوعت المؤلفاتُ والدراساتُ حول المصطلحات والتعريفات والحدود النحوية.

وقد وجدت أن مفردة «التمكّن» مصطلحٌ ورد في مواضعَ كثيرةٍ من كتاب سيبويه وكتبِ النحاة، وتنوعت صورُ استعماله؛ فهناك التمكن في الاسمية، وهناك التمكن في باب الظروف، ولكلٍّ منهما مدلولٌ يختلف عن الآخر، وهناك التمكن بمعناه العامِّ الذي يعني تصرّفَ الكلمة في وجوه الكلام والبيان، ولكلِّ صورةٍ من هذه الصورِ أحكامٌ نحويةٌ. يضاف إلىٰ ذلك ما للتمكن من فضيلةٍ وشأنٍ وقيمةٍ، هذا ما قرره النحاة، حتىٰ قال أبو القاسم الزجاجيّ: «الضعف والقوة في العربية إنما هما في التمكن والامتناع منه»(١).

(١) الإيضاح في علل النحو ص١١٤.

ووجدت أن هذا الجانبَ لم يَمَسَّه أحدٌ من الباحثين فيما أعلم، ولم تُفرَدْ له دراسةٌ تحدد ملامحَه وتوضح معالمَه، وتجمع شتاتَه، فاستخرت اللهَ وشرعت في بحثه ، وهو ما أسفر عن هذه الدراسة التي جاءت بعنوان: (التمكن وأثره في بناء الحكم النحوي في ضوء كتاب سيبويه).

والغرضُ الأساس من هذه الدراسة هو إبرازُ دلالاتِ مصطلحِ «التمكن»، والوقوفُ علىٰ ماهيَّتِه وكيفيةِ توظيفِه في كتبِ النحاة عامةً وكتابِ سيبويهِ خاصةً، وبيانُ الآثارِ والأحكامِ النحويةِ المترتبةِ عليه في كلِّ دلالةٍ.

وقد دفعني إلىٰ اختيار هذا الموضوع أسبابٌ، منها:

- رغبتي في أن أُدليَ بدلوي –ولو بشيء يسير– في إثراء الدرس النحوي.
- تعلقُ هذا الموضع بأهم المصادر النحوية، وهو كتاب سيبويه إمام النحاة الذي تَسابقَ علىٰ دراسته العلماء والباحثون في كلِّ زمانٍ ومكانٍ.
- رغبتي في لَمِّ شتاتِ هذا الموضوعِ وجمع ما تفرق منه؛ ليسهل تناوله والإفادة منه.

وقد اتبعت في هذه الدراسةِ المنهجَ الاستقرائيَّ الوصفيَّ، فقمت باستقراء كتب النحاة وتتبع هذا المصطلح فيها، ثم عرض دلالاته ودراستها وتحليلها، وبيان ما يترتب عليها من أحكامٍ وآثارٍ.

أما عن الدراسات السابقة فليس هناك – فيما أعلم – دراسةٌ مستقلةٌ تناولت مفهوم مصطلح «التمكن» في كتب النحاة عامةً أو كتاب سيبويه خاصةً، وما يترتب عليه من آثارٍ وأحكامٍ نحويةٍ.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أن تقوم علىٰ مقدمة، وتمهيد، وثلاثةِ مباحثَ، وخاتمة.

المقدمة: وفيها حديث موجز عن موضوع الدراسة وأهميتها ومنهجها وخطة السير فيها.

التمهيد: (مفهوم التمكن)، وفيه ألقيت الضوء علىٰ تعريف التمكن في اللغة واصطلاح النحاة.

المبحث الأول: (التمكنُ في الاسميةِ – حقيقتُه وآثارُه).

المبحث الثاني: (التمكنُ في الظروف – حقيقتُه وآثارُه).

المبحث الثالث: (التمكنُ في وجوه الكلام).

الخاتمة: وتتضمن خلاصة الدراسة.

ثم ذيلت البحث بثبت للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات.

وبعد: فهذه خلاصة جهدي ، فإنْ أصبتُ فمن الله وحده، وما توفيقي إلا بالله، وإن جانبني الصواب فحسبي أنّي حاولت ولم أدّخرْ وسعًا، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها.

واللهَ أسألُ أن يوفقَني ويُلهمَني الصوابَ.

وصلَّى الله وسلَّم على سيدِنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

مفهوم التمكنُ

التمكن لغةً:

تدور مادة (م ك ن)[١] في العربية حول: الرسوخ والاستقرار والثبات والقدرة والقوة.

يقال: تَمَكَّنَ الرجلُ من الشيء واستمكَنَ منه، أي: قَدَرَ عليه وصار له عليه سلطانٌ. ومنه قول الله ﷻ: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [سورة الكهف:٨٤]، أي: جعلنا له قدرةً ومُكْنةً علىٰ التصرف فيها.

وفلانٌ لا يُمْكِنُهُ النُهوضُ، أي: لا يقدر عليه.

ومَكُنَ فلانٌ عند السلطان، أي: عَظُمَ عنده وارتفع وصارت له مكانَةٌ. ومنه قوله ﷻ: ﴿إِنَّكَ ٱلْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ﴾ [سورة يوسف:٥٤]، أي: ذو مكانةٍ ومنزلةٍ رفيعةٍ.

---

(١) ذهب بعض اللغويين إلىٰ أن «التمكن، والمكان، والمكانة» وما أشبه ذلك من ألفاظ مادتها: (ك و ن)، وذكروا هذه الألفاظ تحت المادتين (ك و ن) و(م ك ن).

قال الخليل في كتاب العين (ك و ن) ٥/ ٤١٠: «والمكان اشتقاقه من (كان يكونُ)، فلما كثرت صارت الميم كأنها أصلية، فجُمع علىٰ: (أَمْكِنَة)، ويقال أيضًا: تَمَكَّنَ، كما يقال من المسكين: تَمَسْكَنَ...». وينظر: (م ك ن) ٥/ ٣٨٧ منه، وتهذيب اللغة ١٠/ ١٦١، و١٠/ ٢٠٦، والصحاح ٦/ ٢١٩١، و٦/ ٢٢٠٥، ولسان العرب ١٣/ ٣٦٥، و١٣/ ٤١٢.

قال ابن فلاح: «وميمه أصلية علىٰ الصحيح؛ بدليل: (أمكَنَهُ، وتَمَكَّن)، ولو كان من (كان) لقيل: (تَكَوَّن)...». شرح الكافية لابن فلاح ١/ ١٤٦.

وسُمّي «المكان» مكانًا لثبوته، أو لتمكُّن الجسم وثبُوتِه فيه.

وفلانٌ له مُكْنَةٌ، أي: قوةٌ وشدةٌ(١).

التمكن في اصطلاح النحاة:

باستقراء كلام النحاة وتتبع هذا المصطلح في عباراتهم نجد أنه يدور حول ثلاثة معانٍ، نذكرها هنا إجمالًا، ثم نعود لنفصل القول فيها:

🕮 المعنىٰ الأول:

يستعمله النحاة في معرض الحديث عن الأسماء، والاسمُ المتمكن عندهم هو الاسم المعرب الذي خَلَصَتْ فيه الاسمية، وسَلِمَ من شبه الحرف. وغير المتمكن هو الاسم المبني الذي أشبه الحروف.

قال ابن يعيش: «والتمكّنُ: رُسوخُ القَدَم في الاسمية. وقولُنا: اسم متمكنٌ؛ أي: راسخُ القدم في الاسمية. وقولنا: اسمٌ متمكنٌ؛ أي: هو بمكانٍ منها؛ أي: لم يخرج إلىٰ شَبَه الحرف، فيمتنعَ من الإعراب»(٢).

🕮 المعنىٰ الثاني:

يستعمله النحاة في معرض الحديث عن الظروف، والظرفُ المتمكن في اصطلاحهم هو الظرف المتصرف الذي يفارق النصبَ علىٰ الظرفية، فيُستعمَل

(١) تنظر مادة (م ك ن) في: تهذيب اللغة ١٠/ ١٦١، والصحاح ٦/ ٢٢٠٥، ولسان العرب ١٣/ ٤١٣، والمصباح المنير ٢/ ٥٧٧. ويراجع: الكشاف ٢/ ٨، و٤٨١.

(٢) شرح المفصل ١/ ٥٧. وينظر: اللمع ص٩، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٦.

ظرفًا وغيرَ ظرف، فيكون فاعلًا أو مفعولًا أو مبتدأً أو خبرًا ونحو ذلك. والظرف غير المتمكن هو الذي لا يفارق الظرفيّة(١).

📖 المعنىٰ الثالث:

يستعمله النحاة ويقصدون به أن الكلمة لا تلزم موضعًا واحدًا أو حالةً واحدة، بل تتصرّف في أكثرَ من وجهٍ، وتستعمل في أكثر من موضع(٢).

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٣٧٧، ومنازل الحروف للرماني ص٨٣.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٦٦.

المبحث الأول
التمكنُ في الاسميةِ – حقيقتُه وآثارُه

التمكن في الاسمية معناه رسوخُ القدم فيها، والاسمُ المتمكنُ هو راسخ القدم في الاسمية، أي: إنه لم يخرج إلىٰ شَبَه الحرف فيمتنع من الإعراب، والاسمُ غيرُ المتمكن هو الاسم الذي لم ترسخ قدمه في الاسمية؛ وذلك لأنه أشبه الحرف؛ ولذا استحق البناء(١).

ثم إن الاسم المتمكن ينقسم قسمين: متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن.

فالأمكن: هو الذي ابتعد عن شبه الحرف والفعل، وهو الاسم المنصرف.

والمتمكنُ غيرُ الأمكن: هو الذي ابتعد عن شبه الحرف وسَلِم منه، لكنه لم يسلم من شبه الفعل، وهو الاسم الممنوع من الصرف(٢).

والأمكن أخصُّ من المتمكن، فكلُّ أمكن متمكنٌ، وليس كلُّ متمكنٍ أمكنَ(٣).

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٧.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٣، و١٥، والأصول ١/ ٥٠، وشرح السيرافي ١/ ٢٤، و١٦٦، والتعليقة علىٰ كتاب سيبويه ١/ ١٧، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ١٧٠.

(٣) ينظر: توجيه اللمع ص٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٧، وشرح الكافية لابن فلاح ١/ ١٤٦.

و«الأمكن» اسم تفضيل من «مَكُنَ مَكَانَةً»(١)، إذا بلغ الغاية في التمكن ، أي: إنه أتمُّ تمكنًا وأرسخُ قدمًا من غيره، أي أثبتُ في مكانه من الاسمية(٢).

تلك – إذن – قسمةٌ ثلاثيةٌ للأسماء من حيث التمكنُ وعدمُه:

- أعلاها المتمكن الأمكن؛ وذلك لأنه لم يشبه الحرفَ فيبنىٰ ولا الفعلَ فيَنْقُصَ تمكنُه فيُمنعَ من الصرف.
- ثم المتمكن غير الأمكن، وهو الاسم الذي أشبه الفعلَ فمُنع من الصرف، وقد عُدَّ هذا القسمُ من المتمكن لأنه نال حظًّا من الإعراب؛ حيث تعتقب عليه الضمة والفتحة، قال السيرافي: «وأما المتمكن من الأسماء فهو كلُّ ما دخله الإعرابُ منصرفًا كان أو غيرَ منصرف، وإنما كان غيرُ المنصرف متمكنًا؛ لأنه تصرَّفَ ضربًا من التصرّف، وهو تنقُّله من فتحة إلىٰ ضمّة ومن ضمة إلىٰ فتحة»(٣).

فهذا القِسم يشارك القسمَ الأول في إطلاق اسم (المتمكن) عليهما؛ وذلك لاشتراكهما في عدم شبه الحرف الذي يَسْلُب التمكنَ، لكن القِسم الأول يمتاز

---

(١) وليس من الفعل «تَمَكَّنَ» كما زعم بعض النحاة؛ لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذٌّ، وقد أمكن غيرُه، فلا حاجة إلىٰ ارتكابه. ينظر: التصريح ٢/ ٣١٦.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٧، والتعليقة علىٰ المقرب لابن النحاس ص٤٥٦، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٩٦٢، والتصريح ٢/ ٣١٦، وحاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ١/ ٢٩.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١/ ١٦٦.

عن هذا بإطلاق اسم (الأمكن) عليه؛ وذلك لأن هذا النوع أشبه الفعل، فنَقَصَ تمكنُه بمنع الجر والتنوين منه(١).

- ثم غير المتمكن، وهو الاسم الذي أشبه الحرفَ فبُني.

فكلَّما ابتعد الاسم عن مشابهة الحرفِ والفعلِ كان أشدَّ تمكنًا في الاسمية وأكثرَ أصالةً.

قال السيرافي: «إن سأل سائل فقال: ما الأسماء المتمكنة؟ قيل له: كلُّ اسمٍ مستحقٍّ للإعراب فهو متمكن، ثم ينقسم قسمين: قسم مستوفٍ للتمكن كله، وهو ما تعتقب عليه الحركات الثلاث: الضم، والفتح، والكسر، ويدخله التنوين، وقسم ناقص عن هذا، وهو ما مُنع التنوينَ والخفضَ فلم يعتقب عليه إلا الرفع والنصب، وكان بعضُ أصحابنا يسمي الاسمَ المستوفيَ للحركات الثلاث: (الاسمَ الأمكنَ)، فيخصه بذلك، ويَجعل كلَّ ما استحقَّ الإعرابَ متمكنًا»(٢).

وقد ذكر سيبويه والنحاةُ في كتبهم - عَرَضًا - آثارًا لهذا النوع من التمكن، وأحكامًا تترتب علىٰ وجوده أو عدم وجوده، أو مشابهة المتمكن أو عدم مشابهته، وما إلىٰ ذلك، نحاول فيما يأتي أن نجمع شتاتها:

(١) ينظر: شرح الكافية لابن فلاح ١/ ١٤٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١/ ٢٤. وينظر: ٣/ ٤٥٤ منه، والنكت للأعلم ٢/ ٤٣٤.

استحقاق الإعراب للاسم المتمكن

الإعراب هو أظهرُ أثرٍ لتمكن الأسماء وأبرزُ ما يترتب علىٰ هذا التمكن، حتىٰ صار معلومًا بالضرورة أن الاسم المتمكن هو المعرب، وغير المتمكن هو المبني. قال سيبويه: «فالرفع والجر والنصب والجزم لحروفِ الإعراب، وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائدُ الأربع...»(١).

فمتىٰ تحقق للاسم تمكنُه في الاسمية وبُعْدُه عن شبه الحرف استحق الإعراب، سواء أكان منصرفًا كـ «زيدٌ، وعمرٌو» أم غير منصرف كـ «أحمدُ، وفاطمةُ»، ويدخل تحت المتمكن جمعُ التكسير المنصرف كـ «رجالٌ»، وغيرُ المنصرف كـ «مساجدُ، ومصابيحُ»، والأسماء الستة، والمثنىٰ، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم(٢).

ومما ورد من ذلك في كتاب سيبويه حديثه عن إعراب (اثنا عشر) من بين أسماء الأعداد المركبة، فقد ذكر أن أسماء الأعداد المركبة من (أَحَدَ عَشَرَ) إلىٰ (تسعةَ عَشَرَ) مبنية علىٰ فتح الجزأين، نقول: «عندي أَحَدَ عَشَرَ رجلًا، وإحدىٰ عَشْرَةَ امرأةً، وخمسةَ عَشَرَ رجلًا، وخمسَ عَشْرَةَ امرأةً» وهكذا.

وعلة بنائها هي تضمنُها معنىٰ الحرف وهو الواو العاطفة؛ لأن الأصل في (أحدَ عَشَر) هو: واحدٌ وعَشَرَةٌ، ثم حذفت الواو ورُكب الاسمان معًا فجعلا اسمًا واحدًا، وتضمن معنىٰ الواو، وبُنِيَ كما بُنِيَتْ.

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ١٣.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢٤، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ٩٩، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٧.

قال سيبويه: «وأما (خمسةَ عَشَرَ) وأخواتها و(حادي عَشَرَ) وأخواتها، فهما شيئان جُعلا شيئًا واحدًا، وإنَّما أصل (خمسةَ عَشَرَ): خمسةٌ وعشَرةٌ، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرفٍ واحدٍ»(١).

ثم استثنىٰ (اثنا عشر) لأنه سلم من شبه الحرف، فأعرب، ولم يُبْنَ كسائر الأعداد المركبة، وإعرابه يكون في صدره، ويعرب إعراب المثنىٰ، فيرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، نحو: (جاء اثنا عَشَرَ رجلًا، ورأيت اثْنَي عَشَرَ رجلًا، ومررت باثْنَيْ عَشَرَ رجلًا)؛ وذلك لوقوع العَجُز منها - وهو (عَشَرَ) - موقع النون من (اثنين)، فصارت بمنزلة عددٍ مفردٍ، فكما كان حرفُ الإعراب الألف وبعدها النون، فكذلك يجب أن تبقىٰ الألف حرف الإعراب وإن كان (عَشَرَ) بعدها، لأنها لم تتغير عما كانت عليه، ولأنها حلَّتْ محلَّ النون(٢).

قال سيبويه: «وأما (اثنا عشر) فزعم الخليل أنه لا يغير عن حاله قبل التسمية، وليس بمنزلة (خمسةَ عَشَرَ)؛ وذلك أن الإعراب يقع علىٰ الصدر فيصير: (اثْنَا) في الرفع، و(اثنَيْ) في النصب والجر، و(عَشَرَ) بمنزلة النون...»(٣).

وقال أبو علي الفارسي مبينًا علة إعرابه: «أعرب من بين ما أشبهه من الأعداد؛ لأن عَشرًا من (اثني عَشَرَ) بمنزلة النون، وليس (عَشَرَ) معه بمنزلته مع سائر الأعداد الذي يشبهه مما ضم (عَشَر) فيه إلىٰ ما قبله وبني معه، فلما لم يكن مثلَه لم يلزم

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٢٩٧. وينظر: شرح السيرافي ١/ ١٠٧.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٠٧، وشرح السيرافي ١/ ١٠٨، والتعليقة ٣/ ١١٨، وعلل النحو ص٤٩٧، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٥٢١، والمساعد ٢/ ٨٠.

(٣) كتاب سيبويه ٣/ ٣٠٧. وينظر: ٣/ ٥٥٨ منه.

بناؤه؛ إذ المعنىٰ الموجب فيه للبناء هو تضمنه معنىٰ حرف العطف منضمًّا إلىٰ الصدر، فلما عَرِيَ قولهم (اثنا عشر) من ذلك لم يلزم فيه البناء، ووجب إعرابه كما وجب إعرابُ سائر الأسماء المتمكنة العارية من شبهِ الحرفِ وتضمنِه لمعناه»(١).

وقد ورد مصطلح «المتمكن» و«غير المتمكن» في كتاب سيبويه في مواضعَ كثيرةٍ مرادًا به المعرب والمبني(٢).

وقد قسم النحاة الأسماءَ المعربةَ قسمين، تبعًا لقوة التمكن:

الأول: المتمكن الأمكن، وهو الذي خلا من شبه الحرفِ والفعلِ، فبلغ الغاية في التمكن؛ لذا استحق الإعراب بالحركات الثلاث، لفظًا أو تقديرًا، فاللفظ نحو: «زيدٌ، وعمرٌو، ورجلٌ، وفرسٌ»، والتقدير نحو: «فتًىٰ، وعصًا، ورَحًىٰ»، فهذه الأسماء متمكنة لكن لم يظهر عليها الإعراب لعجز حرف الإعراب فيها عن تحمُّلِ الحركةِ.

وهذا النوع وصفه النحاة بأنه: «مُسْتَوْفٍ للتمكن»(٣)، أو: «متمكنٌ مُتَنَاهٍ»(٤)، وقال عنه بعضهم إنه: «كامل أوصاف الاستحقاق»(٥).

---

(١) المسائل الحلبيات ص٣٠٨. وينظر: التعليقة ٣/ ١١٨.

(٢) ينظر: ١/ ١٥، و١٦، و١٧، و٢/ ٣٧٣، و٤٠٢، و٣/ ٢٣٤، و٢٥٨، و٢٩٩، و٤/ ١٦٥، و٢٢٧.

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢٤، و٣/ ٤٥٤، والنكت للأعلم ١/ ١٧٠، و٢/ ٤٣٤.

(٤) ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو للأعلم ص١٠.

(٥) البديع في علم العربية لابن الأثير ١/ ١٦.

الثاني: المتمكن غير الأمكن، وهو الذي سَلِمَ من شبه الحرف، لكنه أشبه الفعلَ فنَقَصَ تمكنُه؛ لذا مُنِع من بعض حركات الإعراب، وهي الكسرة في حالة الجر، وكذا التنوين؛ لأنه أشبه الفعلَ الذي لا يُجرُّ ولا ينون(١).

وقد وصف النحاة هذا النوع بأنه: «ناقص التمكن»(٢)، و«ناقص أوصاف الاستحقاق»(٣).

قال ابن الأثير: «وينقسم المعرب قسمين: أحدهما: كامل أوصاف الاستحقاق، فتجري عليه جميع أنواع إعراب الأسماء، ويسمّىٰ متمَكِّنًا أمكنَ، نحو: (رجلٌ، وزيدٌ، وعلمٌ)، فاستحقّ الإعراب مطلقًا؛ لمنافاة الحرف، واستحقّ كمال الإعراب؛ بانتفاء مشابهة الفعل. والثاني: ناقص أوصاف الاستحقاق، فلم يجرِ كمالُ أنواعِ إعرابِ الأسماءِ عليه، ويسمَّىٰ متمكنًا غيرَ أمكنَ، نحو: (أحمدُ، وفاطمةُ)...»(٤).

ومما يتصل بهذا المقام – ويدل علىٰ قوة التمكن – أن ما يستحق البناءَ يُعرب إذا قارب المتمكنَ أو شابهه.

ومما ذكره سيبويه من ذلك الظرفُ (مع)، فإنه من الظروف المبهمة، وهو ظرف زمان أو مكان علىٰ حسب السياق، نحو: (زيد مع عمرٍو، وزرتك مع الظهرِ)،

(١) ينظر: البديع ١/ ١٦، والتذييل والتكميل ١/ ١٣٧.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٤٥٤، والنكت للأعلم ١/ ١٧٠، و٢/ ٤٣٤، والمخترع ص١٢.

(٣) البديع ١/ ١٦.

(٤) البديع ١/ ١٦. وينظر: شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ١/ ١٠٠.

وكان حقه البناء لإبهامه وشَبَهه بالحرف في الوضع لكونه علىٰ حرفين، ولملازمته وجهًا واحدًا من الاستعمال، لكنهم أعربوا هذه الكلمة لأنها استعملت مفردةً، ومضافةً، ومجرورة بـ (مِن) فأشبهت الظروف المعربة، نحو: (أمام)، و (قدام)، ولأنها أشبهت (عندَ) في وقوعها خبرًا وصفةً وحالًا وصلةً، نحو: (زيد مع عمرو، ومررت برجلٍ معه صقرٌ، وجاء الزيدان معًا، ورأيت الذي معك)(١).

قال سيبويه: «وسألت الخليل عن (مَعَكم) و(مَعَ)، لأيِّ شيء نصبتها؟ فقال: لأنَّها استعملت غير مضافةٍ اسمًا كـ (جميع)، ووقعت نكرةً، وذلك قولك: (جاءا معًا، وذهبا معًا، وقد ذهب معَه، ومِن مَعه، صارت ظرفًا، فجعلوها بمنزلة: (أمامَ، وقُدامَ)...»(٢).

وقال ابن السيرافي: «يريد أنها أعربت، وهي ظرف مبهم، والظروف المبهمة تبنىٰ، فزعم أنها إنما نُصبت وأعربت لأنها قد استعملت مفردةً ومضافةً، فجعلوها كـ (أمام وقدّام) وما أشبههما من الظروف المعربة، ونظيرها (أيّهم) حين أعربت وهي مبهمة وهي أخت (مَن، وما)، وإنما أعربت لأنها تستعمل مضافة ومفردة، فصارت أقوىٰ من أخواتها وأقربَ إلىٰ الأسماء المتمكنة، فأعربت»(٣).

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤٢٠، و٣/ ٢٨٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٨، و٢٣٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٥٧، ومغني اللبيب ص٤٣٩، وتمهيد القواعد ٤/ ٢٠١٠، وهمع الهوامع ٢/ ٢٢٨.

(٢) كتاب سيبويه ٣/ ٢٨٦، و٢٨٧.

(٣) شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٥.

التمييز بين المتمكن وغير المتمكن في ألقابِ حركاتِ الإعرابِ وحركاتِ البناءِ

مَيَّز النحاة بين المتمكن وغير المتمكن في الألقاب الخاصة بالإعراب والبناء، فقالوا في جانب المتمكن: (مرفوع، ومنصوب، ومجرور، ومجزوم)، وقالوا في غير المتمكن: (مضموم، ومفتوح، ومكسور، وساكن أو موقوف).

قال ابن يعيش: «واعلم أن سيبويه فَصَلَ بين ألقابِ حركاتِ الإعرابِ وألقابِ حركاتِ البناءِ؛ فسَمَّىٰ حركاتِ الإعرابِ: رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا، وحركاتِ البناءِ: ضمًّا وفتحًا وكسرًا ووقفًا؛ للفرق بينهما...»(١).

وقال: «اعلم أن سيبويه وجماعةً من البصريين قد فَصَلُوا بين ألقابِ حركاتِ الإعرابِ وسكونِه وبين ألقابِ حركاتِ البناءِ وسكونِه، وإن كانت في الصورة واللفظ شيئًا واحدًا؛ فجعلوا الفتحَ المطلق لقبًا للمبني علىٰ الفتح، والضمَّ لقبًا للمبنيّ علىٰ الضم، وكذلك الكسر والوقف، وجعلوا النصبَ لقبًا للمفتوح بعامل، وكذلك الرفع والجر والجزم، ولا يقال لشيء من ذلك مضموم مطلقًا، لا بد من تقييد؛ لئلا يدخلَ في حيِّز المبنيات؛ أرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانةَ الفرقِ بينهما...»(٢).

وهذا ما أبان عنه سيبويه في الباب الذي سمّاه: (باب مجاري أواخر الكلم من العربية)، حيث قال فيه: «وهي تجري علىٰ ثمانية مجارٍ: علىٰ النصبِ والجرِّ والرفعِ

(١) شرح المفصل ١/ ٧٢.

(٢) السابق ٣/ ٨٤. وينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٣٩٩.

والجزمِ، والفتحِ والضمِّ والكسرِ والوقفِ... ، فالرفعُ والجر والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعة... ، وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماءِ غيرِ المتمكنة المضارِعةِ عندهم ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنىٰ ليس غير، نحو: (سوفَ) و (قدْ)، وللأفعال التي لم تَجْرِ مَجرىٰ المضارِعة، وللحروف التي ليست بأسماء ولا أفعال ولم تجئْ إلا لمعنًىٰ»(١).

وقال ابن السراج: «فإن كانت الحركاتُ ملازمةً سمي الاسمُ مبنيًّا، فإن كان مضمومًا نحو (منذُ) قيل: مضموم، ولم يُقَلْ: مرفوع؛ ليُفَرَّق بينه وبين المعرب، وإن كان مفتوحًا نحو: (أينَ) قيل: مفتوح، ولم يُقَلْ: منصوب، وإن كان مكسورًا نحو (أمسِ) و (حَذامِ) قيل: مكسور، ولم يُقَلْ: مجرور»(٢).

وذكر سيبويه أن الفائدة من تخصيص كلٍّ من المتمكن وغير المتمكن بألقاب هي التمييز والتفريق بينهما؛ فألقاب الإعراب تطلق علىٰ ما عملت فيه العوامل، وألقاب البناء تطلق علىٰ ما لم تعمل فيه العوامل، فجُعِلَ لكلِّ نوع ألقابٌ تخصه وتميزه من الآخر؛ ليكون كلُّ اسم دالًّا علىٰ معنًىٰ من غير اشتراكٍ، وهذا أقرب إلىٰ الأفهام.

قال سيبويه: «وإنما ذكرت لك ثمانيةَ مَجَارٍ لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدِث فيه العاملُ وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يُبنىٰ

(١) كتاب سيبويه ١/ ١٣-١٥. وينظر: المقتضب ١/ ١٤٢.

(٢) الأصول ١/ ٤٥.

عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكلٍّ منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»(١).

ومما تجدر الإشارة إليه أن النحاة ربما يتجوزون فيستعملون ألقاب البناء في الإعراب والعكس، قال ابن الخشاب: «لما أشبه حركاتُ الإعرابِ وسكونُهُ حركاتِ البناءِ وسكونَهُ في اللفظ وافترقا في الحكم، فرقوا بينهما في الألقاب، وربما تَجَوَّزُوا فاستعملوا ألقابَ أحدِ القسمين في الآخر، والأجودُ استعمالُ كلٍّ منهما فيما وُضع له؛ ليقعَ الفرقُ ويُؤمنَ اللبسُ»(٢).

وقد وقع هذا الخلط بين ألقاب الإعراب والبناء عند سيبويه والبصريين عامةً(٣) وكذا عند الكوفيين(٤)، لكنه عند البصريين قليل، وعند الكوفيين شائع كثير؛ حتىٰ غدا من المشهور في كتب النحاة أن البصريين يفرقون بين ألقاب الإعراب والبناء، وأن مذهبَ الكوفيين عدمُ التفرقة بينهما.

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ١٣. وينظر: المقتضب ١/ ١٤٢، والجمل في النحو للزجاجي ٢٦٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢١ وما بعدها، والمقتصد ١/ ١٠٢، واللباب للعكبري ١/ ٦٠، والمحرر في النحو ٢/ ١٠١، والأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٣٧٨.

(٢) المرتجل ص١٠٥.

(٣) أحصىٰ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - رحمه الله - في تحقيقه للمقتضب عشرين موضعًا لسيبويه وخمسة مواضع للمبرد خلطا فيها بين ألقاب الإعراب والبناء. ينظر: المقتضب ١/ ١٤٢-١٤٣ حاشية (٢).

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٣، ٥، ١٠، ١٧، ١٤٩، و٣١٤، و٢/ ٣٨، ٤٦، و٧٥، ٩٣، ٣٧١، و٣/ ٦٢، ٦٥، ١٠٢، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ص١١، و١٣.

قال الرضي: «والتمييز بين ألقابِ حركاتِ الإعرابِ وحركاتِ البناءِ وسكونِهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريب علىٰ السامع، وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني وعلىٰ العكس، ولا يفرقون بينهما»(١).

إعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسمَ المتمكن

يجب في هذا المقام التعريجُ علىٰ الفعل المضارع؛ لأنه شريكُ الاسمِ المتمكنِ في الإعراب، وإنما أُعرب لأنه شابَهَ الاسمَ وضارعَه، ولهذا سمي مضارعًا(٢)، هذا مذهب البصريين، والمرادُ بالاسم هنا اسمُ الفاعل.

قال سيبويه: «فالرفع والجر والنصب والجزم لحروفِ الإعراب، وحروفُ الإعراب للأسماء المتمكّنة وللأفعال المضارِعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائدُ الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون. وذلك قولك: أفْعَلُ أنا، وتَفعلُ أنتَ أو هي، ويَفعل هو، ونَفعل نحن»(٣).

وقد شابهَ الفعلُ المضارعُ الاسمَ من وجوهٍ، منها(٤):

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٩٩. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٢، و٣/ ٨٤.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٣، والمقتضب ٢/ ١، والأصول ١/ ٥٠، وأسرار العربية ص٤٨.

(٣) كتاب سيبويه ١/ ١٣.

(٤) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٤، والمقتضب ٢/ ١، والمقتصد ١/ ١١٨، وتوجيه اللمع ص٣٥٠، وأسرار العربية ص٤٩، واللباب للعكبري ٢/ ٢٠.

- الأول: دخول لام الابتداء عليه كما تدخل علىٰ الأسماء، تقول: (إنَّ عبد الله لَيَفعلُ) كما تقول: (إنَّ عبدَ الله لَفاعلٌ).

قال سيبويه: «وإنما ضارعتْ أسماءَ الفاعلينَ أنَّك تقول: (إنَّ عبدَ الله لَيَفعلُ)، فيوافِقُ قولَك: (لَفَاعِلٌ)، حتَّىٰ كأنّك قلتَ: (إنَّ زيدًا لفاعلٌ) فيما تُريد من المعنىٰ، وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ...، ولدخول اللام، قال الله - جلّ ثناؤه -: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [سورة النحل:١٢٤]، أي: لحاكمٌ»(١).

- الثاني: أن الفعل المضارع يكون شائعًا فيتخصص، كالأسماء، نحو قولك: (محمد يكتبُ)، فيحتمل هنا الحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف خلصته للاستقبال، وذلك واقع في الاسم، فـ(رجل) اسم شائع، فإذا دخلتْ عليها (أل) تخصص بعد شيوعه.

قال سيبويه: «وتقول: (سيفعلُ ذلك) و(سوفَ يفعلُ ذلك) فُتلحِقهُا هذين الحرفين لمعنًىٰ كما تَلحق الألفُ واللامُ الأسماءَ للمعرفة...»(٢).

- الثالث: أن الفعل المضارع يجري علىٰ اسم الفاعل في حركاته وسكونه، فـ(يضرب) علىٰ وزن (ضارب) في حركاته وسكونه؛ ولهذا يعمل اسمُ الفاعل عملَ الفعل.

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ١٤، و١٥. وينظر شرح السيرافي ١/ ٤٧.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ١٥. وينظر: المسائل العسكريات للفارسي ص١٢٠، والنكت للأعلم ١/ ١٠٨.

- الرابع: أن الفعل المضارع يكون صفةً، كما يكون الاسم كذلك؛ تقول: (مررت برجلٍ يضربُ)؛ كما تقول: (مررت برجلٍ ضاربٍ)؛ فقد قام (يضرب) مَقام (ضارب).

وكلما كان شبهُ الفعل بالاسم قويًّا كان الإعرابُ، فإذا ضَعُف في الفعل شبهُه بالاسم أو قَوِيَ فيه معنىٰ الفعلية انجذب إلىٰ أصله وهو البناء.

يشهد لذلك أن الفعل المضارع إذا دخلت عليه نون التوكيد بُنِيَ؛ لأن النون قَوَّت فيه شبهَه بالفعل.

قال ابن يعيش: «الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، وإنما أُعرب منها ما أُعرب للشبه بالاسم، فإذا دخلت عليها نون التأكيد أَكَّدت معنىٰ الفعلية ومكنته، فغَلَبَ جانبُ الفعل وبَعُدَ من الاسم فعاد إلىٰ أصله»(١).

استحقاق الصرف للمتمكن الأمكن ومنعه من غير الأمكن

لما كانت الأسماء المعربة منها ما هو تامُّ التمكن - بخلوّه من شبه الحرفِ والفعلِ- ومنها ما هو ناقص التمكن - بشبهه الفعلَ -، جعل النحاةُ التنوينَ علامةً للأمكن، وتَرْكَه علامةً لناقص التمكن، وهو الممنوع من الصرف، فجعلوه فارقًا بين المنصرف من الأسماء وغير المنصرف(٢)؛ لذا سُمي هذا التنوينُ الذي يلحق الأسماءَ المعربة المنصرفة: « تنوين التَمَكُّن» و« تنوين التمكين» و«تنوين الأمكنية»؛ لأنه يدل علىٰ شدة تمكن الاسم في باب الاسمية، أي: أنه لم يشبه الحرفَ فيبنىٰ، ولا

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٠.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٢، وتوجيه اللمع ص٧٦.

الفعلَ فيمنع من الصرف، ويسمىٰ أيضًا: «تنوين الصرف» لصرفه عن تلك المشابهة(١).

قال سيبويه: «فالتنوينُ علامةٌ للأمكنِ عندهم والأخفِّ عليهم، وتركُه علامةٌ لما يستثقلون...»(٢).

وقال الزجاجي: «التنوينُ دليلُ تمكنِ الاسم؛ ألا ترىٰ أن ما لا يتمكنُ لا يدخله التنوين...»(٣).

وقال: «وقد يكون متمكنٌ لا تنوين فيه، فيُترك التنوين في المتمكن الذي هو ثقيلٌ عندهم، وذلك كلُّ ما لا ينصرف غير منون؛ ليُفصل بين المستوفي التمكن وبين الناقصِ التمكن»(٤).

فلا يدخل التنوينُ الفعلَ؛ لثقله، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: «واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأُولَىٰ، وهي أشدُّ تمكّنًا؛ فِمن ثَمَّ لم يَلحقها [يقصد الأفعال] تنوينٌ ولحقها الجزْمُ والسكونُ»(٥).

(١) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٦٦٧، ومغني اللبيب ص٤٤٥، وشرح الأشموني ١/ ٣١، والتصريح ١/ ٢٤، وحاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ١/ ١٩.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٢٢. وينظر: الإيضاح في علل النحو ص٩٧، وشرح السيرافي ١/ ١٦٩.

(٣) الإيضاح في علل النحو ص١١١.

(٤) ما ينصرف وما لا ينصرف ص١.

(٥) كتاب سيبويه ١/ ٢٠.

ولا يدخل التنوينُ ما أشبه الفعلَ من الأسماء؛ وذلك لأن أصل الفعل البناء، فلما أشبهه الاسمُ «حُذف لأجل مشابهته إياه علامةُ تمكنه، التي هي التنوين»(١).

ويلحق بالتنوين الجرُّ بالكسرة؛ فلا يُجَرّ الاسمُ الذي أشبه الفعلَ بالكسرة بعد منعه من الصرف وحرمانه من التنوين(٢).

قال الشيخ عبد القاهر: «واعلم أن باب ما لا ينصرف قُصد أن يُمنَع التنوينَ؛ لأنه شابَهَ الفعلَ، والتنوينُ من علامات التمكن، ولا يكون في الفعل، فلما شابه هذا النوعُ من الاسمِ الفعلَ أرادوا أن يُمنَع بعضَ ما لا يكون فيه، وهو التنوين، ولم يكن الجرُّ مقصودًا بالمنع، إلا أنه مُنع لكونه صاحبًا للتنوين؛ وذلك أنه شاركه في الاختصاص بالاسم، فلم يكن في الفعل كما كان الرفع والنصب، ثم حصل له أنه قام مقام التنوين وعاقبه في الإضافة، تقول: (غلامٌ)، فتجد التنوين ثابتًا فيه، فإذا أضفته فقلت: (غلامُ زيدٍ)، وجدت المجرور قائمًا مقام التنوين ومعاقبًا له، فلما كانوا قد جعلوا بين الجر والتنوين هذه المناسبةَ والاتصال، وقصدوا أن يمنعوا هذا البابَ التنوين منعوه الجرَّ أيضًا، وقالوا: (مررت بأحمرَ)»(٣).

فالاسم الذي أشبه الفعلَ خرج بهذه المشابهة عن أصله فنقص تمكنُه في باب الاسمية، فلا يستوي هو والاسمُ الباقي علىٰ أصالته وتمكنه، وهذا ما قرره سيبويه

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١٠٢. وينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ١/ ٢٨٩.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/ ١٧١، والمقتصد ١/ ١١٤، والمرتجل ص٧١، والكناش ١/ ١٢٣، والتصريح ٢/ ٣١٦.

(٣) المقتصد ١/ ١١٤.

حين قال: «فجميع ما يُتْرَكُ صرفُه مضارَعٌ به الفعل؛ لأنّه إنما فُعِل ذلك به لأنه ليس له تمكُّنُ غيره، كما أنَّ الفعل ليس له تمكّنُ الاسم»(١).

لا يُمنع الاسمُ من الصرف إلا إذا اجتمع فيه وجهان من شبه الفعل

الصرف هو الأصل في الأسماء، والمنعُ من الصرف فرعٌ عليه، ولا تخرج الأسماء عن أصلها في الصرف إلا لعلة، وهي شبه الفعل، والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كونُ الاسم إما فيه فرعيتان مختلفتان، مرجع إحداهما إلىٰ اللفظ، ومرجع الأخرىٰ إلىٰ المعنىٰ، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين؛ وذلك لأن في الفعل فرعيةً علىٰ الاسم في اللفظ ، وهي اشتقاقه من المصدر، وفرعيةً في المعنىٰ، وهي احتياجه إليه؛ لأنه يحتاج إلىٰ فاعل، والفاعلُ لا يكون إلا اسمًا(٢).

فلا يُمنع الاسم من الصرف إذا كان فيه شبهٌ واحدٌ من الفعل، فلا يقوىٰ شبهٌ واحدٌ علىٰ مواجهةِ تمكنِ الاسمِ، حتىٰ يَعتضدَ بشبهٍ آخرَ فيُضْعِفا معًا تمكنَ الاسم فيمنعاه من الصرف.

قال الزجاج في معرض حديثه عن صرف ما اجتمعت فيه العلمية ووزن الفعل كـ (أحمد) ونحوه إذا نُكِّر وزالت عنه العلمية فلم يبق فيه إلا شبه واحد: «فإن قال قائل: ما بالُه ينصرف ولفظُه لفظُ الفعل؟ فالجواب في ذلك أنه دخله جهةٌ واحدة من

(١) كتاب سيبويه ١/ ٢٣. وينظر: المقتضب ٣/ ٣٠٩، والأصول ٢/ ٧٩.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٤٥٠، وشرح الأشموني ٣/ ١٣٤.

الفرع وله في نفسه جهةُ تمَكُّنِ الأصلِ، فلم تَمْنَع الجهةَ الأصليةَ جهةٌ واحدةٌ فرعيةٌ، فكان الأصلُ أغلبَ وأقوىٰ»(١).

وقال السيوطي: «وأما مشابهة الفعل فإنها لا تخرجه [يعني الاسم] عن الإعراب، وإنما تُحدث فيه ثِقَلًا، ولا يتحقّق الثقلُ بالسبب الواحد؛ لأنّ خفّة الاسم تقاومه فلا يقدر علىٰ جذبها عن الأصالة إلىٰ الفرعية، فلذلك احتيج إلىٰ سببين لتحقُّق الثقل بتعاضدهما وغلبتهما بقوّة نقلهما خفّةَ الاسم وجذبِه إلىٰ شَبه الفعل»(٢).

يضاف إلىٰ ذلك أنه لو كان الشبه الواحد يمنع الاسم من الصرف لمُنعت الأعلامُ كلُّها من الصرف والكثرةُ الكاثرةُ من الأسماء، قال أبو علي الفارسي: «فإن قلت: فهل يجوز إذا كان فيه شبهٌ واحدٌ من الفعل أن يُمْنَعَ من الصرف...، قيل: إن هذا لا يجوز في الاسم؛ لأن الاسمَ حقُّه الصرفُ، فلا يُخرجه شبهٌ واحد عن الأصلِ والتمكنِ، ألا ترىٰ أن ذلك لو جاز لجاز أن تمنع من صرف جميع المعارف، وهذا يَفْحُش...»(٣).

والعلة الجامعة لأسباب منع الاسم من الصرف هي نقصان الاسم في التمكن بخروجِه عن الأصل وصيرورتِه فرعًا لغيره، قال ابن بابشاذ بعد أن ذكر العللَ التسعَ المانعةَ من الصرف: «وكلُّ واحدة من هذه التسعِ فرعٌ علىٰ غيرها؛ فالتعريف فرعٌ

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٣.

(٢) الأشباه والنظائر ٢/ ٥٢٩.

(٣) المسائل البصريات ١/ ٦٤٩. وينظر: المسائل العسكريات ص١١٠، واللباب للعكبري ١/ ٥٠٠، والإقليد شرح المفصل ١/ ٢٥١، والأشباه والنظائر ٢/ ٦٩، و٥٢٩.

علىٰ التنكير، والتأنيث فرعٌ علىٰ التذكير، والتركيب فرعٌ علىٰ التوحيد، والعجمة فرع علىٰ العربية؛ لأنها مُدخَلة علىٰ كلام العرب، والصفة فرعٌ علىٰ الموصوف؛ لأنها بعده، والزنة فرعٌ علىٰ الموزون، والجمع فرعٌ علىٰ الواحد، والعدل فرعٌ علىٰ المعدول عنه، والألف والنون الزائدتان فرعٌ علىٰ المزيد عليه، فقد ثبت بهذا البيان أن هذه العللَ كلها فروع، وإذا اجتمع في الاسم علتان فقد اجتمع فيه فرعان، فأشبه بذينك الفرعين الفعلَ، فامتنع منه الجر والتنوين كما امتنعا من الفعل»(١). فالأصلُ أشدُّ تمكنًا؛ لذا صُرف، والفرع أقلُّ تمكنًا؛ ولهذا مُنع من الصرف.

وقد بين سيبويه هذا الأساسَ في قوله: «واعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّنا؛ لأنّ النكرةَ أوّلُ، ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرَّف به؛ فمن ثَمّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة. واعلم أن الواحدَ أشدُّ تمكنًا من الجميع؛ لأنّ الواحدَ الأوّلُ؛ ومن ثَم لم يَصْرِفوا ما جاء من الجميع ما جاء علىٰ مثالٍ ليس يكون للواحد، نحو: (مَساجِد، ومَفاتيح). واعلم أن المذكَّر أخفُّ عليهم من المؤنّث؛ لأنّ المذكر أوّلُ، وهو أشدُّ تمكنًا، وإنّما يَخرج التأنيثُ من التذكير...»(٢).

وقال في موضع آخر: «وإنَّمَا كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأن الأشياءَ كلَّها أصلُها التذكير ثم تختصَّ بعدُ، فكلُّ مؤنثٍ شيءٌ، و(الشيء) يُذكَّر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكنًا، كما أنَّ النكرة هي أشد تمكنًا من المعرفة؛ لأن

(١) شرح المقدمة المحسبة ١٠٦، و١٠٧.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٢٢.

الأشياء إنمَّا تكون نكرةً ثم تُعَرَّف، فالتذكير قبل، وهو أشد تمكنًا عندهم، فالأول هو أشدُّ تمكنًا عندهم»(١).

ففي اشتراط اجتماع العلتين لمنع الصرف دليلٌ علىٰ قوة التمكن ورعاية جانبه.

يضاف إلىٰ ذلك أمر آخر، وهو أن بعض النحاة ذهب إلىٰ أن العلتين اللتين تَمنع كلُّ واحدة منهما الاسمَ من الصرف لقيامها مَقام العلتين - وهما: ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة، وصيغة منتهىٰ الجموع – كل علة منهما هي في الحقيقة علتان.

فأما صيغة منتهىٰ الجموع:

فيرىٰ بعض النحاة أنها عبارة عن اسمٍ جُمِع مرتين، فقام تَكرار الجمع مَقام علتين. قال ابن الحاجب: «والثاني: الجمع المقدّم صفته، وهو صيغة منتهىٰ الجموع، ألا ترىٰ أنّك تقول: (كَلْب وأَكْلُب)، ثم تجمع أكلبا علىٰ (أَكَالِب)، ثم لا تجمع (أَكَالِب)؛ لأنّه قد جُمع مرّتين، فتكرَّر الجمع؛ فلذلك قام مقام علّتين، وحمل (مساجد) ونحوه عليه؛ لمشاكلته في زنته وامتناع جمعه، وإن لم يكن جُمع جمعين محقّقين، تنزيلًا له منزلتَه؛ للمشاكلة المذكورة »(٢).

ويرىٰ سيبويه أن هذه الصيغة منعت من الصرف لأنها جمع، وأن هذا الجمع علىٰ مثالٍ لا يكون في المفرد.

---

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٢٤١. وينظر: ٣/ ٢٣٦ منه.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ص١٣٠.

قال سيبويه: «باب ما كان علىٰ مثال (مَفَاعِل ومَفَاعِيل)، اعلم أنه ليس شيءٌ يكون علىٰ هذا المثال إلاّ لم ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ وذلك لأنه ليس شيء يكون واحدًا يكون علىٰ هذا البناء، والواحدُ أشدُّ تمكنًا، وهو الأول، فلما لم يكن هذا من بناء الواحد الذي هو أشدُّ تمكنًا وهو الأول تركوا صرفه؛ إذ خرج من بناء الذي هو أشد تمكنًا. وإنما صَرَفتَ مُقاتلًا وعُذَافرًا؛ لأن هذا المثال يكون للواحد»(١).

وقد وافق سيبويه جمعٌ من النحاة، كالزجاج وأبي علي الفارسي وأبي موسىٰ الجُزولي وغيرهم(٢).

قال الزجاج: «وإنما منعهم من صرف هذا المثال أنه جمع، وأنه علىٰ مثالٍ ليس يكون في الواحد، ليس في الأسماء التي هي لواحدٍ مثلُ شيء مما ذكرنا»(٣).

وقال الفارسي: « وإنما لم يُصرف لأنه جمع، وليس في الآحاد الأُوَل له مثالٌ»(٤).

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٢٢٧.

(٢) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٦، والإيضاح العضدي ص٣٠٣، والمقدمة الجزولية ص٢١٠، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١١٢، وتمهيد القواعد ٨/ ٤٠٨٥، والتصريح ٢/ ٣١٨.

(٣) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٦.

(٤) الإيضاح العضدي ص٣٠٣.

ويفهم من كلام هؤلاء النحاة أنهما علتان، وهو ما صرح به الرضي حيث قال: «وقال الجُزولي: فيه الجمعُ وعدمُ النظير في الآحاد، وعدمُ النظير فيها عنده سببٌ مستقلٌّ، لا يحتاج إلىٰ الجمعية، كما يأتي في (سراويل)، ففيه عنده أيضًا سببان»(١).

وذهب بعضهم إلىٰ أن فيه علتين هما: الجمع، وشبه العجمة؛ وذلك لأنه لَمَّا لم يكن له في الآحاد نظير، أشبه الأعجميَّ الذي لا نظير له في الكلام العربيّ، وهذا ما أكده الرضي بقوله: «وقيل: لَمَّا لم يكن له في الآحاد نظير، أشبه الأعجميَّ الذي لا نظير له في كلام العرب، ففيه الجمعُ وشبهُ العجمة، وعلىٰ هذا ففيه سببان، لا سببٌ كالسببين»(٢).

وأما ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة كـ «حمراء، وحُبْلَىٰ»، فالعلتان هما:

الأولىٰ: التأنيث، وهو فرع علىٰ التذكير.

الثانية: ملازمةُ ألف التأنيث للاسم وعدمُ انفكاكها عنه، حتىٰ كأنها من أصول الكلمة، بخلاف التاء التي تلحق الاسم المذكر للدلالة علىٰ تأنيثه، نحو: «جالسة وقائمة»، فلزوم هذه الألف للاسم بمنزلة تأنيثٍ مكرَّر، وهو بمنزلة علةٍ ثانية، وهو ما عبر عنه الزمخشري بـ (تكرر العلة)(٣).

قال ابن الناظم: «ففي المؤنث بها فرعية في اللفظ، وهي لزوم الزيادة، حتىٰ كأنها من أصول الاسم، فإنه لا يصح انفكاكها عنه، وفرعية في المعنىٰ، وهي دلالته علىٰ التأنيث، ولا شبهة أنه فرع علىٰ التذكير؛ لاندراج كلِّ مؤنثٍ تحت مذكرٍ من غير

(١) شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١١٢. وينظر: المقدمة الجزولية ص٢١٠.

(٢) شرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ١١٢.

(٣) ينظر: المفصل ص٣٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧١، والإيضاح في شرح المفصل ص١٣٠، والكناش ١/ ١٢٢، وشرح قطر الندىٰ ص٥٢، والتصريح ٢/ ٣١٧.

عكس. فلما اجتمع في المؤنث بالألف الفرعيتان أشبه الفعلَ فمُنع من الصرف»(١).

المنوع من الصرف إذا أضيف أو اقترن بـ «أل» يُجَرُّ بالكسرة

مما يدل علىٰ قوة التمكن أن الاسم الممنوع من الصرف إذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف رجع إليه الجرُّ بالكسرة(٢).

قال سيبويه: «واعلم أن كل اسم لا ينصرف فإن الجر يدخله إذا أضفته أو أدخلت فيه الألف واللام؛ وذلك أنَّهم أَمِنُوا التنوين، وأجرَوْه مُجرىٰ الأسماء»(٣).

وقال: «وجميع ما لا ينصرف إذا أُدخل عليه الألف واللام أو أضيف انجرَّ؛ لأنها أسماء أُدخل عليها ما يدخل علىٰ المنصرف وأدخل فيها المجرور كما يدخل في المنصرف، ولا يكون ذلك في الأفعال، وأَمِنُوا التنوينَ»(٤).

---

(١) شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٤٥١. وينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٢١٣-٢١٥، والمقتضب ٣/ ٣٢٠، والأصول ٢/ ٨٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٢٧.

(٢) وقد اختلف النحاة حينئذٍ، فذهب بعضهم إلىٰ أنه باقٍ علىٰ منعه من الصرف، وهو ظاهر كلام سيبويه، وذهب آخرون إلىٰ أنه منصرف، وهذا الخلاف مبنيٌّ علىٰ اختلافهم في تعريف الصرف، فمن قال إنه باقٍ علىٰ منع الصرف يرىٰ أن الصرف هو التنوين فقط، وهو مفقود مع (أل) والإضافة، ومن قال إنه منصرف يرىٰ أن الصرف هو الجر والتنوين معًا. ينظر في ذلك: كتاب سيبويه ٣/ ٢٢١، والمقتضب ٣/ ١٧١، ٣١٣، والأصول ٢/ ٧٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٦، واللباب للعكبري ١/ ٥٢٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٢١، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٥٢.

(٣) كتاب سيبويه ٣/ ٢٢١.

(٤) السابق ١/ ٢٢، و٢٣. وينظر: شرح السيرافي ١/ ١٦٩.

والعلة في ذلك أن الألف واللام والإضافة من خواصِّ الأسماء ولا تدخل علىٰ الأفعال، وبدخولهما أَمِنُوا أن يكون في الاسم تنوينٌ مقدر يكون حذفُه علامةً لمنع الصرف(١)، ودخولها أيضًا يُضعِف شبهَ الاسمِ بالفعل ويقربه من شبه الاسم المتمكن، فينجذب الاسمُ إلىٰ التمكن من جديد(٢).

قال ابن بابشاذ: « فإن دخل علىٰ جميع ما لا ينصرف الألفُ واللام أو الإضافة انجر في موضع الجر، مثل: (مررت بإبراهيمِكم، ومساجدِكم، والمساجدِ)؛ لأن الألف واللام والإضافة يُبعدانه من شبه الفعل ويُقَرّبانِه من شبه الاسم المتمكن»(٣).

وقال ابن يعيش: «ما لا ينصرف إنما منع من الصرف لشبه الفعل، فإذا دخلت عليه الألف واللام أو أضيف بَعُدَ من الفعل وتمكنت فيه الاسمية فعاد إلىٰ أصله من دخول الجر والتنوين اللذين كانا له في الأصل»(٤).

---

(١) قال الشيخ عبد القاهر: «ولما كان الجرُّ مُنع لأجل منع التنوين، أعيد حيث أُمِنَ إلحاقُ التنوين، فقيل: (مررت بأحمدِكم، ومررت بالأحمرِ، والحمراءِ»؛ إذ كان الإضافةُ والألفُ واللام يحصنان الاسمَ من دخول التنوين؛ لمعاقبتهما له وقيامهما مقامه...». المقتصد ٢/ ٩٦٦.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣/ ١٧١، والأصول ٢/ ٧٩، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٧١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ١٩٦، و١٩٧.

(٣) شرح المقدمة المحسبة ١/ ١٠٨.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٠.

الأسماء لا تُجزم لتمكنها

الاسم المتمكن يُرفع وينصب ويُجرّ؛ لأنه يقع علىٰ ثلاثة معانٍ؛ الفاعلية والمفعولية والإضافة، فخُصّ كلٌّ معنًىٰ منها بإعرابٍ يدل عليه(١)، وليس في الأسماء المتمكنة جزمٌ، وإنما يختص الجزمُ بالفعل المعرب.

وقد ذكر سيبويه علتين لامتناع الجزم في الأسماء، وبيَّن أن تمكن الأسماء هو العماد في كل علة منهما:

فالعلة الأولىٰ أشار إليها بقوله: «وليس في الأسماء جزمٌ؛ لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوينُ لم يَجمعوا علىٰ الاسم ذَهابَه وذَهابَ الحركة»(٢).

فقد أرجع سيبويه السبب في امتناع الجزم في الأسماء إلىٰ كونها متمكنةً، وأنها يلحقها التنوين علامةً علىٰ أمكنيتها، والتنوين ساكن، فلو سُكِّن آخرُ الاسم لالتقىٰ ساكنان: آخر الاسم، ونون التنوين، فلا يُحَرَّك آخر الاسم؛ لأنه لو حُرّك لم يكن للجزم فائدة، ولا يحذف؛ لأنه صحيح ولا يَكْمُل معنىٰ الاسم إلا بتمامه، كما أنه لا يحذف التنوين؛ لأنه بالجزم حذفت الحركة، ولو حذف التنوين لاجتمع حذفان في كلمة واحدة، وفي ذلك إجحافٌ بها(٣).

---

(١) ينظر: اللباب للعكبري ١/ ٥٦.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ١٤.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص١٠٢، وشرح عيون الإعراب للمجاشعي ص٥٥، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ١/ ٢٨٩، والمرتجل ص٥٣ وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٣.

وأما العلة الثانية فهي قوله: «واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأُولَىٰ، وهي أشدُّ تمكّنًا؛ فِمن ثَمَّ لم يَلحقها تنوينٌ، ولحقها الجزْمُ والسكونُ»(١).

وهنا يعلل سيبويه بأنه لما كانت الأسماءُ أخفَّ والأفعالُ أثقلَ، خُففت الأفعال بالجزم؛ لأنه حَذْفٌ، أي حذف للحركة، وفي المقابل أعطيت الأسماءُ الجرَّ؛ لأنها أقوىٰ علىٰ حمله لخفتها وتمكنها، وبذلك تحصل المعادلة، بتخفيف الثقيل، وإلزام الخفيف بعضَ الثقل(٢).

وذهب بعض النحاة إلىٰ أن الجزم امتنع في الأسماء لأنها متمكنة وقد يؤدي الجزم إلىٰ نقلها من التمكن إلىٰ البناء، قال الصيمري: «وإنما لم تجزم الأسماء، لتمكنها؛ لأن الاسم لو أُسكن آخرُه للجزم لجاز أن يلقاه ساكنٌ، فلا بد من تحريكه لالتقاء الساكنين، وحركةُ التقاء الساكنين بناءٌ(٣)، فلما كان الجزمُ يُخرج الأسماءَ من التمكن إلىٰ البناء وجب ألا تُجزَمَ»(٤).

(١) كتاب سيبويه ١/ ٢٠.
(٢) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص١٠٦.
(٣) ينظر: ليس في كلام العرب ص٣٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٢.
(٤) التبصرة والتذكرة ١/ ٨٠.

وقد توسع بعض النحاة في الاعتلال لهذه المسألة فذكروا لها أوجهًا أخرىٰ(١).

ورأىٰ بعضهم أن الأسماء التي يتحدث عنها سيبويه في هذه المسألة هي الأسماء الممنوعة من الصرف، كان ينبغي أن تُجزم حملًا للخفضِ فيها علىٰ الجزم لشبهها بالمضارع؛ لأنّها متمكنة في الأصل يلزمها حركة وتنوين، فلو جُزمت لذهبت منها الحركة للجزم، وقد كان ذهب منها التنوين قبل ذلك لشبهها بالفعل، فكانت تختَلُّ بحذف التنوين والحركة(٢).

استحقاق البناء لفاقد التمكن

الأصل في الأسماء أن تكون معربةً، وما بُنِي منها فعلىٰ خلاف الأصل لِعِلَّةٍ، ويظل الاسمُ متمكنًا راسخَ القدم في الاسمية ما دام بعيدًا عن غير المتمكن، فإذا دنا من غير متمكنٍ زَلَّت قدمُه وفقد تمكنَه.

(١) ينظر: اللباب للعكبري ١/ ٦٥، و٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٣، والتذييل والتكميل ١/ ١٤٢.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١١٥، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ١٨٢، والتذييل والتكميل ١/ ١٤١، و١٤٢، وشرح الجمل لابن الفخار ١/ ٧٠.

وقد اختلف النحاة في الأسباب التي تُخرِج الاسمَ المعربَ المتمكنَ عن تمكنه وتوجب له البناء(١):

- فمنهم من حصرها في شبه الحرف، ونَوَّع هذا الشبهَ إلىٰ: لفظي ومعنوي واستعمالي وافتقاري.
- ومنهم من قال إنها لا تخرج عن شبه الحرف أو تضمن معناه.
- ومنهم من جعلها ثلاثة: تضمنه معنىٰ الحرف، أو جريه مَجراه، أو مجاورة المبني مجاورةً مخصوصة.
- ومنهم من توسع أكثرَ من ذلك فرأىٰ أن المبني من الأسماء هو المحمول علىٰ غير المتمكن من الحروف والأفعال لأي مناسبة، و«غير المتمكن» يشمل الحرف والفعل المبني؛ لذا قال الزمخشري – وهو واحد من هذا الفريق-: «وسببُ بنائه مُناسَبتُه ما لا تمكُّنَ له بوجهٍ قريب أو بعيدٍ»(٢). وبين ابن الحاجب مراده فقال: « وقال: (ما لا تمكّن له) ليدخل الحرف والفعل الماضي والأمر...»(٣).

لذا جعلوا من أسباب بناء الاسم: شبه الحرف، وتضمن معناه، ووقوعه موقعه، ووقوعه موقع الفعل، ومشاكلة الواقع موقع الفعل، وإضافته إلىٰ غير متمكن، وغير ذلك.

---

(١) ينظر: الغرة المخفية ١/ ٩٦، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٠٥، والتعليقة علىٰ المقرب ص٤٤٠، والإقليد ٢/ ٧٨٧، والتذييل والتكميل ١/ ١٢٩، والمقاصد الشافية ١/ ٧٣، و٩٤، والأشباه والنظائر ٢/ ٥٥.

(٢) المفصل ص١٦٣.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ص٤٤٦. وينظر: شرح ابن يعيش ٣/ ٨٠.

وقد تحدث سيبويه في مواضعَ من كتابه عن بناء الاسم وعلة ذلك البناء، ومما ورد من ذلك:

١- بناء الأعداد والظروف والأحوال المركبة:

الأعداد المركبة من (أَحَدَ عَشَرَ) إلىٰ (تسعةَ عَشَرَ)، إلا (اثنا عشر)، والظروف المركبة نحو: (آتيك صباحَ مساءَ) و(يومَ يومَ)، و(سقط بينَ بينَ) ، والأحوال نحو: (هو جاري بيتَ بيتَ) أي: ملاصقًا، و(تساقطوا أَخْوَلَ أَخْوَلَ) أي متفرقين.

يرىٰ سيبويه أن هذه الكلماتِ بُنيت علىٰ فتح الجزأين لأنها ركبت وصارت اسمًا واحدًا وتضمنت معنىٰ الحرف، قال عن الأعداد المركبة: «وأما (خمسةَ عَشَرَ) وأخواتها و(حادي عَشَرَ) وأخواتها، فهما شيئان جُعلا شيئًا واحدًا، وإنمَّا أصل (خمسةَ عَشَرَ): خمسةٌ وعشَرةٌ، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرفٍ واحدٍ»(١).

وقال في (صباحَ مساءَ): «ومثل ذلك: (إنّه لَيُسارُ عليه صباحَ مَساءَ)، إنما معناه: صَبَاحًا ومَساءً، وليس يريد بقوله: صباحًا ومساءً صباحًا واحدًا ومساءً واحدًا، ولكنه يريد صباحَ أَيّامِه ومساءَها...»(٢).

وقال السيرافي في (بيتَ بيتَ): «وتقول: (هذا جاري بيتَ بيتَ)، والمعنىٰ: بيتًا إلىٰ بيتٍ، وإن شئت: بيتًا لبيتٍ، فحذفت حرف الجر، وتضمنا معناه، فبنيا لذلك، وجعلا في موضع: متلاصقًا، كأنك قلت: هو جاري ملاصقًا...»(٣).

---

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٢٩٧.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٢٢٧، وينظر: ٣/ ٣٠٢ : ٣٠٧، و٣٧٤ منه.

(٣) شرح كتاب سيبويه ١/ ١٢٣. وينظر: ٢/ ٤٤٧، و٤/ ٦٨ منه، والمقتضب ٤/ ٢٩، والتعليقة ٣/ ١١٠: ١١٤، واللمع ص١٦٢، والنكت للأعلم ٢/ ١٠٣، و٤٦٠، و٤٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١١٧، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ١٤٢، والكناش ١/ ٢٨٠.

٢- **بناء المركب المزجي المختوم بـ (ويه):**

العَلَم المركب تركيب مزجٍ المختومُ بـ (ويه) يبني علىٰ الكسر عند سيبويه، فيقال فيه: (جاء سيبويهِ، ورأيت سيبويهِ، ومررت بسيبويهِ)، وهذه هي اللغة المشهورة الفصحىٰ؛ لأنه اسمٌ بُني مع صوتٍ فجُعِلا اسمًا واحِدًا، وكسروا آخِرَه كما كَسَرُوا (غاقِ)؛ لأنَّه ضارَعَ الأصْواتَ، وبني علىٰ الكسر لالتقاء الساكنين، ويُنَوَّنُ إذا نُكِّر (١).

وهذا العَلَم ضَرْبٌ من الأسماء الأعجمية، وحقُّ الأسماء الأعجمية أن تعرب وتمنع من الصرف، لكن هذا الضرب انحطَّ درجةً عن الأسماء الأعجمية بلزوم آخره الصوتَ، ففقد تمكنَه، وليس بعد فقدِ التمكن إلا البناء.

قال سيبويه: «وأما (عمرويه) فإنه زعم أنه أعجميٌّ، وأنه ضربٌ من الأسماء الأعجمية، وألزموا آخرَه شيئًا لم يلزم الأعجمية، فكما تركوا صرفَ الأعجمية جعلوا ذا بمنزلة الصوَّت؛ لأنهمَّ رأوه قد جمع أمرين، فحطُّوه درجةً عن (إسماعيل) وأشباهه؛ وجعلوه في النكرة بمنزلة (غاقٍ) منونةً مكسورة في كلِّ موضع»(٢).

وقال السيرافي: «الذي أوجب بناء (عمرويه) أن المضاف إلىٰ (عمرو) صوتٌ، وهو في كلام العجم علىٰ غير هذا اللفظ، إنما هو: (عمروه)، وإنما هو زيادة صوت في اسم (عمرو) المعروف في كلام العرب، فغيروا لفظ الصوت، والصوتيةُ مبقاة؛ لأن أصوات العرب بالبهائم وغيرها تخالف أصوات العجم، كما اختلفت سائر

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٠١، والمقتضب ٤/ ٣١، وشرح كتاب سيبويه ٤/ ٦٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٣٩٩، والمساعد ١/ ١٢٧.

(٢) كتاب سيبويه ٣/ ٣٠١.

ألفاظهم، وبنوه علىٰ الكسره لاجتماع الساكنين، وجعلوا علامة التنكير فيه التنوين»(١).

وحُكي عن أبي عمرَ الجَرْمي أنه يختار إعراب هذا العلم إعرابَ ما لا ينصرف؛ للعلمية والتركيب المزجي، فيقال: (هذَا سيبويهُ، ورأَيت سيبويهَ، ومررت بسيبويهَ)(٢).

وهذا القول رده كثير من النحاة بأنه إن كان ما أجازه مستندًا إلىٰ السماع قُبِلَ، وإن كان بالقياس لم يقبل؛ لأن سيبويه لم يذكر فيه إلا البناء، والقياسُ يقتضي ألَّا يجوزَ غيره؛ لاختلاطِ الاسم بالصوت وصيرورتِهما شيئًا واحدًا، فعومل معاملة الصوت كـ (غاقِ)(٣).

٣- جواز بناء (غير) وأسماء الزمان إذا أضيفت إلى غير متمكن:

أورد سيبويه في معرض ذلك قولَ الشاعر:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقَتْ ... حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ(٤)

(١) شرح كتاب سيبويه ٤/ ٦٧.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢/ ٣١٦، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٦٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص١١٧، وتمهيد القواعد ٢/ ٥٩٩، والتصريح ١/ ١٣٠.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢/ ٣١٦، والتصريح ١/ ١٣٠، وحاشية الصبان ٣/ ٣٦٨.

(٤) من البسيط، لقيس بن رفاعة في ديوانه ص٨٥، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٨٠، وبلا نسبة في الأصول ١/ ٢٧٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ١٦٧. ويروىٰ برفع (غير) وبنائه علىٰ الفتح.

ثم قال: «وزعموا أن ناسًا من العرب ينصِبون هذا الذي في موضع الرفع(١)، فقال الخليل رحمه الله: هذا كنصب بعضهم (يومَئذٍ) في كل موضع، فكذلك: (غيرَ أن نطقتْ). وكما قال النابغة:

عَلَىٰ حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَىٰ الصِّبَا ... وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ(٢)

كأنه جعل (حينَ) و(عاتبتُ) اسمًا واحدًا»(٣).

يشير سيبويه إلىٰ بناء (غير) و(حين)، وأن علة بنائهما هي إضافتُهما إلىٰ غير متمكن، ويعني به الفعل الماضي.

قال السيرافي: «ويروىٰ: (علىٰ حينِ)، فمن قال: (علىٰ حينِ) جرّه بـ (علىٰ)، ومن قال: (علىٰ حينَ) بناه؛ لأنه أضافه إلىٰ غير متمكن»(٤).

=

والأوقال جمع وَقْل، وهو شجر الدُّوم أو ثمره، والشاعر يتحدث عن ناقته، يقول: ما منعها من الشرب إلا صوتُ الحمامة، فنفرت، يريد أنها يخامرها فزع وذعر؛ لحدة نفسها، وهذا مما يُحمد.

والشاهد فيه أنه بنىٰ (غير) علىٰ الفتح لإضافتها إلىٰ اسم غير متمكن، وهو (أنْ) وصلتها. ينظر: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٦، والمرتجل ص١٠٩، ومغني اللبيب ص٢١١.

(١) يعني أنهم يبنون (غير) علىٰ الفتح، وربما خلط سيبويه بين ألقاب البناء والإعراب كما أشرنا من قبل. ينظر: المقتضب ١/ ١٤٢ حاشية (٢).

(٢) من الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه ص٣٢، والأضداد لابن الأنباري ص١٤٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٥٢. والشاهد بناء (حينَ) علىٰ الفتح؛ لإضافتها إلىٰ غير متمكن، وهو الفعل الماضي (عاتب)، والإعراب جائز علىٰ الأصل. ينظر: شرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٨٢.

(٣) كتاب سيبويه ٢/ ٣٣٠.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١/ ٥٢. وينظر: ١/ ١٢٣، و٣/ ٧٥ منه.

وفي التعليقة: «... (وزعموا أنَّ ناسًا من العرب ينصِبون هذا الذي في موضع الرَّفع). أي: (غير) في البيت، فقال الخليل: هو كَنَصْبِ بعضِهم (يومَئذٍ)...، وإنما بُنِيَا لَمَّا أضيفا إلىٰ مبنيٍّ؛ لأن المضاف قد يكتسي من المضاف إليه بعضَ ما يكون منه، كما يكتسي منه التعريف والتنكير»(١).

ومن نص سيبويه السابق - وغيره من النصوص كما سيأتي- نستنتج أنه لم يَقْصُر عللَ بناء الاسم علىٰ شبه الحرف كما ادعىٰ بعض النحاة؛ فقد زعم بعضهم ذلك مستندًا إلىٰ قول سيبويه: «وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكِّنة المضارِعة عندهم ما ليس باسمٍ ولا فعلٍ مما جاء لمعنًىٰ ليس غيُر»(٢). فذكر في هذا النص أن علة البناء هي شبه الحرف الذي جاء لمعنًىٰ(٣).

قال ابن أبي الربيع معلقًا علىٰ قول الفارسي: «الأسماء المتمكنة ما لم تشابه الحروف، ولم تتضمن معناها»(٤) قال: «وسيبويه لم يقل إلا المضارعة، ولم يذكر التضمن؛ لأن المتضمِّن للحرف مضارع له، فالمضارعة شاملة للنوعين»(٥).

---

(١) التعليقة ٢/ ٦٠. وينظر: ٢/ ٢٥٥ منه، والأصول ١/ ٢٧٦، وشرح كتاب سيبويه للرماني ٣/ ١٤٥٨، والنكت للأعلم ٢/ ٢٤٣، والتبيين للعكبري ص٤١٨.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ١٥.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ١/ ٤٩.

(٤) الإيضاح العضدي ص١٢.

(٥) الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، السفر الثاني، الجزء الأول ص١٥١.

وقال ابن عقيل: «وقد نص سيبويه – رحمه الله – علىٰ أن علةَ البناء كلَّها ترجع إلىٰ شبه الحرف»(١).

والحق أن سيبويه ذكر عللًا أخرىٰ لبناء الاسم غيرَ شَبَه الحرف؛ يشهد لذلك حديثُه السابق عن علة بناء (غير) وأسماء الزمان، حيث ذكر أن العلة هي إضافتها إلىٰ غير المتمكن، ويعني به الفعل الماضي.

وفي حديثه السابق عن بناء الأعداد والظروف والأحوال المركبة نلمح علةً أخرىٰ، وهي علة التركيب، وقد علل بها سيبويه كثيرًا من الأحكام، من ذلك قوله في بناء اسم (لا) النافية للجنس: «وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد، نحو (خمسةَ عَشَرَ)...»(٢).

وهذه نصوص أخرىٰ من كتابه أورد فيها عللا أخرىٰ لبناء الاسم غير شبه الحرف:

- في معرض حديثه عن بناء (أيّ) الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، قال: «وأرىٰ قولهم: (اضربْ أيُّهم أفضلُ) علىٰ أنهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في (خمسةَ عشرَ)، وبمنزلة الفتحة في (الآنَ) حين قالوا: (مِن الآنَ إلىٰ غدٍ)، ففعلوا ذلك بـ (أيُّهم) حين جاء مجيئًا لم تجئْ أخواتُه عليه إلا قليلا، واستُعمل استعمالا لم تُستَعمَلْه أخواتُه إلا ضعيفًا؛ وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: (الذي أفضلُ فاضربْ)، و(اضربْ مَن أفضلُ)، حتىٰ يُدخِلَ (هو). ولا

(١) شرح ابن عقيل علىٰ الألفية ١/ ٢٨. وينظر أيضًا: التعليقة علىٰ المقرب لابن النحاس ص٤٠٤، والمقاصد الشافية ١/ ٩٤، والأشباه والنظائر ٢/ ٥٨.

(٢) كتاب سيبويه ٢/ ٢٧٤. وينظر: ٢/ ٢٨٨، و٣/ ٢٩٧ منه. والكافي لابن أبي الربيع، السفر الأول، الجزء الأول ص١٥٠، والبسيط ١/ ١٧٤.

يقول: (هاتِ ما أحسنُ)، حتىٰ يقول: (ما هو أحسنُ). فلما كانت أخواتُه مفارِقةً له لا تستعمل كما يُستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه علىٰ غير ما استُعملت عليه أخواتُه إلا قليلًا»(١).

فجعل علة بناء (أيّ) هنا هي خروجها عن نظائرها(٢)، وهي علة ذكرها في غير موضع من الكتاب(٣).

- وفي معرض حديثه عن بناء المنادىٰ المفرد المعرفة قال: «وإنما فعلوا هذا بالنداء لكثرته في كلامهم، ولأن أول الكلام أبدًا النداء...، فلما كَثُر وكان الأولَ في كل موضع، حذفوا منه تخفيفًا؛ لأنهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم، حتىٰ جعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبه الأصواتَ من غير الأسماء المتمكنة»(٤).

وقال في موضع آخر: «فأما المفرد إذا كان منادىٰ فكلُ العرب ترفعه بغير تنوين؛ وذلك لأنه كثُر في كلامهم، فحذفوه، وجعلوه بمنزلة الأصوات، نحو: (حَوْب)(٥) وما أشبهه»(٦).

ويفهم من كلامه أن العلة في بناء الاسم المنادىٰ المفرد المعرفة هي إما كثرة الاستعمال، وهي علة كثيرة الورود في كتاب سيبويه وقد علل بها كثيرًا من

---

(١) كتاب سيبويه ٢/ ٤٠٠.

(٢) شرح كتاب سيبويه للرماني ٤/ ١٦٠٦، و١٦٠٧.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٧٤، و٣/ ٢٩٨، والتعليقة ٣/ ١٠٩.

(٤) كتاب سيبويه ٢/ ٢٠٨.

(٥) حَوْب: مثلثة الباء، وهو صوت تزجر به الإبل. ينظر: تهذيب اللغة (ح وب) ٣/ ٣٣، والصحاح ١/ ١١٧.

(٦) كتاب سيبويه ٢/ ١٨٥.

الأحكام النحوية، وإما مشابهة غير المتمكن، حيث أشبه الأصوات، وهي أسماء مبنية غير متمكنة(١).

يظهر لنا من خلال هذه النصوصِ أن سيبويه ذهب إلىٰ تعدد علل بناء الاسم، وتوسَّع فيها، ولم يَقْصُرْها علىٰ شبه الحرف، ويشهد لذلك أن شُرّاح كتابه أوردوا كثيرًا من هذه العلل في كتبهم.

قال السيرافي: «اعلم أن الأسماء المبنية كلَّها لا يخرج بناؤها من أن يكون لمشابهة الحروف ومضارعتِها، أو للتعلقِ بها وملابستِها، أو لوقوع المبنيِّ موقعَ فعلٍ مبني، أو لخروجِه عما عليه نظائرُه وخلافِه لباب أشكاله، وأنا مبين جميعَ المبنيات بما يحضر لي من شرحها وإبانتها بعللها»(٢).

وهؤلاء الشراح استنبطوا هذه العللَ وجمعوها من كتاب سيبويه، وهذا ما أكده أحدُهم، وهو «الصفَّار»، حيث قال: «قال سيبويه -رحمه الله-: (وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارِعة عندهم ما ليس باسم مما جاء لمعنىٰ ليس غير). قلت: هذا مما استهوىٰ الفارسيَّ، حيث جعل المبنياتِ كلَّها لا علةَ لها أوجبت بناءها إلا شبه الحرف(٣)...، وهذا مذهب فاسد؛ لأنه لا يقدر علىٰ

(١) ينظر: التعليقة علىٰ كتاب سيبويه ١/ ٣٣١، وشرح اللمع للأصفهاني ص٣٢٩، والنكت للأعلم ٢/ ١٤٤، وأسرار العربية ص٢٢٤، واللباب للعكبري ١/ ٣٣٠، وتمهيد القواعد ٧/ ٣٥٤١.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١/ ٥٠. وينظر: النكت ١/ ١٥.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي ص١٢، والمسائل العسكرية ص٢٣٠.
وقد عرض أبو حيان رأي الفارسي ورد عليه فقال: «وذهب أبو علي الفارسي إلىٰ أنه لا موجب للبناء إلا الشبه بالحرف أو تضمن معناه، ولا يجوز أن يُبني- عنده- اسمٌ لوقوعه =

طرده في كل مبني...، فالصحيح أن الاسم يُبنَىٰ لشبهه بالحرف ولغير ذلك مما هو مذكورٌ في موضعه...»(١).

التمايز بين عارضِ البناءِ والموغِل فيه

من خلال ما تم عرضه سابقًا نستنتج أن النحاة ميزوا بين المتمكنِ راسخِ القدم في الاسمية وبين غيرِ المتمكن، ثم ميزوا في المتمكن بين الأمكن وغير الأمكن، ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ فقد وقع التمايز والتفاضل أيضًا في غير المتمكن، فليست المبنياتُ ضربًا واحدًا ولا مرتبةً واحدةً، بل تتمايز وتتفاضل بحسب قربها من المتمكن أو مشابهتها له.

فالأسماء المبنية ضربان: ضرب أَوْغلَ في عدم التمكن واستحكم فيه البناء، وهو ما لا يكون إلا مبنيًّا، وضرب لم يوغلْ فيه، وهو ما شابه المتمكنَ بوجهٍ، أو كان أصله التمكن ثم عرض له البناء، فله حالة في التمكن، أي إنه يعرب في بعض الأحوال.

وقد ميز النحاة بين هذين النوعين وفاضلوا بينهما؛ فما لا حظَّ له في التمكن بَنَوْه علىٰ السكون؛ لأن السكون هو الأصل في المبنيات، وما شابه المتمكن أو كان

=

موقع اسمٍ مبني؛ لأن الأسماء ليس أصلها البناء، فلا يحمل عليها غيرها لوقوعها موقعها. ولا يجوز- عنده أيضًا- أن تُبنىٰ الأسماء لوقوعها موقع الفعل...، وهذا الذي ذهب إليه أبو علي مذهب شديد التعسف، كثير التكلف، وهو مع ذلك فاسد؛ بدليل بناء الاسم لإضافته إلىٰ مبني، وإن لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه...». التذييل والتكميل ١/ ١٣٤.

(١) شرح كتاب سيبويه للصفار، السفر الأول، الجزء الأول ص٢٧٨.

له أصلٌ في التمكن بَنَوْه علىٰ حركة؛ لمقاربته المتمكنَ، والحركةُ هي الأصلُ في الإعراب.

قال السيرافي: «المبنيات علىٰ ضربين: ضربٌ لا ملابسةَ بينه وبين المتمكن ولا تعلقَ له به، وضرب يلابسه ويتعلق به، فإذا كان كذلك فلا بد من ترتبهما في البناء فيجعل لكل واحد منهما مرتبة غير مرتبة صاحبه، فلما كان السكونُ أنقصَ من الحركة بنينا عليه كلَّ مبنيٍ لم يتعلق بالمتمكن ولم يلابسْه، وجعلنا المبنيَّ الملابسَ للمتمكن مبنيًّا علىٰ حركة؛ ليكون له بذلك فضيلةٌ علىٰ المبني الآخر؛ لفضل الحركة علىٰ السكون»(١).

وقال ابن يعيش: «المبني من الأسماء يكون علىٰ ضربين: ضربٌ له حالة يكون معربًا فيها وإنما يعرض له البناء في بعض الأحوال...، وضربٌ آخرُ لم يكن له حالةُ تمكنٍ البتة، بل لا يكون قطُّ إلا مبنيًّا، فجعل لكل واحد منهما مرتبةٌ غير مرتبة الآخر، ولما كان السكونُ أنقصَ من الحركة بنينا عليه ما لم يكن له حظٌّ في التمكن، وبنينا علىٰ حركةٍ ما كان له حظٌّ في التمكن؛ ليكون له بذلك فضيلةٌ علىٰ المبنيِّ الآخَر»(٢).

من هنا جعل سيبويه للغايات مزيةً في البناء علىٰ الأصوات، حيث بنيت الأصوات علىٰ السكون لأنها لا تكون إلا مبنية، وبنيت الغايات علىٰ حركة – كما سيُذكر بعد قليل – لتمكنها في بعض المواضع(٣).

(١) شرح كتاب سيبويه ١/ ٦٧.
(٢) شرح المفصل ٣/ ٨٣. وينظر: الأصول ١/ ٥١، والبديع ١/ ٣٧.
(٣) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٠٨، و٣/ ٢٨٦.

قال الفارسي: «... فالغاياتُ موافقةٌ للصوت في البناء، وإن كانت الغايةُ لها في البناء مزيَّةٌ علىٰ الأصوات في أنها قد بُنيت أواخرُها علىٰ الحركة وإن لم يكن ما قبلها ساكنًا؛ وذلك لتمكنها في بعض المواضع»(١).

وما يعنينا هنا ويجب أن نسلط عليه الضوء هو الضرب الثاني من الأسماء المبنية، وهو ما بَنَوْه علىٰ حركةٍ لشبهه بالمتمكن أو لأن له عِرْقًا في التمكن، وهو ما أبان عنه سيبويه وأصَّلَهُ بقوله: «... لم يُسَكِّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكِّن، ولا ما صيُرِّ من المتمكِّن في موضعٍ بمنزلة غيرِ المتمكّن، فالمضارع: (مِنْ عَلُ)، حرَّكوه لأنّهم قد يقولون: (مِن عَلٍ) فيُجْرُونه(٢). وأمَّا المتمكن الذي جُعل بمنزلة غير المتمكِّن في موضع فقولك: (ابدأ بهذا أولُ)، و(يا حَكَمُ)...»(٣).

فقد أشار سيبويه في هذا النص إلىٰ أنه لا يُبنىٰ علىٰ السكون نوعان من الأسماء:

الأول: ما شابه المتمكنَ، ومثَّل له بـ (مِنْ عَلُ).

والآخر: ما كان متمكنًا ثم عَرَضَ له البناءُ في بعض الأحوال فصار بمنزلة غير المتمكن، وهو ما عناه بقوله: «ولا ما صيُرِّ من المتمكِّن في موضعٍ بمنزلةِ غيرِ المتمكّن»، ومثَّل له بـ (ابدأ بهذا أولُ)، و(يا حَكَمُ)(٤).

---

(١) التعليقة ١/ ٣٤٩.

(٢) من الإجراء، وهو الصرف. أي: يصرفونه ويُنَوِّنونه. ينظر: شرح السيرافي ١/ ٨١.

(٣) كتاب سيبويه ١/ ١٦.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٧٩، والنكت للأعلم ١/ ١٨١، وشرح كتاب سيبويه للصفار السفر الأول، الجزء الأوص ص٢٨٥.

وقد أورد سيبويه في مواضعَ من كتابه أمثلةً وشواهدَ لهذه القضية، وتبعه النحاة، وأفاضوا في ذلك، فمما مثلوا به من ذلك:

١- بناء الظروف المقطوعة عن الإضافة على الضم:

من الظروف ما يسمىٰ: «الغايات»، وهي: (قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وأمام، وقدام، ووراء، وخلف، وأسفل، ودون، ومن عَل، وأول)، سميت غاياتٍ لأن غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتُها آخرَ المضاف إليه؛ لأن به يتم الكلام وهو نهايته، فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنىٰ الإضافة صارت هي غاياتٍ في النطق(١).

وأصل هذه الأسماء أن تكون مضافةً؛ لأنها لا يتحقق معناها إلا بالإضافة، فإذا أضيفت أعربت، وإذا حذف المضافُ إليه ونُوي معناه بنيت علىٰ الضم(٢).

قال سيبويه في باب (الظروف المبهمة غير المتمكنة) بعد أن قرر استحقاق هذه الظروف البناء علىٰ السكون: «فأمّا ما كان غايةً نحو: (قبل، وحيث) فإنَّهم يحركونه بالضمة...»(٣).

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٨٥، والمساعد ٢/ ٣٥٣.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٢٨٦، وشرح السيرافي ٤/ ٥٤.

(٣) كتاب سيبويه ٣/ ٢٨٦.

وعلة بنائها أنها لما حذف ما أضيفت إليه مع إرادته فكأنه قد بقي بعض الاسم؛ لأن المضاف إليه من تمام المضاف، وبعضُ الاسم لا يستحق الإعراب، فقام البناء فيه مَقام العوض(١).

وكان البناء علىٰ حركةٍ لأن لها أصلًا في التمكن؛ فإنها إذا أضيفت أو نُكِّرت كانت معربةً، نحو: (جئت قبلَك، ومِن قبلِك، وبعدَك ومِن بعدِك، وجئت قَبْلًا وبَعْدًا)(٢).

قال ابن السراج: «وإنما بنيت علىٰ الحركة ولم تُبنَ علىٰ السكون وفي بعضها ما قبل لامه متحرك؛ لأنها أسماءٌ أصلها التمكن، وتكون نكراتٍ معرباتٍ، فلما بُنيتْ تجنب إسكانها وزادوها فضيلةً علىٰ ما لا أصل له في التمكن، فهذه علة بنائها علىٰ الحركة»(٣).

وقال الصفار: «قال: (وأما المتمكن الذي جُعل بمنزلة غير المتمكن فهو قبل وبعد)(٤). قلت: هذه أسماء قد ثبت إعرابها في: (مِنْ قبلِهِم) و(قَبْلَهم)، و(بَعْدَهُمْ)

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٦٧، والمخترع في إذاعة سرائر النحو ص٤٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٨٦.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٦٧، وشرح المقدمة المحسبة ٢/ ٢٩٤، والمقتصد ١/ ١١٧، واللباب للعكبري ٢/ ٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٨٦، والكافي لابن أبي الربيع، السفر الأول، الجزء الأول ص٢٠٠.

(٣) الأصول ٢/ ١٤٢.

(٤) كتاب سيبويه ١/ ١٦.

و(مِـنْ بعـدِهم)، فلمـا قطعـت عـن الإضـافة وجـب بناؤهـا، فحُرِّكَـتْ لأن أصـلها التمكن، ونهايتُها أنْ صارت بمنزلة غير المتمكن في موضعٍ ما»(١).

وكانت حركةُ البناء الضمةَ لأنها حركةٌ لا تكون لهذه الظروف حال إعرابها؛ لأننا نقول: (جئت قبْلَك، ومِنْ قَبْلِكَ) فلما قطعت عن الإضافة وبنيت كان بناؤها علىٰ الضم، وقيل: لما حذف المضاف إليه بنيت علىٰ أقوىٰ الحركات – وهي الضمة – تعويضًا عن المحذوف وتقويةً لها، وقيل لشبهها بالمنادىٰ المفرد من نحو: (يا زيدُ)، ووجه الشبه بينهما أن المنادىٰ المفرد متىٰ نُكِّر أو أُضِيف أُعْرِبَ(٢).

وما قيل في علة بناء (قبل وبعد) وأخواتهما من الظروف السالفة الذكر علىٰ حركةٍ لا ينطبق علىٰ (مِن علُ)؛ فإن لها خصوصيةً عن سائر أخواتها؛ وذلك لأن (قبل وبعد) وبقية الظروف استعملت مضافة ومقطوعةً عن الإضافة، فإذا كانت مضافة فهي متمكنة معربة، وإذا قطعت عن الإضافة كانت مبنية، لكنها تبنىٰ علىٰ الحركة لأن لها أصلًا في التمكن؛ لأنها تعرب في بعض الأحوال، أما (علُ) فلم تستعمل مضافةً(٣) ولا تكون إلا مبنية، فلا يصح أن يقال إنها بنيت علىٰ حركة لأن

(١) شرح كتاب سيبويه للصفار، السفر الأول، الجزء الأول ص٢٨٦.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١/ ٦٨.

(٣) في الصحاح للجوهري (ع ل ا) ١/ ٤٩٤: «ويقال: أتيته من عَلِ الدار، أي من عالٍ». ورده النحاة بأنه وَهَمٌ أو سهو. ينظر: مغني اللبيب ص٢٠٥، وشرح شذور الذهب ص١٤٠، وإرشاد السالك إلىٰ حل ألفية ابن مالك ١/ ٥٠٤، والتصريح ١/ ٧٢٥، وهمع الهوامع

لها أصلًا في التمكن، ولكن الصواب أنها بنيت علىٰ حركة لأنها أشبهت المتمكنَ وضارعته؛ وذلك لأنها ضارعت «من علٍ» النكرة؛ لأنها بمعناه، وهو معرب(١).

وهذا ما أبان عنه سيبويه بقوله: «...لم يُسَكِّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكِّن، ولا ما صيُرِّ من المتمكِّن في موضعٍ بمنزلة غيرِ المتمكّن، فالمضارع: (مِنْ عَلُ)، حرَّكوه لأنّهم قد يقولون: (من عَلٍ) فيُجْرُونه...»(٢).

ثم بيَّنَ سيبويه علة بنائها علىٰ الحركة وامتناع بنائها علىٰ السكون فقال: «وسألت الخليل عن (من علُ)، هلا جزمت اللام؟ فقال: لأنهَّم قالوا: (من عَلٍ)، فجعلوها بمنزلة المتمكّن، فأشبه عندهم (من مُعَالٍ)، فلما أرادوا أن يُجْعَل بمنزلة (قبلُ وبعدُ) حرَّكوه كما حركوا (أوَّلُ) فقالوا: (ابدأ بهذا أوَّلُ)، وكما قالوا: (يا حكمُ أقبل) في النداء؛ لأنها لما كانت أسماءً متمكنةً كرهوا أن يجعلوها بمنزلة غير المتمكنة، فلهذه الأسماء من التمكن ماليس لغيرها، فلم يجعلوها في الإسكان بمنزلة غيرها»(٣).

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٣٣٢، والكافي لابن أبي الربيع السفر الثاني، الجزء الأول ص٢٠١.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ١٦.

قال الصفار: «أخذ يفسر ما عَنَىٰ بالمضارعِ المتمكنَ، والذي صُيِّر في موضعٍ بمنزلة غير المتمكن، فزعم أن المضارع: (من عَلُ)؛ وذلك أنه مقطوع عن الإضافة والمضافُ معرفة، ولم يعرب قطُّ علىٰ هذا المعنىٰ؛ فهو لم يكن قطُّ معربًا، وكان ينبغي أن يبنىٰ علىٰ السكون، لكن لما ضارعَ المتمكنَ وهو: (مِنْ عَلٍ) في أن هذا يعطِي فوقيةً كهذا وأن اللفظ واحدٌ، حَرَّكوه». شرح كتاب سيبويه، السفر الأول، الجزء الأول ص٢٨٥، و٢٨٦.

(٣) كتاب سيبويه ٣/ ٢٨٧.

٢- بناء المنادى المفرد العَلَم على الضم:

يبنىٰ المنادىٰ المفرد العلم علىٰ ما كان يرفع به قبل النداء، وبذلك يكون قد خرج عن أصله؛ لأن الأصل في كل منادىٰ أن يكون منصوبًا؛ لأنه مفعول بفعل مضمر تقديره: «أدعو»، أو«أنادي».

قال سيبويه في باب: (ما ينتصب علىٰ إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي): «ومما ينتصب في غير الأمر والنهي علىٰ الفعل المتروك إظهاره قولك: (يا عبدَ الله) والنداءُ كلُّه، وأما (يا زيدُ) فله عِلَّةٌ ستراها في باب النداء...»(١).

وقد علل سيبويه لبناء المنادىٰ المفرد بأنه أشبه الأصواتَ فصار غايةً ينقطع عندها الصوت، والأصواتُ مبنيةٌ فكذلك ما أشبهها، قال: «فأما المفرد إذا كان منادىٰ، فكلُّ العرب ترفعه بغير تنوين؛ وذلك لأنه كَثُر في كلامهم فحذفوه وجعلوه بمنزلة الأصوات، نحو: (حَوْب) وما أشبهه»(٢).

وذهب كثير من النحاة إلىٰ أنه بُني لوقوعِه موقعَ غيرِ المتمكن وشَبَهِهِ به، وهو المضمرات؛ وذلك لأن أسماء الأعلام إنما جعلت للغيبة، فلا تقول: (قام زيدٌ) وأنت تخاطبه وتحدثه عن نفسه، إنما تأتي بضميره فتقول: (قمتَ)، و(أنت)، و(أدعوك)، والنداءُ حالُ خطابٍ والمنادىٰ مخاطَبٌ، فالقياس في قولك: (يا زيدُ) أن

(١) كتاب سيبويه ١/ ٢٩١. وينظر: ٢/ ١٨٢ منه.

(٢) السابق ٢/ ١٨٥. وينظر: النكت للأعلم ١/ ١٤٤.

تقول: (يا أنت)، فلما وقع المنادىٰ العلم موقع غير المتمكن من المضمرات وأشبهها في التعريف والإفراد والخطاب بُنيَ(١).

قال ابن السراج: «وأما السبب الذي أوجب بناء الاسم المفرد فوقوعُه موقعَ غيرِ المتمكن؛ ألا ترىٰ أنه قد وقع موقع المضمرةِ والمكنياتِ، والأسماءُ إنما جعلت للغيبة، لا تقول: (قام زيدٌ) وأنت تحدث زيدًا عن نفسه، إنما تقول: (قمتَ يا هذا)، فلما وقع (زيدُ) وما أشبهه بعد (يا) في النداء موقع (أنت) والكاف و(أنتم) وهذه مبنياتٌ لمضارعتها الحروف بُني»(٢).

أما علة بنائه علىٰ حركةٍ – وهي الضمة – فلأن له حالةَ تمكنٍ قبل النداء، أو لأن له عِرقًا في الإعراب، علىٰ حد تعبير بعض النحاة(٣)، فبني علىٰ حركةٍ تفضيلاً له علىٰ ما بُني وليس له حالةُ تمكُّن.

وقد شبهه سيبويه بـ (قبلُ وبعدُ)؛ حيث إنهما يبنيان في حال الإفراد، ويعربان في حال الإضافة، وكذلك المنادىٰ يبنىٰ في حال الإفراد، ويعرب في حال الإضافة، فلذلك بني علىٰ ما بني عليه (قبلُ وبعدُ)، وهو الضم(٤).

---

(١) ينظر: المقتضب ٤/ ٢٠٤، والأصول ١/ ٣٣٣، وأمالي الزجاجي ص٨٣، وعلل النحو ص١٩٥، وأسرار العربية ص١٧١، واللباب للعكبري ١/ ٣٣١، وتوضيح المقاصد ٢/ ١٠٥٩.

(٢) الأصول ١/ ٣٣٣.

(٣) هذه عبارة الرضي، قال: «وإنما بُني المفردُ علىٰ الحركةِ لأنَّ له عِرْقًا في الاعراب...». شرح الكافية ١/ ٣٥١.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٦٨، و٨٣، وشرح الصفار السفر الأول، الجزء الأول ص٢٨٦، و٢٨٧، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٨٧.

قال سيبويه: «ورفعوا المفردَ كما رفعوا (قبلُ وبعدُ) وموضعهما واحد، وذلك قولك: (يا زيدُ) و(يا عمرُو)، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في (قبلُ)»(١).

وقال: «جعل الخليل رحمه الله المنادىٰ بمنزلة (قبلُ وبعدُ)، وشبَّهَهُ بهما مفردين إذا كان مفردًا، فإذا طال وأضيف شَبَّهَهُ بهما مضافين إذا كان مضافًا؛ لأن المفرد في النداء في موضع نصبٍ، كما أن (قبلُ وبعدُ) قد يكونان في موضع نصب وجرٍّ ولفظُهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتَهما إلىٰ الأصل»(٢).

فالمنادىٰ المفرد العلم كان مستحقًّا للإعراب قبل النداء، وكلُّ اسم كان معربًا ثم أزيل عنه الإعراب لعلةٍ وجب أن يُبنىٰ علىٰ حركةٍ؛ ليكون هناك فرقٌ بينه وبين غيره من الأسماء التي لم تكن قطُّ معربةً(٣).

قال السيرافي: «ورأيت سيبويه ومَنْ بَعدَه من النحويين البصريين يقولون: إن المبني متىٰ ما كان متمكنًا قبل حال بنائه، وجب أن يبنىٰ علىٰ حركةٍ، كما قالوا في المنادىٰ المفرد: (يا حكمُ) و(يا جعفرُ)...»(٤).

وزاد بعضهم أنه بني علىٰ الضم ليكون أبلغَ في الدلالة علىٰ التمكن؛ لأنّ الضمة أقوىٰ الحركات(٥).

---

(١) كتاب سيبويه ٢/ ١٨٣.

(٢) السابق ٢/ ١٩٩.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٨٣، وشرح السيرافي ١/ ٨٣، وعلل النحو ص٣٣٤، وشرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٥٠٢.

(٤) شرح كتاب سيبويه ١/ ٩٨.

(٥) ينظر: المقتصد: ١/ ٩٩، و١٠٠، و٢/ ٧٤، واللباب للعكبري ١/ ٣٣١.

٣- بناء الأعداد المركبة على الفتح:

سبق أن أشرنا إلىٰ أن الأعداد المركبة من (أَحَدَ عَشَرَ) إلىٰ (تسعةَ عَشَرَ) مبنية علىٰ فتح الجزأين، إلا (اثنا عشر) فإنه معرب، وعلة بنائها عند سيبويه هي التركيب، والتركيب يوجب البناء، يضاف إلىٰ ذلك تضمنُها معنىٰ الحرف وهو الواو العاطفة؛ لأن الأصل في (أحدَ عَشَر) هو: واحدٌ وعَشَرَةٌ، ثم حذفت الواو وركب الاسمان معًا فجعلا اسمًا واحدًا، وتضمن معنىٰ الواو، وبُنِيَ كما بُنِيَتْ.

قال سيبويه: «وأما (خمسةَ عَشَرَ) وأخواتها و(حادي عَشَرَ) وأخواتها، فهما شيئان جُعلا شيئًا واحدًا، وإنمَّا أصل (خمسةَ عَشَرَ): خمسةٌ وعشَرةٌ، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرفٍ واحدٍ»(١).

أما علة بنائها علىٰ حركةٍ فهي أن لها أصلًا في التمكن؛ لأنها كانت معربة قبل التركيب، والاسم إذا كان معربًا ثم عرض له البناء استحق أن يُبنىٰ علىٰ حركةٍ؛ تمييزًا له عما بني ولا أصل له في التمكن، وكانت الحركة فتحة لأنها أخف الحركات.

قال ابن يعيش: «وبني علىٰ حركةٍ لأن له أصلًا في التمكن، فعوض من تمكنه بأن بُنِيَ علىٰ حركة؛ تمييزاً له علىٰ ما بُني ولا أصلَ له في التمكن، نحو (مَنْ)، و(كَمْ)، وفُتِحَ طلبًا للخفة؛ إذ ليس الغرضُ في تحريكه إلا تميزه علىٰ ما بني علىٰ

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٢٩٧.

السكون، وبالفتحة نصل إلىٰ هذا الغرض، فلم يكن بنا حاجةٌ إلىٰ تكلفِ ماهو أثقلُ منها»(١).

٤- بناء اسم (لا) النافيةِ للجنسِ المفردِ على الفتح:

اسم (لا) النافية للجنس في نحو: (لا رجلَ في الدارِ) هو اسم معرب في الأصل؛ لأنه لم يشبه الحرف ولا تضمن معناه وليس فيه سبب موجب للبناء، لكنه لما ركب مع (لا) في هذا الباب طرأ له البناء.

ويفهم من كلام سيبويه أن سبب بنائه هو تركبه مع (لا)، والتركيب موجب للبناء، وأيضًا تضمنُه معنىٰ الحرف؛ إذ الأصل في: (لا رجلَ في الدارِ): (لا مِنْ رجلٍ في الدارِ)؛ لأنّه جواب من قال: (هلْ مِنْ رجلٍ في الدارِ؟)، ولما حذفت (مِنْ) من اللفظ تخفيفًا تضمّن الكلام معناها، فوجب بناؤه لتضمّنه معنىٰ الحرف، كما بنيت (خمسةَ عشرَ) لتضمنها معنىٰ حرف العطف(٢).

قال سيبويه في باب النفي بـ (لا): «وترك التنوين لما تعمل فيه لازم؛ لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحدٍ نحو (خمسةَ عَشَرَ)... فجعلت وما بعدها كـ (خمسةَ عَشَرَ) في اللفظ...، وخولف بـ (خمسةَ عَشَرَ) لأنها إنما هي: (خمسةٌ

(١) شرح المفصل ٤/ ١١٣. وينظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/ ٣١٩، وأسرار العربية ص١٦٨، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٥٢١.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٧٤، و٢٧٥، وعلل النحو ص٤٠٦، وأسرار العربية ص١٨٥، والتبيين عن مذاهب النحويين ص٣٦٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٧١.

وعَشَرَةٌ)، فـ (لا) لا تعمل إلا في نكرة؛ من قِبَل أنها جواب فيما زعم الخليل – رحمه الله – في قولك: هل من عبدٍ أو جاريةٍ؟»(١).

وبني علىٰ حركةٍ لأنّ له حالةَ تمكن قبل البناء كما نصَّ النحاة، قال ابن يعيش: «... (لا رجلَ في الدار)، فـ (رجلَ) في موضع منصوب منون لكنه جُعل مع (لا) اسمًا واحدًا، ولذلك حذف منه التنوين، وبني علىٰ حركة لأن له حالةَ تمكن قبل البناء، فميز بالحركة عما بُني من الأسماء ولم يكن له حالة تمكن نحو (مَنْ وكَمْ)، وخُص بالفتحة لأنها أخف الحركات...»(٢).

٥- إشمام دال (واحد) الضم عند سرد الأعداد:

أسماء العدد إذا سُردتْ متواليةً من غير أن تُعقد بشيء كانت مبنيةً علىٰ السكون، فنقول: (واحدْ اثنانْ ثلاثةْ أربعةْ خمسةْ...إلخ)(٣)؛ وذلك لأنها في حالة العدِّ لا تُسنَدُ ولا يُسند إليها شيء، فلا تقع فاعلةً، ولا مفعولةً، ولا مبتدأةً ولا خبرًا

(١) كتاب سيبويه ٢/ ٢٧٤، و٢٧٥.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٦، وينظر٣/ ٨٣ منه، وعلل النحو ص٤٠٦، وأسرار العربية ص١٨٥، والفوائد الضيائية ١/ ٤٢١.

(٣) وذهب بعض النحاة إلىٰ أنها ليست مبنيةً ولا معربةً، وذهب بعضهم إلىٰ أنها معربة في الحكم لا في اللفظ. ينظر: معاني القرآن للأخفش ١/ ١٩، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٨٢، والكشاف ١/ ٩، وشرح الكافية الشافية ١/ ٢١٦ والتذييل والتكميل ١/ ١٣٥، وتمهيد القواعد ١/ ٢٣٩.

ولا في جملة كلام آخر، فلا تجد لها رافعًا ولا ناصبًا ولا جارًّا؛ والاسم لا يستحق الإعراب إلا بعد العقد والتركيب(١).

واستثنىٰ سيبويه من أسماء الأعداد الواحدَ؛ فإنه يجوز فيه أن يُشَمَّ الضمَّ(٢)؛ وذلك لتمكنه في الأصل.

قال سيبويه: «وإذا أردت أن تلفظ بحروف المعجم قَصَرتَ وأسكنتَ؛ لأنك لست تريد أن تجعلها أسماء، ولكنك أردت أن تُقطِّع حروفَ الاسم، فجاءت كأنها أصواتٌ يُصَوَّت بها....

فإن قلت: ما بالي أقول: (واحدُ اثنانْ)، فأُشِمُّ الواحدَ، ولا يكون ذلك في هذه الحروف؟ فلأن الواحد اسمٌ متمكن، وليس كالصوت...»(٣).

وقال السيرافي: «وذكر سيبويه أنه يقال: (واحدُ، اثنانْ)؛ فتُشِم الواحدَ الضمَّ وإن كان مبنيًّا؛ لأنه متمكن في الأصل، وما كان متمكنًا إذا صار في موضعٍ غيرَ متمكنٍ جُعِل له فضيلةٌ علىٰ ما لم يكن متمكنًا قطُّ»(٤).

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١١١، و١١٢، والبديع في علم العربية ٢/ ٢٩٧، وتوجيه اللمع ص١٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٦/ ٢٨.

(٢) الإشمام هو: ضم الشفتين بعد سكون الحرف. ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٦٧.

(٣) كتاب سيبويه ٣/ ٢٦٥.

(٤) شرح كتاب سيبويه ٤/ ٣٣. وينظر: ١/ ١١٣ منه، والنكت للأعلم ٢/ ٤٣٤، وارتشاف الضرب ٢/ ٧٤١.

التمايز بين الفعل الماضي وفعل الأمر

ميز النحاة بين الأسماء المبنية باعتبار شبههما بالمتمكن وقربها منه – علىٰ نحو ما سبق بيانه –، وكذلك ميزوا بين الأفعال المبنية وفاضلوا بينها، ومعلومٌ أن الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء السكون، أما الفعل المضارع فأُعرب لمشابهته الاسم، وقد سبق بيانُ ذلك، وأما فعل الأمر فمبني علىٰ السكون، علىٰ الأصل، وأما الفعل الماضي فخالف الأصلَ وبُني علىٰ حركةٍ ولم يُبنَ علىٰ السكون؛ تفضيلًا له علىٰ فعل الأمر.

وعلة بناءِ الفعل الماضي علىٰ حركة وتفضيلِه علىٰ فعل الأمر هي شَبَهُه بالمتمكن؛ حيث إنه يقع موقع الأسماء فيوصف به كما يوصف بها، نقول: (مررت برجلٍ ضَرَبَ زيدًا)، كما نقول: (مررت برجلٍ ضاربٍ زيدًا)؛ ويقع موقع ما يشبه الأسماء وهو الفعل المضارع، في الشرط والجزاء؛ نقول: (إن قمتَ قمتُ)؛ والمعنىٰ: (إنْ تَقمْ أقمْ)، ويخبر به كما يخبر بهما، نقول: (زيدٌ قامَ)، ونقول: (زيدٌ قائمٌ، وزيدٌ يقوم)، ونحو ذلك؛ ومن أجل هذا مُيِّز ببنائه علىٰ حركة، وكانت الحركة الفتحة؛ لكونها أخفَّ الحركات مع كون الفعل ثقيلا(١).

قال سيبويه في معرض حديثه عن ألقاب البناء في باب (مجاري أواخر الكلم من العربية): «والفتحُ في الأفعال التي لم تَجْرِ مَجرىٰ المضارعة قولُهم: (ضَرَبَ)، وكذلك كلُّ بناء من الفعل كان معناه (فَعَلَ). ولم يسكنو آخِر (فَعَلَ) لأن فيها بعضَ ما في المضارعَة، تقول: (هذا رجلٌ ضَربَنَا)، فتَصف بها النكرة، وتكون في موضع

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/١٦، وشرح السيرافي ١/٧٨، والتعليقة ١/٢٠، والمقتصد ١/١٠٨، وأسرار العربية ص٢٢٦، وشرح كتاب سيبويه للصفار السفر الأول، الجزء الأول ص٢٨٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٤، و٥.

(ضاربٍ) إذا قلت: (هذا رجلٌ ضاربٌ)، وتقول: (إنْ فَعَلَ فعلتُ)، فيكون في معنىٰ: (إن يَفْعَلْ أفعلْ)، فهي فعْلٌ كما أنَّ المضارع فِعْلٌ وقد وقعتْ موقعها في (إنْ)، ووقعت موقعَ الأسماء في الوصف كما تقع المضارعة في الوصف، فلم يسكّنوها كما لم يُسَكِّنوا من الأسماء ما ضارع المتمكنَ ولا ما صيُرِّ من المتمكن في موضعٍ بمنزلة غير المتمكن»(١).

أما فعل الأمر فلا يوصف به، فلا يقال: (مررت برجلٍ اضربْ زيدًا)، ولا يقع موقع المضارع في أي موضع؛ فليس له تمكنٌ من أي وجه، فلذلك لزم الأصلَ الذي هو البناء علىٰ السكون، ولم يتميز تميزَ الماضي.

قال سيبويه: «والوقف قولهم: (اضربْ) في الأمر، ولم يحرِّكوها لأنها لا يوصف بها ولا تقع موقعَ المضارعة، فبعدت من المضارعة بُعْدَ (كَمْ) و(إذْ) من المتمكنة، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه (افْعَلْ)...»(٢).

والخلاصة أن الأفعال منها ما شابه الأسماء شبهًا قويًّا فاستحق الإعراب، وهو الفعل المضارع، ومنها ما لم يشابه الأسماءَ بأي وجهٍ فبقي علىٰ أصله من البناء علىٰ السكون، وهو فعل الأمر ، ومنها ما شابه الأسماءَ بعضَ الشبهِ فتوسط بين الحالين ، فنَقَصَ درجةً عن المضارع وزاد علىٰ الأمر ، فبني علىٰ الحركة، وهو الفعل الماضي.

وقد أبان السيرافي عن ذلك الأمرِ أيَّما إبانة، حيث عرض هذا التمايز بين المبنيات من الأسماء والأفعال علىٰ حسب قربها من المتمكن وشبهها به ثم قال:

(١) كتاب سيبويه ١/ ١٦.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ١٧. وينظر: شرح السيرافي ١/ ٨٥.

«فصارت الأفعالُ ثلاثَ مراتبَ: الأفعال المضارعة المعربة، وبعدها الفعل الماضي المبني علىٰ الفتح، وبعد ذلك كلِّه فعل الأمر المبني علىٰ السكون، والأسماء ثلاث مراتب أيضًا: فأوَّلُها المعربةُ، نحو: (زيدٌ، وعمرٌو) وكلِّ اسمٍ معربٍ، وبعدها الأسماء المبنية علىٰ حركةٍ، كقولك: (يا زيدُ، ويا حَكَمُ، وجئتك أوّلُ)، وبعد ذلك الأسماء المبنية علىٰ السكون، كقولك: (مَنْ، وكَمْ، وإذْ)، فأبعدُ الأفعال من الأفعال المضارعة فعلُ الأمر، وأقربها إليها الفعلُ الماضي، وأبعدُ الأسماء من الأسماء المتمكنة ما كان مبنيًّا علىٰ السكونِ، نحو: (كَمْ وإذْ)، وأقربها إليها: (يا حكمُ وأبدأ بهذا أوّلُ)...»(١).

لحاق نون الوقاية (قطْ، وعنْ، ولَدُن) ونحوها لبعدها عن الأسماء المتمكنة

نون الوقاية حرف مبني علىٰ الكسر لا محل له من الإعراب، ويسميها الكوفيون نونَ العماد، وهي تلحق الفعلَ، متصرفًا كان أو غير متصرف، نحو: (أكرمني، وعساني)، واسمَ الفعل، نحو: (دَرَاكِنِي، وتَرَاكِنِي، وعَلَيْكَنِي) بمعنىٰ: أدرِكْنِي، واتركنِي، والزَمْنِي، والحرفَ، نحو: (إنني، وليتني، ولعلني). ويؤتىٰ بها قبل ياء المتكلم لتقيَ ما قبلها من الكسر؛ لأن ياء المتكلم يُكسر ما قبلها، ويرىٰ ابن مالك أنها سميت نون الوقاية لأنها تقي من التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة ومن التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل: (أكْرِمِي) ونحوه(٢).

(١) شرح كتاب سيبويه ١/ ٨٧. وينظر: النكت للأعلم ١/ ٢٣، و٢٤.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٥، ومغني اللبيب ص٤٥٠.

ومما تلحقه نون الوقاية: (قَطْ)، و(قَدْ)، و(لَدُنْ) ونحوها من أسماء الأفعال المبنية علىٰ السكون المضافة إلىٰ ياء المتكلم، وكذا حروف الجر المبنية علىٰ السكون نحو: (عَنْ، ومِنْ) مما ليس آخرُه ألفًا، فيرىٰ سيبويه أن نون الوقاية لازمة مع هذه الكلمات في سعة الكلام، وذهب بعض النحاة – كابن مالك – إلىٰ أن لحاق النون هنا جائز وليس بواجب، سواء أكان في نثر أم شعر، وأنه أكثر من عدم لحاقها(١).

قال سيبويه: «وسألته – رحمه الله – عن قولهم: (عنِّي، وقَدْنِي، وقَطْنِي، ومِنِّي، ولَدُنِّي)، فقلت: ما بالهم جعلوا علامةَ إضمار المجرور هاهنا كعلامة إضمار المنصوب؟ فقال: إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركًا مكسورًا، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في (قَطْ) ولا النونَ التي في (مِنْ)، فلم يكن لهم بُدٌّ من أن يجيئوا بحرفٍ لياء الإضافة متحركٍ، إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات؛ لأنها لا تُذكَر أبدًا إلا وقبلها حرف متحرك مكسور...، وقد جاء في الشعر: (قَطِي، وقَدِي)، فأما الكلام فلا بدَّ فيه من النون»(٢).

وقد أرجع سيبويه العلةَ في لزوم نون الوقاية – من وجهة نظره – مع هذه الكلمات إلىٰ أمرين، كل منهما له علاقة بما نحن بصدد الحديث عنه:

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٧٠، و٣٧١، والمقدمة الجزولية في النحو ص٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٦، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٤٤.

(٢) كتاب سيبويه ٢/ ٣٧٠، و٣٧١.

الأمر الأول: هو أنه إذا لم تلحق النونُ هذه الكلماتِ التي هي مبنية علىٰ السكون كُسرت أواخرُها؛ لأن ياء المتكلم تَكسِر ما قبلها، وحينئذ تُشبه الأسماءَ المتمكنة التي علىٰ حرفين نحو: (يَدِي، ودمِي)، فلزمت نونُ الوقاية ليكون هناك فرق بين المتمكن وغيره.

قال سيبويه: «وإنما حملهم علىٰ ألَّا يحركوا الطاءَ والنوناتِ كراهيةُ أن تُشبه الأسماءَ نحو: (يدٍ وهَنٍ)...»(١).

وقال الأعلم: «واحتج سيبويه بـ (قَطْنِي، ولدُنِّي، ومِنِّي، وعَنِّي) أنهم: لم يحركوا الطاءَ والنوناتِ كراهيةَ أن تُشبه الأسماءَ المتحركةَ المتمكنةَ، نحو: (يد، وهن)...»(٢).

الأمر الثاني: هو ضعف هذه الكلمات وعدم تمكنها في الاسميَّة، وذلك لأنها تباعدت عن الأسماء وتقاربت من الأفعال بلزوم سكون آخرها.

قال سيبويه: «وأما (قَطْ، وعَنْ، ولدُنْ) فإنهن تباعدنَ من الأسماء، ولَزِمَهنَّ ما لا يدخل الأسماءَ المتمكنةَ، وهو السكون، وإنما يدخل ذلك علىٰ الفعل، نحو: (خُذْ، وزِنْ)، فضارعت الفعلَ وما لا يُجَرُّ أبدًا، وهو ما أشبه الفعل، فأُجريت مُجراه ولم يحركوه»(٣).

(١) كتاب سيبويه ٢/ ٣٧١.
(٢) النكت ٢/ ٢٧٦. وينظر شرح السيرافي ٣/ ١٣٥، وشرح الرماني ٣/ ١٥٤٩.
(٣) كتاب سيبويه ٢/ ٣٧٣. وينظر: المقاصد الشافية ١/ ٣٣٧.

التمايز بين المتمكن وغير المتمكن فيما آخره ألف عند الإضافة إلى مضمر

عند إضافة ما آخره ألفٌ إلىٰ مضمر فإن النحاة يفرقون بين المتمكن وغيره، فالأسماء المتمكنة المقصورة تَثبُت فيها الألفُ ولا تقلب عند الإضافة، فيقال في (فتىٰ، وعصا، ورحىٰ، وهوىٰ): (فَتَايَ، وعَصَايَ، ورَحَايَ، وهَوَايَ، وفَتَاك، وعَصَاك، ورَحَاك، وهواك، وفتاه، وعصاه، ورَحَاه، وهَوَاه).

أما غيرُ المتمكنِ المختومُ بألفٍ فتقلب ألفُه ياءً عند إضافته لضمير، فيقال في (لدىٰ): (لديَّ، ولدَيْكَ، ولدَيْهِ)، ولا يقال: (لَدايَ، ولَدَاكَ، ولَدَاهُ). وهذا الحكم ينطبق علىٰ (علَىٰ، وإلَىٰ) إذا دخلا علىٰ ضمير، فيقال: (عليَّ، وإليَّ، وعليك، وإليك، وعليه، وإليه)، ولا يقال: (علايَ، وإلايَ، وعَلاكَ، وإلاك، وعَلاه، وإلاهُ).

وقد نص النحاة علىٰ أن قلب الألف ياءً وعدم القلب في هذا الموضع للفرق بين المتمكن وغير المتمكن(١).

قال سيبويه: «وإنما قالوا: (لَدَيْكَ، وعليك، وإليك) في غير التسمية ليفرقوا بينها وبين الأسماء المتمكنة»(٢).

وقال الزجاج: «وأما (إليك، وإليهم، وعَليك، وعَليهم)، فالأصل في هذا: (إلاكَ، وعَلَاك، وَإِلَاهُمْ، وعَلَاهم)، كما تقول: (إلىٰ زيدٍ، وعلىٰ إخوتك)، إلا أن

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٤١٢، والمقصور والممدود لابن ولاد ص١٥١، والأصول ٣/ ٣٢٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ١٦١، والمسائل البصريات ٢/ ٨٤٨، وشرح الرماني ٣/ ١٥٤٩، وشرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٨١٨.

(٢) كتاب سيبويه ٣/ ٤١٣. وحكىٰ لغة عن بعض العرب يثبتون الألف ولا يقلبونها ياءً، فقال: «حدثنا الخليل أن ناسًا من العرب يقولون: (علاك) و(لداك) و(إلاك)...».

الألف غُيِّرت مع المضمر فأبدلت ياءً ليُفصل بين الألف التي في آخر المتمكنة وبين الألف التي في أواخر غير المتمكنة...»(١).

وألحق (كلا وكلتا) في حالتي النصب والجر بـ (لدىٰ، وعلىٰ، وإلىٰ)، فإنهما إذا أضيفا إلىٰ مضمر قلبت الألف فيهما ياءً في النصب والجر، نحو: (رأيت الرجلين كليْهِما والمرأتين كلتيهما، ومررت بهما كليهما وكلتيهما).

ووجه الشبه بين (كِلا، وكلتا) و(لدىٰ، وعلىٰ، وإلىٰ) أن (كلا وكلتا) تلزمان الإضافة، وكذلك (لدىٰ، وعلىٰ، وإلىٰ) تلزم اسمًا تدخل عليه ولا تنفرد بأنفسها.

قال سيبويه: «وسألت الخليل عمن قال: (رأيت كلا أخويك، ومررت بكلا أخويك) ثم قال: (مررت بكليهما)، فقال: جعلوه بمنزلة (عليك ولديك) في الجر والنصب لأنَّهما ظرفان يستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين، فجعل (كِلا) بمنزلتهما حين صار في موضع الجر والنصب. وإنَّما شبَّهوا (كلا) في الإضافة بـ (علىٰ) لكثرتهما في كلامهم، ولأنَّهما لايخلوان من الإضافة، وقد يشبَّه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثلَه في جميع الأشياء...»(٢).

وقُصِر قلبُ الألف ياءً في (كلا وكلتا) علىٰ حالتي النصب والجر دون الرفع لأن (لدىٰ، وعلىٰ، وإلىٰ) لا حَظَّ لها في الرفع، فليس لها في الرفع حالٌ تُحمل عليها حال (كلا وكلتا) في الرفع، فبَعُدَتْ (كلا وكلتا) بالرفع عن شبه (لدىٰ، وعلىٰ،

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٧٣.

(٢) كتاب سيبويه ٣/ ٤١٣. وينظر: شرح السيرافي ٤/ ١٦٢.

وإلىٰ)، فبقيت الألف فيها في حالة الرفع علىٰ أصل ما ينبغي أن تكون عليه، ولم تُغَيّر (١).

قال ابن يعيش في معرض حديثه عن (كلا وكلتا): «تنقلب ياء وذلك إذا أضيفت إلىٰ مضمر في حال النصب والجر، نحو: (ضربت الرجلين كليهما، ومررت بهما كليهما) وإنما قلبوها في هذه الحال تشبيهًا بـ (عليك وإليك ولديك)، ووجه الشبه بينهما أن آخرها ألف كأواخر هذه الكلم، وهي ملازمة للإضافة كما أن تلك كذلك، وليس لها تصرف غيرها مما يستعمل مفردًا ومضافًا فجرت مَجرىٰ الأدواتِ، نحو: (علىٰ، وإلىٰ) والظروفِ غيرِ المتمكنة نحو: (لدىٰ)، فقلبوا ألفها لذلك ياءً كما قلبوا الألف في (عليك وإليك ولديك)، ولم يقلبوها في الرفع ياءً فيقولوا: (قام الرجلان كليهما)؛ لأنها بَعُدت برفعها عن شبه (عليك وإليك ولديك)...»(٢).

وقال ابن فلاح: «فإن قيل لم اختلف [يعني كلا وكلتا] مع المضمر عند البصريين وليس اختلافه للتثنية لأن الإعراب مقدر عندهم مطلقًا؟

(١) قال السيرافي: «وإنما حملوه في الجر والنصب علىٰ (عليك) دون الرفع؛ لأن (عليك) قد يقع في موقع مجرور أو منصوب، ولا يقع في موضع مرفوع، كقولك (مِنْ عليه)، و (من لديه) و(هذا عليه، ولديه)، فهما ظرفان يقعان في موضع الجر والنصب، ولا سبيل إلىٰ الرفع فيهما فحمل (كِلا) عليها في الحالين اللتين يكونان لهما...». شرح كتاب سيبويه ٤/ ١٦٢. وينظر: المسائل البصريات ٢/ ٨٥٠، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٩٩، والمرتجل ص٦٨، وأسرار العربية ص٢٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٤.

(٢) شرح المفصل ١/ ٥٤. وينظر: المرتجل ص٦٨.

قلنا: لشبهه بـ: (لدىٰ وعلىٰ وإلىٰ)، فإنها مع المظهر بالألف ومع المضمر بالياء؛ فرقًا بين المتمكن نحو ألف (عصا) وألفِ غير المتمكن نحو: (لدىٰ)، ووجه المشابهة بينهما ملازمة الإضافة فيهما، ولم تقلب في الرفع لأن المشبه به ليس له حالةُ رفع، وخص التغيير مع المضمر دون المظهر لأن المضمر يرد الشيء إلىٰ أصله»(١).

التمايز بين (كل وبعض) وبين الظروف عند القطع عن الإضافة

(كلّ) و(بعض) اسمان متمكنان ملازمان للإضافة إلىٰ المفرد، ظاهرًا كان أو مضمرًا، وقد يقطعان عن الإضافة لفظًا، فيحذف لفظ المضاف إليه ويُنوىٰ معناه، وحينئذ يعوض عنه بالتنوين، نحو: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [سورة الإسراء:٨٤]، أي: كل أحدٍ، و﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [سورة البقرة:٢٥٣]، أي: علىٰ بعضهم.

ومعلوم أن الظروف – مثل: (قبل، وبعد) - تقطع عن الإضافة أيضًا، لكنَّ هناك فرقًا بين (كل وبعض) إذا قطعتا عن الإضافة وبين الظروف، ويتمثل هذا الفرق فيما يأتي:

أولا: إذا قطعت (كل، وبعض) عن الإضافة فهما باقيتان علىٰ إعرابهما وتمكنهما؛ إذ إنهما لم يشبها الحروف ولم يعرض لهما شيء يوجب بناءهما، فبقيتا علىٰ الأصل، وهو الإعراب، فيكونان مرفوعين، ومنصوبين، ومجرورين، نحو: ﴿وَكُلٌّ

(١) المغني في النحو لابن فلاح ١/ ٢٧٩، و٢٨٠.

كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ﴾ [سورة الأنفال:٥٤]، و﴿وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [سورة النساء:٩٥]، و﴿وَقَالُوٓا۟ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ﴾ [سورة القصص:٤٨]، و﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ [سورة الحجرات:١٢]، و ﴿وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ﴾ [سورة البقرة:١٤٥].

يضاف إلىٰ ذلك أنهما مصروفان منونان، فليس فيهما ما يوجب منعَهما من الصرف، وهذا التنوين عوض عن المضاف إليه عند بعض النحاة، وجمهورُ النحاة يرون أنه تنوين التمكين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة، قال ابن يعيش: «وأما مذهب الجماعة فإنه التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة، والإضافةُ كانت المانعةَ من إدخال التنوين، فلما زال المانعُ – وهو الإضافة – عاد إليه ما كان له من التنوين، وتقديرُ الإضافة لا يمنع من إدخال التنوين؛ لأن المعاملة مع اللفظ»(١). وبعض النحاة يرىٰ أن التنوين للتمكن والصرف معًا ولا منافاة بينهما، قال الخضري: «وقد يصحب المنصرفَ كـ (كل، وبعض) فيكون للعوض مع الصرف»(٢).

أما (قبل، وبعد) فلا يعربان إذا قطعا عن الإضافة، بل يبنيان علىٰ الضم، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [سورة الروم:٤].

ثانيًا: إذا قطعت (كل، وبعض) عن الإضافة جاز دخول الألف واللام عليهما، وهذا مذهب جمهرة من النحاة، ونُسب لسيبويه والأخفش، وبه قال أبو علي الفارسي

(١) شرح المفصل ٣/ ٣٠. وينظر: شرح الأزهرية ص٥.

(٢) حاشية الخضري علىٰ ابن عقيل ٢/ ٩٧.

وجمع غفير، ومنعه بعضهم؛ لتقدير الإضافة فيهما، والعرب لا تجمع بين الألف واللام والإضافة(١).

وسبب هذه التفرقة بين (كل، وبعض) و(قبل، وبعد) وشبههما أن (كل، وبعض) اسمان متمكنان كل التمكن، أما (قبل، وبعد) فهما ظرفان ناقصا التمكن.

قال ابن الشجري: «فإن قيل: فقد علمت أن (كُلًّا وبعضًا) مما لا ينفكُّ من الإضافة لفظًا ومعنًىٰ، أو معنًىٰ لا لفظًا، فهما في ذلك بمنزلة (قبل، وبعد)، فما الفرق بينهما وبين (قبل، وبعد) حتىٰ أجزتم دخول الألف واللام عليهما، ولم يأت ذلك في (قبل، وبعد) وحتىٰ جاء بناء (قبل، وبعد) علىٰ الضمّ في حال إفرادهما إذا قُدِّرا مضافين إلىٰ معرفة، ولم يأت ذلك في (كلّ، وبعض)؟

فالجواب: أنّ امتناع الألف واللام من الدخول علىٰ (قبل، وبعد) من حيث لم يستعملا إلا ظرفين ناقصي التمكّن، فجريا في ذلك مَجرىٰ الظّروف التي لم تتمكّن، كـ (إذ، ولدن، وعند، ولدىٰ)، وساغ البناء فيهما إذا أفردا لنقصان تمكّنهما في حال الإضافة، ألا تراهما لا يُرفعانِ مضافين، وليس بعد نقصان التمكّن مع حذف

(١) ينظر في ذلك: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/ ٦٥٥، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب ص١٩٤، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٣ وما بعدها، والتعليقة علىٰ المقرب ص٢٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٠، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٠١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٩٤٩، و٩٥٠، وارتشاف الضرب ٤/ ١٨١٨، و١٨١٩، والأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٢٦٤.

المضاف إليه وهو جار مجرىٰ بعض أجزاء المضاف إلا البناء، وليس كذلك (كل، وبعض)؛ لأنهما اسمان متمكّنان كلَّ التمكّن»(١).

جواز الفصل بين (كَمْ) الاستفهامية ومميِّزها عوضًا عما مُنِعَتْه من التمكن

تأتي (كَمْ) علىٰ وجهين: استفهامية، وخبرية، فالاستفهامية تستعمل للسؤال عن كمية الشيء، ومعناها: (أيُّ عددٍ؟). والخبرية اسم يدل علىٰ عدد مجهول الجنس والمقدار، وتُسْتَعمل للتكثير، فمعناها: (عددٌ كثير)، وتستعمل في مقام الافتخار والتعظيم والتكثير.

قال سيبويه: «اعلم أن لـ (كَم) موضعين، فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهَم به، بمنزلة (كيف وأين)، والموضع الآخر الخبر، ومعناها معنىٰ (رُبّ)...»(٢).

وتمييز الاستفهامية مفرد منصوب، نحو: (كم غلامًا لك؟)، وتمييز الخبرية يكون مجرورًا، مفردًا كتمييز المائة والألف وما فوقها، أو جمعًا كتمييز الثلاثة والعشَرة وأخواتهما، نحو: (كم رجلٍ صَحِبْتُ)، و(كم رجالٍ صَحِبْتُ)، والإفراد أكثر من الجمع وأفصح(٣).

---

(١) أمالي ابن الشجري ١/ ٢٣٧. وينظر: التعليقة علىٰ المقرب ص٢٧٥.

(٢) كتاب سيبويه ٢/ ١٥٦.

(٣) ينظر: توجيه اللمع ص٣٩٨، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٠٧، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢١، والتصريح ٢/ ٤٧٥.

و(كـم) الاسـتفهامية والخبريـة مبنيتـان؛ وذلـك لتضـمنهما معنىٰ الحـرف، فالاستفهامية مبنية لتضمنها معنىٰ الحرف، وهو همزة الاستفهام، فهي بمنزلة عددٍ مقرونٍ بهمزة الاستفهام؛ فإذا قلت: (كم غلامًا لك؟) فمعناه: أعشرون غلامًا لك؟ أم ثلاثون؟ ونحوهما من الأعداد؛ لأنه يسأل بها عن جميع الأعداد، فأغنت عن همزة الاستفهام وما بعدها من العدد، وأما الخبرية فبنيت لمشابهتها (كَمْ) الاستفهامية، أو حملا لها علىٰ نقيضها (رُبَّ)، فهي تفيد التكثير، و (رُبَّ) تفيد التقليل، والشيء يحمل علىٰ ضده كما يحمل علىٰ نظيره(١).

وقد أجاز سيبويه والنحاةُ الفصلَ بين (كم) الاستفهامية ومميزها، نحو: (كم لك غلامًا؟)، و(كم عندك جاريةً؟)، و(كم في الدارِ رجلًا؟)، ولا يجوز ذلك فيما كان في معناها من الأعداد، عشرين وثلاثين ونحوهما، إلا في ضرورة الشعر.

قال سيبويه: « وزعم [يقصد الخليل] أن (كم درهمًا لك؟) أقوىٰ من: (كم لك درهمًا؟) وإن كانت عربية جيدة؛ وذلك أن قولك: (العشرون لك درهمًا) فيها قبح...»(٢).

وقد أرجع سيبويه – وتبعه النحاة – العلةَ في جواز الفصل بين (كَمْ) الاستفهامية ومميزها إلىٰ كون هذا الفصل عوضًا عن التمكن الذي فات (كَمْ)؛

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٢٥، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ١٤٩، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٤١٨.

(٢) كتاب سيبويه ٢/ ١٥٨، وينظر: ٢/ ١٦٤ منه، والبديع ١/ ٦٥١.

وذلك لأنها كانت مستحِقّةً للتمكّن في الأصل، بحكمِ الاسميّة، ثمّ مُنعتْ هذا التمكنَ بما أوجب لها البناء، فكان الفصلُ كالعوض ممّا مُنعتْه من التمكّن(١).

قال سيبويه: «(كَمْ) موضعها موضع اسم منون، وذهبتْ منها الحركة كما ذهبت من (إذ)...، وزعم أن (كم درهمًا لك؟) أقوىٰ من: (كم لك درهمًا؟) وإن كانت عربيةً جيدة؛ وذلك أن قولك: (العشرون لك درهمًا) فيها قبح، ولكنها جازت في (كم) جوازًا حسنًا لأنه كأنه صار عوضًا من التمكن في الكلام...»(٢).

وقال الشيخ عبد القاهر: «واعلم أنه يجوز أن تفصل بين (كم) وبين مميزها فتقول: (كم في الدار رجلاً؟)، جوازا حسنًا، ولا يجوز: (عشرون في الدار رجلاً) إلا في ضرورة الشعر. قال صاحب الكتاب: إن (كم) مُنِعَ بعضَ ما لـ (عشرين) من التمكن، فجعل هذا عوضًا، ومعنىٰ ذلك: أن (عشرين) تكون فاعلةً لفظًا ومعنًىٰ، كقولك: (أعجبني عشرون)، ومفعولةً واقعة في مرتبتها نحو: (ضربت عشرين)، ولا يجوز ذلك في (كم)، فلما مُنِعَ بعضَ ما لـ (عشرين) من التصرف جُعل له ضربٌ من التصرف لا يكون لـ (عشرين)؛ ليحصل التعادلُ في الصيغ»(٣).

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٥٨، والمقتضب ٣/ ٥٥، وشرح السيرافي ٢/ ٤٨٤، وعلل النحو ص٤٠٥، والنكت للأعلم ٢/ ١٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٣٠.

(٢) كتاب سيبويه ٢/ ١٥٨. وينظر: شرح السيرافي ٢/ ٤٨٤، والنكت للأعلم ٢/ ١٢٩.

(٣) المقتصد ٢/ ٧٩٤.

وقال ابن الصائغ عن (كم) الاستفهاميّة: «وهذه يجوز الفصل بينها وبين مميّزها، تقول: (كمْ عَبْدًا لك؟) و (كم لك عبْدًا؟)؛ وهذه الإجازة كالعِوض من منع إعرابها، ولا يجوز ذلك في الخبريّة»(١).

دخول (مِنْ) على مميِّز (كَمْ) عوضًا عما مُنِعَتْه من التمكن

تدخل (مِنْ) على مميز (كم) الاستفهامية والخبرية، ودخولها على مميز الخبرية كثير، ولم يأتِ تمييزها في القرآن الكريم إلا مجرورًا بـ (مِن)، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ [سورة الأعراف:٤]، و﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [سورة النجم:٢٦]؛ ودخولها في الاستفهامية قليل، نحو: (كم مِنْ رجلٍ جاءك؟)(٢).

ومِثْلُ (كم) الخبرية - في دخول (مِنْ) علىٰ تمييزها - ما جرىٰ مجراها، نحو (كأيِّن)، و(كذا)، نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [سورة يوسف:١٠٥]، ونحو: (أعطيته كذا من درهمٍ)(٣).

---

(١) اللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٣٧. وينظر: المقتضب ٣/ ٥٥، وعلل النحو ص٤٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٣٠، والتذييل والتكميل ١٠/ ١٠.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ١٧٠، والمقتضب ٣/ ٦٦، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ١٥٧، والبحر المحيط ٤/ ٢٦٥.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٣٤، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٢٠٨، والمقاصد الشافية ٦/ ٣١٨.

وقد علل سيبويه للزوم (مِنْ) في تمييز (كأيِّنْ) بأنها توكيد، وأنها صارت بمنزلة تمام الاسم، كما لزمت (سِيّ) مع (ما) في قولهم: (لا سيما زيد)، قال: «فإنما ألزموها (مِنْ) لأنها توكيد، فجُعلت كأنها شيء يتم به الكلام، وصار كالمثل، ومثل ذلك: (ولاسيما زيد)، فرب توكيدٍ لازمٌ حتىٰ يصير كأنه من الكلمة»(١).

وعلل بعض النحاة لدخول (مِن) علىٰ تمييز (كم) وما جرىٰ مجراها بأنه تعويض لها عما مُنِعتْه من التمكن، كما عوضت بجواز الفصل بينها وبين مميزها.

قال السيرافي: «وقال أبو العباس محمد بن يزيد: دخول (مِنْ) في (كائن) و (كم) و (كذا كذا مِن درهمٍ) لما مُنعته هذه الحروف من التمكن، فعوضت هذا كما عوضت أن يعمل فيما فصل بينه وبينها، نحو: (كم في الدار رجلا)»(٢).

مصطلحَا (المقصور) و(الممدود) يختصان بالأسماء المتمكنة

المقصور: هو الاسم المتمكن الذي حرف إعرابه ألف لازمة، نحو: (الفتَىٰ، والعصَا، والرحَىٰ)، سُمي مقصورًا لأنه قُصِر منه الإعراب لفظًا - أي: مُنع -؛ لأن الألف لا تقبل الحركة، أو لأنه لا يمد إلا مقدار ما في ألفه من المد(٣).

والممدود: هو الاسم المتمكن الذي آخره همزة بعد ألف زائدة، نحو: (كساء، ورداء، وحمراء)(٤).

---

(١) كتاب سيبويه ٢/ ١٧١.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٣/ ٤.

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٥٤١، وشرح الكافية لابن فلاح ١/ ١٨١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٢٦.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٥٤١، وتمهيد القواعد ٩/ ٤٦٤٥.

فهذان المصطحان – إذن – يخصان المتمكن من الأسماء، ولا يطلقان علىٰ ما ليس بتمكنٍ من الأسماء أو غيرها، وإن أشبههما في اللفظ، فلا يوصف بهما الحرف ولا الفعل ولا الاسم غير المُتمكِّن، فلا يقال لـ (إذا، ومتىٰ، وهـذا، وإلىٰ، ويخشَىٰ، ورمَىٰ) ونحوها إنها مقصورة، ولا لـ (هؤلاء) إنه اسم ممدود.

وقد خَص النحاةُ بهما الاسمَ المتمكن تمييزًا له عن غيره، وإذا ورد في كلام بعضهم إطلاقُ هذين اللفظين علىٰ غير المتمكن فهو تجوُّز وتسامح.

قال ابن يعيش: «(المقصور والممدود) ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة؛ إذ الأفعال والحروف لايقال فيهما مقصور ولا ممدود، وكذلك الأسماء غير المتمكنة، نحو: (مَا، وذَا) فإنه لا يقال فيهما مقصور؛ لعدم التمكن وشبه الحروف، فأما قولهم في (هؤلاء، وهؤلا) ممدود ومقصور فتسمح في العبارة، كأنه لما تقابل اللفظان فيهما قالوا: مقصور وممدود...»(١).

وقال الرضي: «ولا يسمىٰ بـ (المقصور والممدود) في الاصطلاح إلا الاسمُ المتمكن، فلا يقال: إن (إذَا، ومتَىٰ، وما، ولا) مقصورة، وأما قولهم: (هؤلاء، مقصورًا أو ممدودًا) فَتَجَوُّز...»(٢).

وقد علل النحاة لوصف الاسم المتمكن الذي آخره ألف لازمة بـ (المقصور) ومنعه من المبني بأن المتمكن اسم معرب قُصِر فيه الإعراب بسبب الألف التي في آخره، ولولا الألف لظهر فيه الإعراب، أما المبني فلا يستحق الإعراب الذي يقصر فيه، ولو زالت الألف لم يعرب؛ لوجود سبب البناء فيه.

(١) شرح المفصل ٦/ ٣٦. وينظر: همع الهوامع ٣/ ٣٤٦.
(٢) شرح الشافية ٢/ ٣٢٦.

قال ابن فلاح: «وقولنا: (متمكن) احتراز من المبنيّ، نحو: (متَىٰ، وإذَا)، فإنه لا يسمىٰ مقصورًا؛ لعدم استحقاقه للإعراب الذي يقصر فيه؛ لأنّ المقصور لولا الألف لظهر إعرابه؛ لعدم المانع، والمبني لو عدم لامه لم يُعرب؛ لقيام المانع من الإعراب. فمَثَل المقصور مثَل الحيِّ الذي عَرَض له ضعفٌ، لو زال عنه الضعفُ لعاد إلىٰ قوته، ومثَل المبنيِّ مَثَل الميت الذي لا يُرجىٰ عَوْدُه»(١).

التصريف لا يدخل من الأسماء إلا المتمكنَ

التصريف: علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من زيادة وأصالة، وصحة واعتلال، وشبه ذلك(٢).

ولا يدخل التصريفُ من الأسماء العربية إلا الأسماء المتمكنة، فهي التي يُبحث فيها عما لحقها من زيادة ونقصان، وصحة وإعلال، وقلب وإبدال، ونحو ذلك من مباحث علم التصريف.

قال أبو حيان: «ومتىٰ قَرُب الاسمُ من شبه الحرف بَعُدَ من التصريف...»(٣).

فلا يدخل التصريف الأسماء غير المتمكنة، كالضمائر، والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط والاستفهام؛ وذلك لأنها توغلت في البناء بشبهها للحروف، فكما أن الحروف لا حظَّ لها في التصريف فكذلك ما أشبهها، وما دخله التصريف من

(١) شرح الكافية لابن فلاح ١/ ١٨٠.
(٢) إيجاز التعريف في علم التصريف ص٥٨، وتسهيل الفوائد ص٢٩٠.
(٣) التذييل والتكميل ١٨/ ١٠٥.

الحروف وما أشبهها من الأسماء فهو شاذ يوقف عند ما سُمع منه ولا يقاس عليه(١).

لذا يمتنع التصريف فيما كان من الأسماء علىٰ أقلَّ من ثلاثة أحرف، نحو: (نا، وهم، ومَنْ) وما أشبه ذلك؛ لأن أقل أصول الأسماء المتمكنة ثلاثة أحرف، نحو: (بَحر، وأَسَد، وجِذْع) ونحو ذلك، فما كان علىٰ أقل من ذلك في أصل الوضع فلا يدخله التصريف(٢).

أما ما كان من الأسماء علىٰ أكثرَ من حرفين ثم حذف منه حرف، نحو: (يد، ودم، وأب، وأخ) فلا يخرجه ذلك عن قبول التصريف(٣).

قال ابن مالك:

وَلَيْسَ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَىٰ ... قَابِلَ تصْرِيفٍ سِوَىٰ ما غُيِّرَا(٤)

ولا يدخل التصريف – بطريق الأَوْلىٰ – في الحروف؛ لأنها مجهولة الأصل تجري مَجرىٰ الأصوات، ولا تقابل بالوزن لعدم معرفة اشتقاقها(٥).

قال ابن مالك:

---

(١) ينظر: الممتع في التصريف ص٣٥، والمقرب ٢/ ١٤٥، وإرشاد السالك ٢/ ٩٨٥، وتمهيد القواعد ١٠/ ٤٨٧٨، والتصريح ٢/ ٦٥٤.

(٢) ينظر: إرشاد السالك ٢/ ٩٨٥، والمقاصد الشافية ٨/ ٢٤٥.

(٣) ينظر: إرشاد السالك ٢/ ٩٥٨، وأوضح المسالك ٤/ ٣٦٠.

(٤) ألفية ابن مالك ص٧٣. وينظر: شرح ابن الناظم ص٥٨٢، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٥٠٩، والبهجة المرضية ص٥٤٥.

(٥) ينظر: الممتع ص٣٥، والتصريح ٢/ ٦٥٤.

حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي ... وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي(١)

من هنا قال جمهور النحاة إن الغالب علىٰ (مُذْ) أن تكون اسمًا؛ وذلك للحذف الذي لحقها، حيث إنها محذوفة النون، وأصلها: (مُنذُ)، والدليل علىٰ ذلك ضم الذال عند ملاقاة ساكن، نحو: (مُذُ اليوم)، ولأنها إذاصغرت يقال فيها: (مُنَيْذ)، وليس ذلك إلا لأن أصلها (مُنْذُ)(٢).

قال سيبويه: «باب ما ذهبت عينه، فمن ذلك: (مُذ)، يدلك علىٰ أن العين ذهبت منه قولهم: (مُنْذُ)، فإن حقَّرته قلت: (مُنَيْذٌ)»(٣).

فغلَّبوا جانب الاسمية من أجل هذا الحذف، والحذفُ أحدُ التغيرات التي تطرأ علىٰ الكلمة، فهو ضربٌ من التصرف، والحروفُ لا تصرف لها لجمودها(٤).

قال السيرافي: «... لما كانتا مستعملتين اسمين وحرفين، وكان الأصل فيهما: (مُنْذُ)، و(مُذ) مخففةٌ، غَلَّبوا الاسمية علىٰ (مُذْ) بسبب الحذف الذي لحقها؛ لأن الحذف إنما حقُّه أن يكون في الأسماء، وهي بذلك أولىٰ؛ لتصرفها وتمكنها ولحاق التنوين بها في تصريفها»(٥).

(١) ألفية ابن مالك ص٧٣.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢١٦، والتذييل والتكميل ٧/ ٣٣٣، وشرح الأشموني ٢/ ١٠٣.

(٣) كتاب سيبويه ٣/ ٤٥٠.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١/ ٩٤، واللباب للعكبري ١/ ٣٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٩٤، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ٢٠٨، وشرح الجمل لابن الفخار ١/ ٤٨٠.

(٥) شرح كتاب سيبويه ١/ ٩٤.

أقلُّ أصولِ الأسماء المتمكنة ثلاثةُ أحرف

هناك فرق بين الاسم المتمكن وغير المتمكن في عِدة أصول البنية، فالاسم المتمكن لا يكون أقلَّ من ثلاثة أحرف(١)، ولا يكون علىٰ حرفين إلا إذا حذف منه أحد أصوله، ولا يجيء اسم من الأسماء المتمكنة علىٰ حرف واحد(٢).

قال الخليل: «الاسم لا يكون أقلَّ من ثلاثةِ أحرف؛ حرف يُبْتَدَأُ به، وحرف يُحشىٰ به الكلمة، وحرف يُوقَف عليه، فهذه ثلاثة أحرف، مثل (سَعْد، وعُمَر) ونحوهما من الأسماء ... ، وقد تجيء أسماءٌ لفظها علىٰ حرفين وتمامُها ومعناها علىٰ ثلاثة أحرف، مثل: (يد، ودَم) ... »(٣).

وقال سيبويه: «ليس في الدنيا اسمٌ أقلَّ عددًا من اسمٍ علىٰ ثلاثة أحرف، ولكنَّهم قد يحذفون مما كان علىٰ ثلاثةٍ حرفًا...»(٤).

وأما الأسماء غير المتمكنة فقد تكون علىٰ حرف واحد، مثل تاء الفاعل، وكاف الخطاب، وما أشبه ذلك. قال ابن القطّاع: «أقل أصول الأسماء المتمكنة علىٰ ثلاثة أحرف...، وقد يجيء من الأسماء المتمكنة ما يكون علىٰ حرفين

---

(١) وذهب بعض النحاة إلىٰ أن أقل ما يكون عليه الاسمُ حرفان، وعُزي للكوفيين. ينظر: التذييل والتكميل ١٨/ ١٠٨، والمساعد ٤/ ٩، وتمهيد القواعد ١٠/ ٤٨٨١، وهمع الهوامع ٣/ ٢٩٩.

(٢) ينظر: العين ١/ ٥٠، وكتاب سيبويه ٤/ ٢١٩، والأصول ١/ ٣٦٥، واللباب للعكبري ٢/ ٢١١.

(٣) العين ١/ ٥٠.

(٤) كتاب سيبويه ٣/ ٣٢٢. وهذا ما قرره في (باب عدة ما يكون عليه الكلم) ٤/ ٢١٨ – ٢٢٧. وينظر: شرح السيرافي ٥/ ٩٤ – ١٠٣، والتعليقة ٤/ ٢٤٩، والمخصص ٤/ ٢٢٦.

محذوفًا من أصل بنائه، وليس هو بالكثير، نحو: (يد، ودم)...، ولا يجيء اسم من الأسماء المتمكنة علىٰ حرف واحد أبدًا. وأما الأسماء غير المتمكنة، فأقل أصولها أن يأتي الاسم منها علىٰ حرفٍ واحدٍ غير محذوف...»(١).

مقابلة أسماء الإشارة بالوزن لشبهها بالأسماء المتمكنة

الأسماء غير المتمكنة - كالضمائر، والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط والاستفهام - لا يدخلها التصريف، ولا تقابل بوزن، فهي كالحروف، لذلك حكم النحاة علىٰ الألف الواقعة في الأسماء غير المتمكنة والحروف بأنها أصلية، ولم يحكموا عليها بأنها زائدة أو منقلبة عن واو أو ياء(٢).

لكن النحاة خالفوا هذا الأصل في بعض أسماء الإشارة - كـ (ذا، وأولَىٰ، وأولاء) ونحوها - لمَّا رأَوْها تشبه الأسماء المتمكنة؛ فراحوا يبحثون عن أصل الألف فيها، وقابلوا الكلمة بالوزن.

قال أبو حيان: «ذكر الخشني في شرحه كتاب سيبويه أن (ذا) لا يُطلب له وزن ولا أصل، كما لا يُطلب للحروف، وأن قومًا ذهبوا إلىٰ ذلك، فالألف أصل علىٰ قول هؤلاء، كما هي أصل في (ما) و(لا)، قال: إلا أنه لما كان اسمًا يُثنىٰ ويُجمع ويُحقَّر وجب أن يُغَلَّب عليها حكمُ الاسمية، وأن يطلب أصلها ووزنها...»(٣).

---

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص٩٤.

(٢) ينظر: المنصف ١/ ١١٨، وشرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز ص٧٤، والتصريح ٢/ ٦٥٤.

(٣) التذييل والتكميل ٣/ ١٨٣.

فوزن (أُولَاءِ) عندهم هو: (فُعَال)، ووزن (أُولَىٰ): (فُعَل)، وذهب بعضهم إلىٰ أن وزنهما معًا: (فُعَل). ورأىٰ سيبويه أن الألف فيهما منقلبة عن ياء؛ لأنها ممالة، وذهب المبرد إلىٰ أن الألف أصلية وليست منقلبة؛ لأن هذه الأسماء غير متمكنة لمضارعتها الحروف(١).

وأما (ذا) فقد ذهب البصريون إلىٰ أنها اسم ثلاثي وضعًا، ووزنه (فَعْل) بسكون العين، ولامه محذوفة، وألفه منقلبة عن أصل، ثم اختلفوا؛ فقال بعضهم إنها منقلبة عن ياء، والأصل: (ذَيّ) بياءين، مثل: (حَيّ، وعَيّ)، فحذفت اللام للتخفيف، فصار: (ذَيْ) ساكن الياء، فقلبت ياؤه ألفًا؛ لئلا يشبه الحروف نحو: (كَيْ، وأَيْ)، واستدل هذا الفريق علىٰ أن أصلها ياء بأن سيبويه قد حكىٰ فيها الإمالة(٢).

وذهب بعضهم إلىٰ أن هذه الألف منقلبة عن واو واللام محذوفة، وأصلها: (ذَوْي)، وذهب بعضهم إلىٰ أن الألف هي لام الكلمة، والعين هي المحذوفة(٣).

وذهب الكوفيون إلىٰ أن الألف في (ذا) زائدة، والاسم هو الذال وحدها، وزيدت الألف لبيان حركة الذال، أو للتكثير حتىٰ لا يبقىٰ الاسم علىٰ حرف واحد(٤).

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٤٠، وارتشاف الضرب ٢/ ٩٧٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٩٤.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ١٣٥.

(٣) ينظر: الإنصاف ٢/ ١٩٩ (مسألة ٩٥)، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٦، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٢/ ٤٧٣وارتشاف الضرب ٢/ ٩٧٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٩٦.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/ ١٩٩، والتذييل والتكميل ٣/ ١٨٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٠٦، وتمهيد القواعد ٢/ ٧٩٦.

وذهب جماعة من النحاة – منهم السيرافي – إلىٰ أن (ذا) الإشارية ثنائية الوضع، وأن الألف فيها أصلية، وليست منقلبة ولا زائدة، كما هو الحال في الأسماء المبهمة(١).

ولسنا بصدد مناقشة هذه الآراء، بل ما يعنينا هنا هو أن ما دفع النحاةَ إلىٰ القول بأن (ذا) الإشارية ثلاثية الوضع، وأن ألفها منقلبة عن أصل، وقابلوها بوزن – مع أنها اسم غير متمكن – هو شبهها بالأسماء المتمكنة، لما كانت يوصف ويوصف بها وتثنىٰ وتصغر ويجري عليها كثيرٌ من أحكام الأسماء المتمكنة.

قال ابن جني: «أما الأسماء المبنية فإنما بُنيت لمشابهتها الحروفَ، نحو: (كَمْ، ومَنْ، وأينَ، ومتىٰ، وأنَّىٰ)، فلما أشبهت الحروف المتضمنة هي معانيها، وكانت مثلَها في أنه لا يُعرف لها اشتقاق، ولا يوجد لها تصرف، كان حكمُها في ذلك حكمَ الحروف، وكانت الألفاتُ فيها كالألفات فيها، ألا ترىٰ أنك لا تجد لـ (كَمْ، وأينَ، ومتىٰ) اشتقاقًا ولا تصرفًا؟ وإذا كان الأمر كذلك لم يكن لأحد أن يقول: إن الألف من (لكن) زائدة، ولا أنه من اللُّكْنة. ولا يجوز لآخرَ أن يقول أيضًا: إن الألف في (متىٰ) منقلبة عن ياء ولا واو، ولا أن الألف في (إياك) منقلبة ولا زائدة...، فإن قلت: فقد قالوا: إن وزن (ذَا) من الفعل (فَعْل)، وإنه محذوف اللام، وهو مع ذلك مبني لمشابهته الحروف، وألفه منقلبة عن العين الساكنة، فما الفصل بينه وبين (متىٰ)؟

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ١٤٣ و٢٢٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣١/ ١٢٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٠٦.

قيل: إنما جاز ذلك فيه لمشابهته الأسماءَ المتمكنة، ألا تراه يُوصَف ويُوصَف به، ويثنىٰ ويُحَقّر، ويدخله كثير من أحكام الأسماء المتمكنة؛ فلذلك جاز أن يُمَثَّل من الفعل»(١).

التمايز بين الأسماء المتمكنة وغير المتمكنة في التثنية والجمع

التثنية: ضم اسم إلىٰ مثله بشرط اتفاقِ اللفظ والمعنىٰ الموجب للتسمية. أو هي: جعل الاسم الواحد دليلًا علىٰ اثنين بزيادة في آخره، وهذه الزيادة هي ألف ونون في حالة الرفع، أو ياء ونون في حالتي النصب والجر(٢).

قال سيبويه: «واعلم أنك إذا ثنَّيت الواحدَ لحقتْه زيادتان: الأولىٰ منهما حرف المد واللين...، وهو حرف الإعراب، غير متحرِّكٍ ولا منوَّن، يكون في الرفع ألفًا...، ويكون في الجرّ ياءً مفتوحًا ما قبلها...، ويكون في النصب كذلك، وتكون الزيادة الثانية نونًا... وحَركتُها الكسرُ، وذلك قولك: هما الرجلانِ، ورأيت الرجلَيْنِ، ومررت بالرجلَيْنِ»(٣).

(١) المنصف ١/ ١٢٠-١٢٢. وينظر: شرح التعريف بضروري التصريف ص٧٥.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٧، و١٨. والمقتضب ١/ ٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٩، والمقاصد الشافية ١/ ١٥٩، والحدود للأبذي ص٤٥٩.

(٣) كتاب سيبويه ١/ ١٧، و١٨.

والجمع: ضم اسم إلىٰ أكثرَ منه، وهو صيغة مبنيَّة للدلالة علىٰ العدد الزائد علىٰ الاثنين(١).

وهو ثلاثة أنواع: جمع المذكر السالم: وهو ما سلم بناء مفرده عند الجمع، ويصاغ بزيادة واوٍ ونون عند الرفع، وياءٍ ونون عند النصب والجر. وجمع المؤنث السالم: وهو ما سلم بناءُ مفردِه عند الجمع غالبًا، ويصاغ بزيادة ألف وتاء. وجمع التكسير: وهو ما دل علىٰ أكثرَ من اثنين بتَغَيُّر بناءِ واحدِه لفظًا(٢).

ومما ذكره النحاة من آثار التمكن فيما يتعلق بتثنية الأسماء وجمعها ما يأتي:

🕮 الزيادة في المثنى والجمع عوض عما فاتهما من دلائل التمكن:

معلوم أن المثنىٰ هو: ما دل علىٰ اثنين أو اثنتين بزيادة الألف والنون في حالة الرفع، والياءِ والنون في حالتي النصب والجر. وجمع المذكر السالم هو: ما دل علىٰ أكثر من اثنين بزيادة الواو والنون في الرفع، والياءِ والنون في النصب والجر. والحرف الأول الذي هو الألف أو الياء في المثني، والواو أو الياء في الجمع السالم هو علامة الإعراب.

أما الزيادة الثانية وهي حرف (النون) في المثنىٰ والجمع، فقد اختلف النحاة فيها(٣)، ومن مذاهبهم في ذلك أنها زيدت عوضًا عن الحركة في الاسم المفرد، وقيل إن زيادتها عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وهو الذي يجري علىٰ ألسنة

---

(١) ينظر: أسرار العربية ص٦٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٤٥، والمقرب ص٤٤٣.

(٢) ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ٣٦٩ وما بعدها.

(٣) ينظر في هذا الخلاف: اللباب للعكبري ١/ ١٠٥، وشرح الجمل لابن الفخار ١/ ١١١، وهمع الهوامع ١/ ١٧٩.

المعربين، وقيل إنها عوض عن الحركة والتنوين معًا، وهذا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين.

فقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلىٰ أن النون زيدت في المثنىٰ والمجموع علىٰ حدِّه؛ لتكون عوضًا عن الحركة والتنوين اللَّذيْنِ كانا في الاسم المفرد؛ وذلك لأن الاسم قبل التثنية والجمع متمكن معرب منصرف يستحق حركةَ الإعرابِ والتنوينَ، ولم تُخرجْه التثنيةُ أو الجمع عن إعرابه وتمكنه، غير أنه يمنع من الحركة والتنوين بحكم التثنية والجمع، فمن أجل ذلك زيدت فيه النون لتكون دالة علىٰ تمكنه، وعوضًا عن هذا الذي فاته من علامات التمكن ودلائله(١).

وهذا ما صرح به سيبويه في قوله: «واعلم أنك إذا ثنَّيت الواحدَ لحقتْه زيادتان: الأولىٰ منهما حرفُ المد واللين، وهو حرف الإعراب...، وتكون الزيادة الثانية نونًا كأنها عوضٌ لما مُنع من الحركة والتنوين، وهي النون، وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلانِ، ورأيت الرجلَيْنِ، ومررت بالرجلَيْنِ»(٢).

وقال السيرافي مدلِّلًا علىٰ صحة كلام سيبويه: «الدليل علىٰ ذلك أنا رأينا الاسمَ المنفرد فيه حركة وتنوين، بحق التمكن والاسمية، فلما ضُمَّ إليه غيرُه وثُنِّي معه، زيد عليه حرفٌ لمعنىٰ التثنية، فامتنع ما قبل حرف التثنية من الإعراب والتنوين

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٧، والمقتضب ١/ ٥، و٢/ ١٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٤٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٥٩، والبسيط لابن أبي الربيع ١/ ٢٥٦، والمقاصد الشافية ١/ ١٥٩.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ١٧، و١٨.

وأُلزم حركةً واحدة، ولم تُزِل التثنيةُ عنه ما كان له من الاسمية والتمكن، فعُوِّض النونَ من الحركة والتنوين؛ لأن المعنىٰ الذي أوجبها لم تُزِلْه التثنية»(١).

وقال الشيخ عبد القاهر: «وأما النون في قولك: (مسلمانِ، ومسلمونَ) فإنه عوض من الحركة والتنوين؛ وذلك أنَّ الألف في (مسلمانِ) حرف إعرابٍ كالتاء في (قائمة)، فكما أن التاء يكون له حركة وتنوين، كما يكون للميم في (مسلمٌ) واللام في (رجلٌ)، فلما مُنعَ الألفُ الحركةَ والتنوينَ جُعل النونُ عوضًا منهما؛ لأنَّ الاسمَ إذا لم يُبْنَ لمْ يَجُزْ أن يُعرَّىٰ من الحركة والتنوين»(٢).

🕮 لا يثنى إلا الاسمُ المتمكن:

ما يستحق التثنية من أنواع الكلمة هو الاسم دون الفعل والحرف، واختصت التثنية بالأسماء لأنها محتاجة إلىٰ التثنية؛ لأن التثنية ضم شيء إلىٰ شيء مثله، و(رجل) ونحوه لا يدل علىٰ غير المفرد، فإذا أردنا الدلالة علىٰ اثنين قلنا: (رجلانِ)، ولم تُثَنَّ الأفعال لأن حق المثنىٰ أن يدل علىٰ شيئين، ولو ثني الفعل لدل علىٰ أربعة أشياء: حَدَثين وزمانين. ولم تُثَنَّ الحروف لأن التثنية ضرب من التصريف، والحروف جوامدُ لا تَصَرُّفَ فيها(٣).

ومما يشترط في الاسم الذي يراد تثنيتُه أن يكون معربًا متمكنًا، فلا يثنىٰ غيرُ المتمكن، كأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الأفعال، ونحو ذلك؛ وذلك

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١/ ١٣٧. وينظر: شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ص١٧٥، وشرح المفصل له ٤/ ١٤٠.

(٢) المقتصد ١/ ١٨٧.

(٣) ينظر: اللمع ص١٩، وتوجيه اللمع ص٩٠.

لأن الأسماءَ غيرَ المتمكنةِ بُنيت لشبهها بالحروف، والحروف لا تُثَنَّىٰ، فكذلك ما أشبهها(١).

🕮 تثنية أسماء الإشارة والأسماء الموصولة لشبهها بالمتمكن:

معلوم أن أسماء الإشارة مبنية؛ وذلك لشبهها بالحرف في المعنىٰ؛ لأنها أدت معنًىٰ من المعاني وهو الإشارة، والمعاني حقُّها أن تؤدىٰ بالحروف، فإذا أَدّىٰ اسمٌ من الأسماء معنًىٰ من المعاني بُني، سواء وضع لذلك المعنىٰ حرف كالشرط والاستفهام، أو لم يوضع له حرف كالإشارة. وكذلك الأسماء الموصولة مبنية؛ وذلك لأنها مفتقرة في سائر أحوالها إلىٰ الصلة، فأشبهت الحرف في ملازمة الافتقار(٢).

ومعلوم أن الأسماء المبنية لا تُثَنَّىٰ، لكنَّ أسماء الإشارة ثُنيت فقيل: (هذان، وهاتان)؛ وذلك لما لها من شبهٍ بالأسماء المتمكنة؛ لكونها توصف ويوصف بها، نحو: (مررت بهذا الرجلِ)، و(مررت بزيدٍ هذا)، وكذلك الأسماء الموصولة، نحو: (اللذانِ، واللتانِ)(٣).

---

(١) ينظر: المغني لابن فلاح ٢/ ١٨، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ١٣٨.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل علىٰ الألفية ١/ ٣٤، وشرح شذور الذهب للجوجري ١/ ٢٧٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٨.

🕮 تثنية أسماء الإشارة والأسماء الموصولة على منهاج الأسماء المتمكنة:

لما ثنيت أسماء الإشارة والأسماء الموصولة لشبهها بالمتمكن جيء بها علىٰ طريقة الأسماء المتمكنة في التثنية، فصارت تشبهها لفظًا ومعنًىٰ، يقال: (هذان وهاتان، واللذان واللتان)، كما يقال: (رجلانِ، وامرأتانِ، وزيدانِ، وعمرانِ).

ولم يَجُزْ في الضمائر أن تثنىٰ لأنها موغلةٌ في شبه الحرف ولا تشبه الأسماء المتمكنة بحال، بخلاف أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، ولما أرادوا أن يَكْنوا عن مثنىٰ وضعوا له صيغًا مرتجَلةً تدل علىٰ التثنية، نحو: (أنتما، وهما)، ولم يثنوا الضمائر علىٰ طريقة الأسماء المتمكنة، فلم يقولوا مثلا: (أَنْتَانِ، وهُوَانِ، وهِيَانِ) تثنيةً لـ (أنت، وهو، وهي) كما فعلوا في أسماء الإشارة والأسماء الموصولة حين قالوا: (هذان، وهاتان، واللذانِ، واللتانِ)(١)، وليس ذلك إلا لإظهار الفرق بين ما شابه المتمكن ودنا منه، وما لم يشابهه وابتعد عنه.

قال ابن يعيش مقررًا هذا الفرق: «أسماء الاشارة أشدُّ شبهًا بالمتمكنة من المضمرة، ألا تراهم يصفون أسماء الإشارة ويصفون بها، فيقولون: (مررت بهذا الرجلِ)، و(مررت بزيدٍ هذا)، فلما قاربت أسماءُ الإشارة الأسماءَ المتمكنة هذه المقاربةَ ودانَتْها هذه المُدَاناةَ صيغت في التثنية علىٰ منهاج تثنية الأسماء المتمكنة...، ولما بَعُدَت المضمراتُ من المتمكنة وتوغلت في شَبَه الحروف

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٦٨، وعلل التثنية ص٧٨، و٧٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٨.

صاغوا لها أسماء للتثنية علىٰ غير منهاج تثنية المتمكنة؛ تمييزًا لما قارب المتمكنةَ علىٰ ما لم يقاربْها وبَعُدَ عنها»(١).

🕮 إعراب ما ثُنِّيَ من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة لشبهها بالمتمكن:

لما ثُنيت أسماءُ الإشارة والأسماءُ الموصولة أشبهت الأسماءَ المتمكنة وقاربتها؛ لأن التثنية من خصائص الأسماء، فضَعُفَ فيها السببُ الموجب للبناء – وهو شبه الحرف – فأعربت وإن كان المفرد مبنيًّا، فهي ترفع بالألف وتنصب وتجرّ بالياء (هذانِ، وهاتانِ، واللذانِ، واللتانِ، وهذين، وهاتين، واللذينِ، واللتيْنِ)(٢).

قال ابن مالك: «ولما كانت التثنية من خصائص الأسماء المتمكنة ولحقت (الذي والتي)، وكان لحاقُها لها معارضًا لشبهها بالحروف أعربا في التثنية، كما جُعلت إضافة (أيّ) معارضةً لشبهها بالحروف فأعربت»(٣).

وهنا يفرق النحاة أيضًا بين ما أشبه المتمكن وما ابتعد عنه في الشبه؛ حيث إنهم أعربوا (اللذان واللتان) بسبب قربهما من المتمكن بالتثنية التي هي من خصائص الأسماء، علىٰ حين ذهبوا إلىٰ بناء (الذين) وهو جمع (الذي)، والجمع أيضًا من خصائص الأسماء؛ وذلك لأنه ابتعد عن شبه الجموع المتمكنة بكونه لا يطلق إلا علىٰ العاقل.

---

(١) شرح المفصل ٣/ ١٢٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٢٨، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص١٤، وأوضح المسالك ١/ ٥٦، و٥٩، والتصريح ١/ ٤٤.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩١. وينظر ١/ ٢٥٢ منه.

قال ابن مالك موضحًا هذا الفرق: «ولم يُعرِبْ أكثر العرب (الذينَ) وإن كان الجمعُ من خصائص الأسماء لأن (الذين) مخصوص بأولي العلم، و(الذي) عامٌّ، فلم يَجْرِ علىٰ سَنَن الجموع المتمكنة، بخلاف (اللَّذَين واللَّتين)؛ فإنهما جرتا علىٰ سَنن المثنيات المتمكنة لفظًا ومعنًىٰ»(١).

المخالفة بين ما ثُنِّيَ من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وبين الأسماء المتمكنة:

فرق النحاة بين أسماء الإشارة والأسماء الموصولة إذا ثنيت وبين الأسماء المتمكنة، وذلك أنهم حذفوا الألف التي في آخر أسماء الإشارة والياء التي في آخر الأسماء الموصولة، ولم يقلبوهما ياءً أو واوًا كما هو الحال في الأسماء المتمكنة، نحو: (فَتَيَانِ، ورَحَيَانِ، وعَصَوَانِ، ورِضَوَانِ)، و(الشَّجِيَانِ، والعَمِيَانِ)، مثنىٰ: (فتىٰ، ورحىٰ، وعصا، ورِضا)، و(الشَّجِي، والعَمِي)، ولم يقولوا: (هَذَيَانِ، وهَاتَيَانِ، واللَّذَيَانِ، واللَّتَيَانِ) ونحو ذلك(٢).

وقد نص النحاة علىٰ أن علة ذلك هو التفرقة بين المتمكن وغير المتمكن.

قال سيبويه في باب (تثنية الأسماء المبهمة التي أواخرها معتلة): «وتلك الأسماء: (ذا، وتا، والذي، والتي)، فإذا ثَنَّيت (ذا) قلتَ: (ذَانِ)، وإن ثنيت (تا) قلت: (تَانِ)، وإن ثنيت (الذي) قلت: (اللَّذانِ)، وإن جمعت فألحقت الواو والنون

(١) شرح التسهيل ١/ ١٩١. وينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٢٨، وتمهيد القواعد ٢/ ٦٥٨، والمقاصد الشافية ١/ ٤٣٧، والتصريح ١/ ١٥٣.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٤١١، والأصول ٢/ ٤٢٤، وشرح السيرافي ٤/ ١٤٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٩١، وشرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٥٥، وشرح الأشموني ١/ ١٢٨.

قلت: (اللَّذونَ). وإنما حذفت الياء والألف لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة»(١).

وقال ابن السراج: «وقال في تثنية المبهمة: (ذَانِ، وتَانِ، واللذانِ) ويجمع: (اللذونَ)، وإنما حذفت الياء في (الذي)، والألف في (ذا) في هذا الباب ليفرق بينهما وبين الأسماء المتمكنة غير المبهمة»(٢).

وتجدر الإشارة هنا إلىٰ أن النحاة اختلفوا في تثنية أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، فذهب بعضهم إلىٰ أنها تثنية صناعية حقيقية، وأنها لما ثنيت أعربت، وأن النون عوض من الحركة والتنوين كما كانت في نحو: (الزيدانِ والعمرانِ)، وإن كان المفرد مبنيًّا لا حركة فيه ولا تنوين؛ لأنه بالتثنية فارق الحرفَ وعاد إلىٰ حكم التمكن فقُدرت فيه الحركة والتنوين في التثنية، وصارت النون عوضًا منهما. وذهب آخرون إلىٰ أنها ليست تثنيةً صناعية حقيقية، وإنما هي صيغٌ مرتجلةٌ للتثنية؛ وهي مبنية، واستدلوا بأنها لو كانت تثنية حقيقية لوجب أن تثبت الألف والياء فيها ولا تحذف، وأن الاسم لا يثنىٰ حتىٰ ينكَّر، وأسماء الإشارة والموصولات لا تقبل التنكير، فهي معرفة دائمًا، إلا أنها جرت علىٰ طريقة التثنية الحقيقية لفظًا ومعنًىٰ؛ لقربها من الأسماء المتمكنة، كما سبق أن ذكرنا(٣).

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٤١١.

(٢) الأصول ٢/ ٤٢٤.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٤٦٦، وشرح المقدمة المحسبة ١/ ١٣١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ١٤١، والمغني لابن فلاح ٢/ ١٨، والتذييل والتكميل ١/ ٢٢٤، وهمع الهوامع ١/ ١٥٥، وحاشية الصبان ١/ ٢١٥.

ومما يتعلق بمسألة المخالفة بين تثنية الأسماء المبهمة وتثنية غيرها من الأسماء المتمكنة ما قيل في علة تشديد النون في اسمي الإشارة والموصول المثنيين، فقد أجاز النحاة تشديد النون فيهما(١)، وقد قرئ في السبعة: ﴿وَٱلَّذَانِّ يَأۡتِيَٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَاۖ﴾ [سورة النساء:١٦]، **و﴿إِحۡدَى ٱبۡنَتَيَّ هَٰتَيۡنِّ﴾** [سورة القصص:٢٧](٢)، **و﴿فَذَٰنِّكَ بُرۡهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ﴾** [سورة القصص:٣٢](٣)، **و﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِّ أَضَلَّانَا﴾** [سورة فصلت:٢٩](٤) **بتشديد النون في كلٍّ.**

ومما قيل في علة تشديد هذه النون إنه للفرق بين تثنية المتمكن وتثنية غير المتمكن(٥).

---

(١) ولا خلاف بينهم في جواز تشديد النون في حالة الرفع، وأما تشديدها في حالتي النصب والجر فمحل خلاف؛ فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون مستدلين بأدلة سماعية تقوي مذهبهم. ينظر في ذلك: كتاب فيه لغات القرآن للفراء ص٩٤، ومعاني القرآن له ٢/ ٣٠٦، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٦، والبحر المحيط ٧/ ٤٧٤، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٢٠، وأوضح المسالك ١/ ١٤٥، وشرح المكوي علىٰ الألفية ١/ ١٤٦، وشرح الأشموني ١/ ١٤٧، و١٤٨، والتصريح ١/ ١٥١.

(٢) هي قراءة ابن كثير. ينظر: السبعة ص٢٢٩، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٣٨.

(٣) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب. ينظر: السبعة ٤٩٣، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٣٨، و٤٣٦.

(٤) هي قراءة ابن كثير. ينظر: السبعة ص٢٢٩، والتيسير في القراءات السبع ص٩٥، وإتحاف فضلاء البشر ص٢٣٨.

(٥) ينظر: علل التثنية ص٨٥، وتفسير ابن فورك ١/ ٣٤٧، والكشف والبيان للثعلبي ٧/ ٢٤٩، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٢/ ٥٤٥.

قال ابن جني: «... وقيل إنما شددت في هذه المواضع للفرق بين المبهم وغيره؛ ليدلوا بالتشديد علىٰ أنه علىٰ غير منهاج المثنىٰ الذي ليس بمبهم، ولأنه لا تصح فيه الإضافة وغيره من التثنية تصح إضافته فتسقط نونه، فكان ما لا يسقط بحالٍ أقوىٰ مما يسقط تارة ويثبت أخرىٰ، فشددت لذلك»(١).

🕮 المخالفة بين الأسماء المتمكنة وغير المتمكنة في الجمع:

فرق النحاة بين الأسماء المتمكنة وغير المتمكنة في الجمع علىٰ نحو ما سبق ذكره في التثنية آنفًا؛ وذلك أنهم حذفوا الألف التي تكون في آخر الاسمِ غيرِ المتمكن ولم يقلبوهما ياءً أو واوًا كما هو الحال في الأسماء المتمكنة؛ ليكون للاسم المتمكن مزيَّة علىٰ غير المتمكن.

من ذلك ما قاله النحاة في (هيهات)، فقد ذهب سيبويه وأكثر النحاة إلىٰ أنها اسم فعل ماض بمعنىٰ (بَعُدَ)، قال: «وزعم الخليل أن الذين قالوا: (صهٍ ذاك) أرادوا النكرة، كأنهم قالوا: (سُكوتًا)، وكذلك (هَيْهَاتٍ) هو بمنزلة ما ذكرنا عنده، وهو صوت، وكذلك (إِيهٍ، وإِيهًا)، و(وَيْهٍ، ووَيْهًا)...»(٢).

وجعلها المبرد ظرفًا غير متمكن، وبُني لإبهامه، وتأويله عنده: (في البُعْد)، قال: «فأما (هَيْهَاتَ) فتأويلها: في البُعْد، وهي ظرف غير متمكن؛ لإبهامها، ولأنها بمنزل الأصوات»(٣). وذهب الزجاج إلىٰ أنها اسم بمعنىٰ البُعْد(٤).

---

(١) علل التثنية ص٨٥.

(٢) كتاب سيبويه ٣/ ٣٠٢.

(٣) المقتضب ٣/ ١٨٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٢، وشرح الأشموني ٣/ ٩٦.

وكان أبو علي الفارسي يتردد فيها، فتارة يقول إنها اسم فعل، وتارة يجعلها ظرفًا، هذا ما نقله عنه تلميذه ابن جني حيث قال: «وكان أبو علي -رحمه الله- يقول في (هيهات): أنا أفتي مرة بكونها اسمًا سمي به الفعل كـ (صَهْ، ومَهْ)، وأفتي مرة أخرىٰ بكونها ظرفًا، علىٰ قدر ما يحضرني في الحال، وقال مرة أخرىٰ: إنها وإن كانت ظرفًا فغير ممتنع أن تكون مع ذلك اسمًا سمي به الفعل كـ (عندَك، ودونَك)...»(١).

والحجازيون يفتحون التاء من (هيهات)، ويقفون عليها بالهاء، وبنو تميم يكسرونها ويقفون عليها بالتاء، وبعض العرب يضمها(٢).

وهنا يقول النحاة: إن المفتوحة التاء مفردة، وأصلها: (هَيْهَيَة) علىٰ وزن: (فَعْلَلَة) مثل: (زَلْزَلَة، وقَلْقَلَة) قلبت الياء الأخيرة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، والتاء للتأنيث، والوقف عليها بالهاء. وأما المكسورة التاء فجمع المفتوحة التاء، مثل: (مسلمات)، والوقف عليها بالتاء، ووزنها: (فَعْلَات)، وكان القياس: (هَيْهَيَات) بوزن: (فَعْلَلَات)، مثل: (قَوْقَاة قَوْقَيَات)، و(شَوْشَاة شَوْشَيَات)؛ لأن الجمع يرد الأشياء إلىٰ أصولها، إلا أنهم حذفوا الألف المنقلبة عن الياء لكون الكلمة غيرَ متمكنة، كما حذفوا ألف (هذا) وياء (الذي) في التثنية فقالوا: (هذان) و(اللَّذَانِ)، ولم يقولوا: (هَذَيَانِ)، و(اللَّذَيَانِ)؛ للفرق بين المتمكن وغيره(٣).

(١) الخصائص ١/ ٢٠٧. وينظر: المسائل العسكرية ص١١٥، والإغفال ٢/ ٤٧٨.
(٢) ينظر: البديع ١/ ٥٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٦٥، وارتشاف الضرب ٥/ ٢٣٠٢.
(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ٦٦، والإيضاح في شرح المفصل ٤/ ٦٦، والتصريح ٢/ ٦٣٠.

قال سيبويه: «وسألته عن (هَيْهَاتِ) اسم رجل و(هَيْهَاةَ)، فقال: أما من قال: (هَيْهَاةَ) فهي عنده بمنزلة: (عَلْقَاة)؛ والدليل علىٰ ذلك أنَّهم يقولون في السكوت: (هَيْهَاهْ). ومن قال: (هَيْهَاتِ) فهي عنده كـ (بَيْضَات)، ونظيرُ الفتحة في الهاء الكسرةُ في التاء...، ونظير (هَيْهَاتِ) و(هَيْهَاةَ) في اختلاف اللغتين، قول العرب: (استأصل اللهُ عِرْقاتِهم)، و(استأصل اللهُ عِرْقَاتَهم)، بعضهم يجعله بمنزلة: (عَلْقَاة)، وبعضهم يجعله بمنزلة: (عُرُس، وعُرُسات)، كأنك قلت: (عِرْقٌ، وعِرْقَانِ، وعِرْقَاتٌ)، وكلًّا سمعنا من العرب»(١).

وقال ابن جني في معرض حديثه عن أسماء الأفعال: «ومنها: (هيهات)، وهي عندنا من مضاعف الفاء في ذوات الأربعة، ووزنها: (فَعْلَلَة)، وأصلها: (هَيْهَيَة)...، فانقلبت اللام ألفًا فصارت: (هَيْهَاة)، والتاء فيها للتأنيث، مثلها في (القَوْقَاة، والشَّوْشَاة)، والوقوف عليها بالهاء، وهي مفتوحة فتحة المبنيّات، ومن كسر التاء فقال: (هَيْهَاتِ) فإن التاء تاء جماعة التأنيث، والكسرة فيها كالفتحة في الواحد، واللام عندنا محذوفة لالتقاء الساكنين، ولو جاءت غيرَ محذوفة لكانت: (هَيْهَيَات)، لكنها حذفت لأنها في آخر اسم غير متمكن، فجاء جمعُه مخالفًا لجمع المتمكن؛ نحو: (الدَّوْدَيَات، والشَّوْشَيَات)، كما حذفت في قولك: (ذان وتان واللّذان واللّتان)...»(٢).

---

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٣٩١، و٣٩٢. وينظر: شرح السيرافي ٣/ ٤٧٤، والتعليقة ٣/ ١٠٣، والتذييل والتكميل ٥/ ٢٣١.

(٢) الخصائص ٣/ ٤٣. وينظر: ٢/ ٣٠٠ منه، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ١٠٣، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٩١، وتمهيد القواعد ٨/ ٣٨٧١، والمقاصد الشافية ٨/ ٨٦.

التمايز بين الأسماء المتمكنة وغير المتمكنة في التصغير

التصغير عبارة عن «تغيير الاسم ليدلَّ علىٰ صِغَر المسمّىٰ وقلّة أجزائه»(١)، وهذا التغيير يلحق بنية الاسم، فيحوله إلىٰ صيغة (فُعَيْل) أو (فُعَيْعِل) أو (فُعَيْعِيل). قال سيبويه: «اعلم أنَّ التصغير إنَّما هو في الكلام علىٰ ثلاثة أمثلة: علىٰ فُعَيلٍ، وفُعَيعِلٍ وفُعَيْعِيلٍ...»(٢).

ومما يترتب علىٰ التمكن من آثار فيما يتعلق بالتصغير ما يأتي:

🕮 لا يصغر إلا الاسمُ المتمكن:

التصغير خصيصة من خصائص الأسماء، فلا يُصَغَّر الفعل ولا الحرف؛ لأنَّ التَّصْغِير وصفٌ في المعنىٰ، والأفعالُ والحروف لا تُوصف.

قال سيبويه: «...الفعل لايحقَّر، وإنما تحقَّر الأسماء؛ لأنها توصف بما يَعْظُم ويَهُون، والأفعالُ لاتوصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة...»(٣).

ولا يصغر من الأسماء إلا الاسم المتمكن؛ إذ التصغير ضرب من ضروب التصرف فيها، هذا ما قرره النحاة(٤).

---

(١) نتائج الفكر للسهيلي ص٨٩.

(٢) كتاب سيبويه ٣/ ٤١٥. وينظر: الأصول ٣/ ٣٦، وشرح السيرافي ٤/ ١٦٥، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ٣١٩، وتمهيد القواعد ١٠/ ٤٨٥٩.

(٣) كتاب سيبويه ٣/ ٤٧٨. وينظر: التعليقة ٣/ ٣٤٠.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم علىٰ الألفية ص٥٦٤، وشرح المكودي ص٣٤٤، وإرشاد السالك ٢/ ٩٣٧، والتصريح ٢/ ٥٨٢.

قال ابن الناظم: «التصغير: من جملة التصاريف في الاسم، فلا يدخل علىٰ غير المتمكن منها...»(١).

وقد أورد سيبويه في كتابه جملةً من الكلماتِ غيرِ المتمكنة، ونبه علىٰ أنها لا يجوز تصغيرها؛ لعدم تمكنها، من ذلك:

- الضمائر: وذلك لأنها مبنية لشبهها بالحروف، والحروف لا تصغر.

قال سيبويه: «واعلم أن علامات الإضمار لا يحقَّرن؛ من قِبَل أنها لا تقوىٰ قوة المظهرة ولا تَمَكَّنُ تمكُّنَها، فصارت بمنزلة (لا) و(لو) وأشباههما. فهذه لا تحقَّر لأنها ليست أسماء، وإنما هي بمنزلة الأفعال التي لا تحقَّر. فمن علامات الإضمار: (هو، وأنا، ونحن)... ولو حقرتهن لحقرت الكافَ التي في (بك) والهاءَ التي في (به) وأشباه هذا»(٢).

- أسماء الشرط وأسماء الاستفهام:

قال: «ولا يُحَقَّر (أين) ولا (متىٰ)، ولا (كيف)؛ ولا (حيث) ونحوُهنَّ، من قِبَل أن (أين ومتىٰ وحيث) ليس فيها ما في (فوقَ ودونَ وتحتَ)، حين قلت: (فُوَيْقَ ذاك، ودُوَيْنَ ذاك، وتُحَيْتَ ذاك)، وليست أسماءً تمكَّنُ فتدخل فيها الألف واللام ويوصفن، وإنَّما لهنَّ مواضعُ لا يجاوِزْنها، فصرن بمنزلةِ علاماتِ الإضمار»(٣).

---

(١) شرح الألفية ص٥٦٤.

(٢) كتاب سيبويه ٣/ ٤٧٨. وينظر: شرح السيرافي ٤/ ٢١٧.

(٣) كتاب سيبويه ٣/ ٤٧٨، و٤٧٩. وقال الفارسي: «لم تصغّر [أين، ومتىٰ] لمضارعتها الحروف، وصغّر (دون وتحت)، لأنّها أسماء متمكنة غير متضمنة معنىٰ الحروف». التعليقة ٣/ ٣٤١. وينظر: شرح السيرافي ٤/ ٢١٨.

- بعض الأسماء الموصولة: الأصل في الأسماء الموصولة كلِّها ألا تصغر؛ لأنها مبنية، لكنهم استثنَوْا بعض الأسماء لشبهها بالمتمكن، كما سيُذكر بعد قليل.

قال سيبويه فيما لا يجوز تصغيره: «وكذلك (مَنْ)، و(ما)، و(أيّهم)، إنَّما هنَّ بمنزلة (أين)، لا تمكَّنُ تَمَكُّنَ الأسماء التامَّة نحو: (زيدٍ، ورجلٍ)، وهنَّ حروف استفهام كما أنَّ (أين) حرف استفهام، فصرن بمنزلة (هل) في أنهنَّ لا يُحَقَّرن»(١).

- (غَيْر)، و(حَسْب):

قال سيبويه: «ولا يُحقّر (غير)؛ لأنها ليست بمنزلة (مِثْل)، وليس كلُّ شيء يكون غيرَ الحقير عندك يكون محقَّرًا مثله، كما لا يكون كلُّ شيءٍ مثل الحقيرِ حقيرًا، وإنما معنىٰ: (مررت برجلٍ غيرِك معنىٰ: (مررت برجلٍ سواك)، و(سواك) لا يُحَقر؛ لأنه ليس اسمًا متمكنًا، وإنما هو كقولك: (مررت برجلٍ ليس بك)، فكما قَبُح تحقيرُ (ليس) قبح تحقير (سوىٰ). و(غير) أيضًا ليس باسم متمكَّن، ألا ترىٰ أنَّها لا تكون إلاَّ نكرةً، ولا تُجمع، ولا تدخلها الألف واللام. وكذلك (حَسْبُك) لا يحقَّر، كما لا يحقَّر (غير)، وإنَّما هو كقولك: (كفاك)، فكما لا يحقَّر (كفاك)، كذلك لا تُحقِّر هذا»(٢).

---

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٤٧٩. وقال الرضي: «وأما (مَنْ) و(مَا) الموصولتان فأَوْغَلُ في شَبَه الحرف من (الذي)؛ لكونهما علىٰ حرفين، ولعدم وقوعهما صفة كـ (الذي)...». شرح الشافية ١/ ٢٩٠.

(٢) كتاب سيبويه ٣/ ٤٧٩. وقال الرضي: «لم يصغر (غير) كما صغر (مثل) وإن كانت المغايرة قابلةً للقلة والكثرة كالمماثلة؛ لقصوره في التمكن، لأنه لا يدخله اللام، ولا يثنىٰ ولا يجمع، بخلاف (مثل)...». شرح الشافية ١/ ٢٩٠. وينظر: شرح السيرافي ٤/ ٢١٧.

🕮 تصغير أسماء الإشارة والأسماء الموصولة لشبهها بالمتمكن:

ويستثنىٰ من غير المتمكن في امتناع التصغير أسماءُ الإشارة والأسماءُ الموصولة، وكان حقُّها ألا تصغَّر، لأنها من جملة المبنيات لشبهها بالحروف، ولكنها صغرت لأنها أشبهت الأسماء المتمكنة وتصرفت تصرفَها، حيث إنها توصف ويوصف بها(١).

قال ابن مالك: «لما كان التصغيرُ بعضَ تصاريف الأسماء المتمكنة ناسب ذلك ألا يلحقَ اسمًا غير متمكن، ولما كان في (ذا) و(الذي) وفروعِهما شبهٌ بالأسماء المتمكنة - بكونها توصف ويوصف بها - استبيح تصغيرُها»(٢).

- فأما أسماء الإشارة فصُغِّر منها: (ذَا، وتَا، وذَانِ، وتَانِ، وأولاءِ).
- وأما الأسماء الموصولة فصغر منها: (الذي، والتي، واللذانِ، واللتانِ، والذينَ، واللاتي)(٣).

🕮 المخالفة بين الأسماءِ المبهمة والأسماءِ المتمكنة في التصغير:

لما صغرت الأسماء المبهمة وكان حقها ألا تصغر جيء بها في التصغير علىٰ وجهٍ يخالف تصغيرَ الأسماء المتمكنة؛ تنبيهًا علىٰ الفرق بين المتمكن وغير المتمكن.

---

(١) ينظر: تسهيل الفوائد ص٢٨٨، والمساعد ٣/ ٥٢٢، وتمهيد القواعد ١٠/ ٤٨٧١، والتصريح ٢/ ٥٨٦.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٢٤. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٣٨.

(٣) ينظر: التصريح ٢/ ٥٨٢.

قال ركن الدين الأستراباذي: «اعلم أنهم خالفوا في تصغير أسماء الإشارة والموصولات التي تصغر تصغيرَ الأسماء المتمكنة؛ للإيذان من أول الأمر أنها غير متمكنة...»(١).

وتتمثل هذه المخالفة في(٢):

١) بقاء أول حرف في الاسم علىٰ حركته التي كان عليها قبل التصغير من فتح أو ضم.

٢) زيادة ألف في الآخر عوضًا عما فات الاسمَ من ضم أوله، وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية أو زيادة جمع.

٣) أن ياءالتصغير قد تقع ثانية، وذلك في (ذَا، وتَا)(٣).

وقد أشار سيبويه إلىٰ هذه المخالفةِ في معرض حديثه عن تثنية هذه الأسماء، حيث ذكر أنهم خالفوا بينها وبين الأسماء المتمكنة في التثنية كما خالفوا بينهما في

(١) شرح الشافية ١/ ٣٦٤. وينظر: أسرار العربية ص٢٥٦.

(٢) ينظر: تسهيل الفوائد ص٢٨٨، والمقاصد الشافية ٧/ ٤٢٠، والتصريح ٢/ ٥٨٣.

(٣) أصل (ذَيَّا) و(تَيَّا): (ذَيَيًا) و(تَيَيًّا) بثلاث ياءات، الياء الأولىٰ عين الكلمة، والثانية ياء التصغير، والثالثة لام الكلمة رُدَّت إليها لأجل الفتحة المستحقة للألف الزائدة عوضًا، والألف عِوَضٌ من ضم أوله، فحذفت الياء الأولىٰ كراهة ثلاث الياءات، ولا تحذف ياء التصغير لأنه جيء بها لغرض، ولا تحذف الياء التي بعدها؛ لأن الألف لا بد من فتح ما قبلها، فتعيَّنت الأولىٰ للحذف. هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلىٰ أن (ذَا) و(تَا) ثنائيتان، وعليه فلا رَدَّ ولا حذف عند التصغير، بل قلبت الألف فيهما ياءً، وأدغت في ياء التصغير، وزيدت الألف عوضًا عن ضم الأول. ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٢٤، و١٩٢٥، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٤٤١، والمساعد ٣/ ٥٢٦، وتمهيد القواعد ١٠/ ٤٨٧٢.

التصغير، فقال: «فإذا ثَنَّيت (ذا) قلتَ: (ذَانِ)، وإن ثنيت (تا) قلت: (تَانِ)، وإن ثنيت (الذي) قلت: (اللَّذانِ)، وإن جمعت فألحقت الواو والنون قلت: (اللَّذونَ). وإنما حذفت الياء والألف لتفرق بينها وبين ما سواها من الأسماء المتمكنة غير المبهمة، كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير»(١).

وزادها إيضاحًا في بابٍ ترجمتُه: (تحقير الأسماء المبهمة)، حيث قال فيه: «اعلم أن التحقير يَضُمُّ أوائلَ الأسماءِ، إلا هذه الأسماءَ، فإنه يَتْرُك أوائلَها علىٰ حالها قبل أن تُحَقَّر؛ وذلك لأنَّ لها نحوًا في الكلام ليس لغيرها - وقد بيَّنَّا ذلك -، فأرادوا أن يكون تحقيرُها علىٰ غير تحقير ما سواها. وذلك قولك في (هذا): (هَذَيَّا)، و(ذاك): (ذَيَّاكَ)، وفي (أُلَىٰ: أُلَيَّا). وإنَّما ألحقوا هذه الألفاتِ في أواخرها لتكون أواخرُها عل غير حالِ أواخرِ غيرِها، كما صارت أوائلُها علىٰ ذلك...، ومثل ذلك: (الذي، والتي)، تقول: (اللَّذَيَّا واللَّتَيَّا)...»(٢).

فيقال في تصغير (ذَا، وتَا، وذَانِ، وتَانِ، وأولاءِ): (ذَيَّا، وتَيَّا، وذَيَّانِ، وتَيَّانِ وأُولَيَّا، وأُولَيَّاءِ).

ويقال في (الذي، والتي، واللذانِ، واللتانِ، والذينَ، واللاتي): (اللَّذَيَّا، واللَّتَيَّا، اللَّذَيَّانِ، واللَّتَيَّانِ، واللَّذَيُّونَ، واللَّذَيَّوْن، واللَّتَيَّاتِ، واللَّوَيْتا)(٣).

---

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٤١١.

(٢) كتاب سيبويه ٣/ ٤٨٧، و٤٨٨. وينظر: المقتضب ٢/ ٢٨٧، والأصول ٣/ ٥٧، والشافية ص٧٠، وشرحها لركن الدين ١/ ٣٦٤.

(٣) وفي تصغير هذه الأسماء تفصيل ينظر في: كتاب سيبويه ٣/ ٤٨٧، والانتصار لسيبويه علىٰ المبرد ص٢٣١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢١٦، والبديع ٢/ ١٧٧، وشرح

🕮 تصغير (ما أفعَلَهُ) في التعجب لشبهه بالأسماء:

من المقرر أن التصغير من خصائص الأسماء، لكن سُمع عن العرب تصغيرُ (ما أفْعَلَهُ) في التعجب، وهو فعل، ولم يسمع إلا في (أَحْسَنَ) و(أَمْلَحَ)، فقالوا: (ما أُحَيْسِنَهُ، وما أُمَيْلِحَهُ)، وذكر بعض النحاة أنه مقيس فيما عداهما، فيقال: (ما أُظَيْرِفَه) و(ما أُجَيْمِلَهُ) قياسًا(١)، بل ذهب ابن كيسان إلىٰ قياس (أَفْعِلْ به) علىٰ (ما أَفْعَلَهُ) فأجاز: (أُحَيْسِنْ بزيدٍ) قياسًا علىٰ (ما أُحَيْسِنَ زيدًا)(٢).

وما يعنينا في هذا السياق هو الإشارة إلىٰ أن النحاة عللوا لتصغير فعل التعجب بأنه أشبه الأسماء، لأنه لا يتصرف بل يلزم طريقة واحدة، ولكونه أشبهَ أفعل التفضيل خصوصًا بكونه علىٰ وزنه وبدلالته علىٰ الزيادة، وبكونهما لا يبنيان إلا مما استكمل الشروط المعروفة، فلما أشبهها هذا الشبه دخله بعض أحكامها، فمن ثَمَّ صُغِّرَ(٣).

=

المفصل لابن يعيش ٥/ ١٣٩، وارتشاف الضرب ١/ ٣٩٢، وأوضح المسالك ٤/ ٣٣٠، والمساعد ٣/ ٥٢٤، والمقاصد الشافية ٧/ ٤١٧، وهمع الهوامع ٣/ ٣٩٠.

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١٠/ ٢٠٨، ومغني اللبيب ص٨٩٤، وشرح الدماميني علىٰ مغني اللبيب ٢/ ٥٥٧، وهمع الهوامع ٣/ ٣٩١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤٠، والتذييل والتكميل ١٠/ ٢٠٧، ومغني اللبيب ص٨٩٤، وشرح الأشموني ٢/ ٢٧٤، والبرود الضافية ص١٦٠٢.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٣٥٦، وعلل النحو لابن الوراق ص٣٢٥، وشرح التصريف للثمانيني ص٤٦٥، والكناش ٢/ ٥٢، وشرح قطر الندىٰ ص٣٢٢.

قال السيرافي: « (أَحْسَنَ) في التعجب – وإن كان فعلا – قد أشبه الاسم؛ للزومه لفظَ الماضي، وقلةِ تصرفه، ولأن معنىٰ: (ما أحسنَ زيدًا) ومذهب التعجب فيه كمعنىٰ: (زيدٌ أحْسَنُ مِن غيره)، و(زيدٌ أَقْوَمُ مِن غيره)، وقولنا: (أَحْسَنُ مِن غيره)، هو اسم فيه معنىٰ التعجب والتفضيل، فلما كان (ما أحسَنَ زيدًا) زائلًا عن تصرف الفعل، مشبهًا للاسم في لزومه لفظًا واحدًا، حُمِل علىٰ الاسم الذي هو نظيره في جواز التصغير...»(١).

وقال ابن خالويه: «ليس في كلام العرب فعلٌ يُصغَّر إلا فعل التعجب، تقول: (ما أحسنَ زيدًا، وما أملحَ بِشْرًا)، ثم تقول: (ما أُحَيْسِنَ زيدًا، وما أُمَيْلِحَ بِشْرًا)، وإنما جاز ذلك لأنه لا يتصرف تصرفَ الأفعال فأشبه الاسمَ...»(٢).

وقد تأوله سيبويه بأنهم أرادوا في نحو: (ما أُمَيْلِحَه، و ما أُحَيْسِنَه) تصغير الموصوف بالملاحة والحسن، لكنهم عدلوا عنه إلىٰ تصغير الفعل، ومن عادة العرب أن يلفظوا بالشيء، وهم يريدون غيره.

قال سيبويه في باب (مايحقر لدنوه من الشيء وليس مثله): «وسألت الخليل عن قول العرب: (ما أُمَيْلِحَهُ). فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛ لأنَّ الفعل لايحقَّر، وإنما تحقَّر الأسماء لأنها توصف بما يَعْظُم ويَهُون، والأفعال لاتوصف...، ولكنهم حقروا هذا اللفظ وإنما يعنون الذي تصفه بالمِلْح، كأنَّك

(١) شرح كتاب سيبويه ١/ ٣٥٦.

(٢) ليس في كلام العرب ص٢٠١.

قلت: (مُلَيِّحٌ)، شبهوه بالشيء الذي تَلفظ به وأنت تعني شيئًا آخرَ، نحو قولك: (يطؤهم الطريقُ)، و(صيد عليه يومان)، ونحوُ هذا كثير في الكلام»(١).

التمايز بين المتمكن وغير المتمكن في الإمالة

الإمالة: أن يُنْحَىٰ بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء، أي تقريب الفتحةِ إلىٰ الكسرة والألفِ إلىٰ الياء(٢).

والغرض منها قصد المناسبة، وتجانس الحروف، وليجري اللّسان في النّطق علي طريقة واحدة(٣).

والأسباب المبيحة للإمالة هي(٤):

- وقوع الألف بعد الياء، نحو : (بَيَان، وسَيَّال، وبيَّاع)، أو مفصولة بحرف، نحو: (شَيْبَان وحَيَوَان)، أو حرفين ثانيهما هاء، بشرط فتح ما قبلها، نحو: (بَيْنَهَا).

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٤٧٧، و٤٧٨. وينظر: شرح السيرافي ٤/ ٢١٧، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٨٠.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ١١٧، والمقتضب والأصول ٣/ ١٦٠، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٤.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ١١٧، والتكملة للفارسي ص٢٢٣، والبديع ٢/ ٣٣٤، وتوجيه اللمع ص٥٩٩.

(٤) ينظر في ذلك: البديع ٢/ ٣٣٤، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٥٢٨، والمقاصد الشافية ٨/ ١٣٥، والتصريح ٢/ ٦٤٠.

- كون الألف تخلفها الياء في بعض التصاريف، نحو: (حُبْلَىٰ، ومَلَهَىٰ)، يقال في تثنيتهما: (حُبْلَيَان، ومَلْهَيَان).
- وقوع الألف متطرفةً بدلًا من ياء، نحو: (هُدىٰ، مرمىٰ، وفتىٰ).
- كون الألف بدلًا من عين فعل يَؤُول عند إسناده إلىٰ تاء الفاعل إلىٰ وزن (فِلْتُ) بكسر الفاء وحذف العين، سواء كانت العين واوًا أو ياءً، نحو: (خاف، وكاد، وباع، ودان).
- وقوع الألف قبل الكسرة، نحو: (مساجِد، وعالِم، وكاتِب).
- وقوع الألف بعد الكسرة منفصلة بحرف نحو : (سِلاح، وكِتاب)، أو بحرفين أولهما ساكن، نحو: (شِمْلال)، أو كلاهما متحرك والثاني هاء، نحو : (يريد أن يَضْرِبَهَا)، أو بساكن ومتحرك وبينهما هاء، نحو: (دِرْهَمَاك)؛ لأن فصل الهاء كلا فصل.
- إرادة التناسب، وذلك عند مجاورة الممال، نحو: (رأيت عمادًا، وقرأت كتابًا) عند الوقف، فتمال الألف الأولىٰ في (عمادًا، وكتابًا) لكسرة العين، ثم تمال الثانية المنقلبة عن التنوين لأجل تلك الممالة.

وفيما يلي نلقي الضوء علىٰ آثار التمكن في باب الإمالة:

🕮 لا يمال من الأسماء إلا المتمكن:

لا تدخل الإمالة في الأسماء إلا في المتمكن منها، أما الأسماء غير المتمكنة فأصلُها ألا تمال مطلقًا؛ لأنها أشبهت الحروف، والحروف لا تدخلها الإمالة، وكذلك ما أشبهها؛ وذلك لأن الإمالة نوع من التصرف، والحروفُ وما أشبهها لا

يدخلها تصرف، فإن سُمعت الإمالة في شيء من ذلك اقتصر فيه علىٰ السماع؛ لشذوذه(١).

قال ابن مالك:

وَلاَ تُمِلْ مَا لَمْ يَنلْ تَمَكُّنَا ... دُونَ سَمَاعٍ.....(٢)

📖 تدخل الإمالة عارضَ البناء؛ لأن أصله التمكن:

لا تدخل الإمالةُ الأسماءَ الموغلةَ في شبه الحروف، أما ما كان أصله التمكن ثم عرض له البناء فلا تمنع فيه الإمالة، وذلك نحو: (يا فتىٰ)، و(يا حُبلىٰ)؛ نظرًا إلىٰ أصل تمكّنها(٣).

📖 إمالة (ذا) الإشارية لشبهها بالاسم المتمكن:

الأسماء المبنية غير المتمكنة لا تدخلها الإمالة، والألفات فيها محكوم عليها بالأصالة، وليست زائدة ولا منقلبة، شأنها شأن الحروف.

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ١٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٦٥، وشرح شافية ابن الحاجب لركن الدين ٢/ ٦٨١، وإرشاد السالك ٢/ ٩٨١، والمقاصد الشافية ٨/ ٢٠٠.

(٢) ألفية ابن مالك ص٧٣، وشرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٦٩. وينظر: المقاصد الشافية ٨/ ١٩٩ن وشرح المكودي ص٣٦٥.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٥٣٦، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٥٠٢، والمساعد ٤/ ٢٩٤، وشرح الأشموني ٤/ ٣٦.

لكنهم أمالوا (ذا) الإشارية مع كونها مبنية؛ وذلك لأنها شابهت الاسم المتمكن، من حيث إنها توصف، ويوصف بها، وتثنىٰ، وتصغر، ونحو ذلك، فلما أشبهت المتمكن قالوا إن ألفها منقلبة عن أصل، وأمالوها(١).

قال ابن يعيش: «فأما الأسماء المبنية غير المتمكنة فأمرها كأمر الحروف وألفاتها أصول غير زوائد ولا منقلبة...، وقد أميل منها أشياء، قالوا: (ذا) فأمالوا، حكىٰ ذلك سيبويه، وإنما جازت إمالته وإن كان مبنيًّا غيرَ متمكن من قِبَل أنه يشابه الأسماء المتمكنة، من جهة أنه يوصف ويوصف به ويثنىٰ ويجمع ويصغر، فساغت فيه الإمالة كما ساغت في الأسماء المعربة المتمكنة»(٢).

وقد نصَّ سيبويه علىٰ منع الإمالة في بعض الأسماء المبنية لأنها لم تنل ما نالته (ذا) الإشارية من التمكن، من ذلك (ما) الموصولة، حيث قال: «وقالوا: (مَا)، فلم يُميلوا؛ لأنها لم تَمَكَّنْ تمكُّنَ (ذا)، ولأنها لا تتم اسمًا إلا بصلةٍ، مع أنها لم تَمَكَّنْ تمكنَ المبهمة، فرقوا بين المبهمين إذ كان ذا حالَهما»(٣).

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ١٣٥، والأصول ٣/ ١٦٦، وتوجيه اللمع ص٦٠٩، والمساعد ٤/ ٢٩٤.

(٢) شرح المفصل ٩/ ٦٦.

(٣) كتاب سيبويه ٤/ ١٣٥. وينظر: شرح السيرافي ٤/ ٥١١.

إبدال ألف المقصور حرفًا أبينَ منه في الوقف

بعض العرب يقلبون الألفَ في الأسماء المقصورة المتمكنة عند الوقف عليها حرفًا أبينَ من الألف؛ وذلك لأن الألف خفيّة، فبعضهم يقلبها ياءً، فيقولون في (أفعَىٰ، وحُبلَىٰ، وعصَا، ومُثَنّىٰ): (هذه أفعَيْ، وهذه حُبلَيْ، وهذه عَصَيْ، وهذا مُثَنَّيْ)، وهذه لغة فَزارةَ وبعضِ قيس، وبعضُ طيِّء يقلبونها واوًا؛ لأنها أبينُ من الياء، فيقول: (هذه أفعَوْ، وحُبْلَوْ)؛ وبعض طيّءٍ أيضًا يقلبها همزة، فيقول: (هذه أفعَأْ، وحُبْلَأْ)(١).

قال سيبويه: «هذا باب الحرف الذي تُبدِل مكانَه في الوقف حرفًا أبينَ منه يشبهه لأنه خَفِيٌّ وكان الذي يشبهه أولىٰ...، وذلك قول بعض العرب في (أفعَىٰ): (هذه أفعَيْ)، وفي (حُبْلَىٰ): (هذه حُبْلَيْ)؛ وفي (مُثنًّىٰ): (هذا مثنَّيْ)، فإذا وصلت صيرتها ألفًا، وكذلك كل ألفٍ في آخر الاسم، حدثنا الخليل وأبو الخطاب أنها لغةٌ لفزارةَ وناسٍ من قيس...، وزعموا أن بعض طيِّءٍ يقول: (أَفْعَوْ)؛ لأنها أبينُ من الياء...»(٢).

ولا تُقلب هذه الألفُ عند الوصل، إلا أن بعض طيِّء يقلبونها حال الوصل أيضًا، فيقولون: (هذه أفعَيْ عظيمة، وهذه عصَيْ طويلة، وهذه أفعَوْ يا فتىٰ)(٣).

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ١٨١، وشرح السيرافي ٥/ ٥٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٧٦، وشرح الشافية لركن الدين الأستراباذي ١/ ٥٣٥، وارتشاف الضرب ٢/ ٨٠١، و٨٠٢، والمقاصد الشافية ٨/ ١١٧، وهمع الهوامع ٣/ ٤٣٠.

(٢) كتاب سيبويه ٤/ ١٨١.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ١٨١، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٣٣٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٧٦، والمقاصد الشافية ٨/ ١١٧.

قال سيبويه: «وإذا وَصَلْتَ استوت اللغتان؛ لأنه إذا كان بعدها كلام كان أبينَ لها منها إذا سَكَتَّ عندها؛ فإذا استعملتَ الصوتَ كان أبينَ. وأما طيءٌ فزعموا أنهم يَدَعونها في الوصل علىٰ حالها في الوقف؛ لأنها خفيَّة لا تُحَرَّك، قريبةٌ من الهمزة، حدثنا بذلك أبو الخطاب وغيره من العرب»(١).

وقد تَلَمَّس ابن جني لذلك القلبِ وجهًا، ورأىٰ أن فيه ضربًا من الحكمة والبيان؛ حيث رأىٰ أنه دليلٌ علىٰ تمكن هذه الأسماء، وإظهارٌ للفرق بينها وبين غير المتمكن مما آخره ألف، فقال: «وأما الوجه الآخر فإن في ذلك ضربًا من الحكمة والبيان، وذلك أنهم أرادوا بالقلب أن يُعلِموا أن الاسمَ باقٍ علىٰ إعرابه، وأنه متمكنٌ غيرُ مبنيٍّ، فجعلوا القلبَ دليلًا علىٰ تمكن الاسم وأنه ليس بمبنيٍّ بمنزلة (متَىٰ، وإذَا، وأنَّىٰ، وأنَا) مما هو مبنيٌّ وفي آخره ألف»(٢).

(١) كتاب سيبويه ٤/ ١٨١.

(٢) سر صناعة الإعراب ٢/ ٣٣٨. وينظر: علل التثنية ص٥٦.

المبحث الثاني
التمكنُ في الظروف – حقيقتُه وآثارُه

الظَّرف لغة: الوِعاء. واصطلاحًا: ما نُصِبَ من اسم زمان أو مكان مقارن لمعنىٰ (في) دون لفظها(١).

وينقسم الظرف إلىٰ قسمين، مبهم ومؤقّت.

فالمبهم: نحو: (الحين، والوقت، والزّمان). والمؤقّت: نحو: (يوم، وليلة، وشهر، وسنة، وشهر رمضان، ويوم الجمعة)، تقول: (صمت يومًا، وغبت شهرًا، وصمت شهرَ رمضانَ).

وكلّ من المبهم والمؤقّت يستعمل اسمًا وظرفًا، وهذا هو التمكن وعدمه؛ فالمتمكن من ظروف الزمان والمكان هو المتصرف الذي يفارق الظرفية، مثل: (يوم، وشهر، وحَوْل، وعام، وغُدوة، وبُكْرة، ولَيل، ونهار، وصباح، ومساء، ومِيل، وفرسخ)، فيُستعمل ظرفًا وغيرَ ظرف، كأن يقع مبتدأً، أو خبرًا، أو فاعلًا، أو مفعولًا، أو مضافًا إليه، فمثاله في ظرف الزمان: يومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ، سَرَّني يومُ قدومك، وحانت ليلةُ زيارتِك، وأحببت يومَ مجيئك، وسِرْت نصفَ يوم، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ كَانَ مِيقَٰتًا﴾ [سورة النبأ:١٧]، و﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [سورة النساء:٨٧]. وفي ظرف المكان: يمينُك أحسنُ مقعدًا، وشِمالُك أليقُ مكانًا، ورأيت يمينَك أحسنَ، وشمالَك أوطأَ، ومِلت عن شمالِك إلىٰ يمينِك.

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٧٥، والتذييل والتكميل ٧/ ٢٥٠.

وغير المتمكن هو ما يلازم الظرفيةَ فلا يخرج عنها أصلا، كـ (قَطُّ) و(عَوْضُ)، نحو: (ما كذبْتُ قطُّ، ولا أفارقه عَوْضُ)، أو لا يخرج عنها إلا إلىٰ شِبهها، والمراد بشبه الظرفية الجر بـ (مِنْ)، كـ: (قبل، وبعد، ولدن، وعند)، نحو: (خرجت من عندِ زيدٍ)(١).

قال السيرافي: «اعلم أن الظروف علىٰ ضربين: ضرب يكون اسمًا وظرفًا، وهو الظرف المتمكن، وضربٌ لا يكون اسمًا، وهو الظرف الذي لا يتمكن. فأما الضرب الذي يكون اسمًا وظرفًا، فهو ما يكون مرفوعًا في حالٍ ومجرورًا في حالٍ ومنصوبًا في حالٍ علىٰ غير معنىٰ الظرف، وهذا هو تمكنُه، وكونه اسمًا؛ لأنه يصير بمنزلة: (زيد، وعمرو)، وهو نحو: (اليوم، والليلة، والشهر، والمكان) وما أشبه ذلك. فأما الظرف الذي لا يتمكن فهو ما يمتنع من الرفع ولا يكون فاعلًا، ولا مبتدأً، كقولك: (عندَك، وقبلَك، وبعدَك)، ألا ترىٰ أنك لا تقول: (عندُك واسعٌ)، ولا (قبلُك يومُ الجمعة)، كما تقول: (مكانُك واسعٌ)...»(٢).

وإنما كان التمكنُ في الظروف يتمثل في خروجِها عن الظرفيةِ وعدمِ ملازمتِها لها، وعدمُ التمكن هو لزوم الظرفية؛ لأن الأصل في الظروف أنها أسماء، والأصل في الأسماء أنها معربة، فالظرف الذي يقع مبتدأً وخبرًا وفاعلًا ومفعولًا ونحو ذلك هو ظرفٌ جارٍ علىٰ أصله؛ لذا سمي متمكنًا، أما الظرف الذي يلازم الظرفية لا يبرحها

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤٠٧، والمقتضب ٤/ ٣٣٠، وشرح السيرافي ٢/ ٢٩٥، وتوجيه اللمع ص٦٥، والإيضاح في شرح المفصل ص٦٠، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٠، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٠٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١/ ٣٧٧. وينظر: ١/ ٢٦٧، و٢/ ٢٩٥ منه.

فهو خارجٌ عن أصله؛ لذا أطلق عليه أنه غير متمكن؛ وفي هذا يقول الرماني: «الظرف الذي يجوز رفعه هو الظرف المتمكن؛ بإجرائه علىٰ أصله، والذي لا يتمكن هو الظرف الخارج عن أصله؛ بتضمينه ما ليس له في أصله...»(١).

وقال ابن أبي الربيع: «والأصل في الظروف أن تكون متصرفةً، توجد فاعلةً ومفعولةً علىٰ حسب ما توجد عليه الأسماءُ كلُّها، وعدمُ التصرف فيها خروجٌ عن القياس، فيجب في الظرف الذي لا يتصرف أن يُسأل عن العلة التي منعت تصرفَه»(٢).

وبهذا تتأكد القاعدة التي أصَّلها أبو البركات الأنباري في هذا المضمار، وهي قوله: «كل شيءٍ خرج عن بابه زال تمكُّنُه»(٣).

وقد تحدث سيبويه عن الظروف في مواضعَ من كتابه، وفرَّق بين المتمكن وغير المتمكن منها علىٰ النحو الذي ألمحنا إليه آنفًا، وقد نبَّه السيرافي صراحةً علىٰ أن سيبويه في معرض حديثه عن الظروف استعمل مصطلح (التمكن) ولم يُرِدْ به

(١) منازل الحروف للرماني ص٨٣.

(٢) البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ١/ ٤٨٢. وينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير للشلوبين ٢/ ٧١٩.
وذهب ابن مَلْكُون (ت ٥٨٤ هـ) إلىٰ أن الأصل في الظروف أن تكون غيرَ متصرفة، وأن تلزم طريقةً واحدةً. وهذا القول رَدَّه النحاة، قال ناظر الجيش: «ولا مُعوّل علىٰ هذا القول، ويكفي فيه أنه قول مخالف لقول الجمهور». تمهيد القواعد ٤/ ١٩٠٩، وينظر: البسيط لابن أبي الربيع ١/ ٤٨٢، والأشباه والنظائر ٢/ ٧٥.

(٣) الإنصاف ٢/ ٥٨٦ في المسألة رقم (١٠٢).

الإعراب، بل أراد به شيئًا آخرَ، وهو التصرف الذي أشرنا إليه، فالظرف المتمكن هو المتصرف الذي يخرج عن الظرفية، وغير المتمكن هو الذي يلازم الظرفية.

قال السيرافي: «وقد استعمل سيبويه لفظ (التمكن) في الظروف ولم يرد به الإعراب، قال: كل ظرف يكون مرفوعًا في حالٍ ومنصوبًا في حالٍ فهو متمكن، نحو قولنا: (اليوم، والليلة، وخلفك، وأمامك)؛ لأنك تقول: (قمت اليومَ، وقمت الليلةَ، وقمت خلفَك وأمامَك) فتكون ظروفًا، ثم تقول: (اليومُ طيبٌ، والليلةُ باردةٌ، وخلفُك واسعٌ، وأمامُك ضيقٌ)، فتكون أسماءً مرفوعةً، فيقال: ما جرىٰ هذا المَجرىٰ من هذه الظروف ظرفٌ متمكنٌ، فليس يراد به أنه متمكن بمعنىٰ متصرف أنه معرب، إنما يراد أنه يدخله الرفعُ، وكلُّ ظرفٍ لا يدخله الرفعُ فهو غيرُ متمكن، وإن كان معربًا، نحو: (قبل، و بعد، وعند)، تقول: (أنا عندَك، وخرجت مِنْ عندِك، و رأيته قبلَك، ومِنْ قَبْلِكَ)، ولا تقول: (عندُك) ولا (قبلُك) ولا (بعدُك) مرفوعًا بوجه من الوجوه، فهذه غير متمكنة من الظروف وإن كانت معربةً بدخول الجر والنصب عليها»(١).

وعقد سيبويه بابًا في كتابه ترجم له بـ (باب ما ينتصب من الأماكن والوقت؛ وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياءُ، وتكون فيها...)، وأورد فيه جملةً من الظروف ثم قال: «واعلم أنَّ هذه الأشياءَ كلَّها قد تكون أسماءً غيرَ ظروفٍ، بمنزلة (زيد، وعمرو)...»(٢).

(١) شرح كتاب سيبويه ١/ ١٦٦.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٤٠٧.

ومرجعُ التمكن في الظروف ومستندُه وبابُه هو السماع، ولا دخل للقياس فيه؛ فما تصرفت فيه العرب من الظروف واستعملته علىٰ أكثرَ من وجهٍ فهو المتمكن، وما نقل عنهم ملازمًا للظرفية فهو غير المتمكن؛ لذا قال ابن مالك في الألفية:

وَمَا يُرَىٰ ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ(١)

أي: ما يُرىٰ ظرفًا وغيرَ ظرفٍ في استعمال العرب(٢).

وفيما يلي نلقي الضوء علىٰ حديث سيبويه والنحاةِ عن التمكن في الظروف، وآثار هذا التمكن ومظاهره:

ظروف الزمان أشدُّ تمكنًا من ظروف المكان

يرىٰ سيبويه أن ظروف الزمان أشد تمكنًا من ظروف المكان، حيث قال: «واعلم أنَّ ظروفَ الدهرِ أشدُّ تمكّنًا في الأسماء؛ لأنها تكون فاعِلةً ومفعولةً، تقول: (أَهْلَكَك الليلُ والنهارُ، واستَوفيتَ أيّامَك)، فأُجرِيَ الدهرُ هذا المجرىٰ، فأَجْرِ الأشياءَ كما أَجرَوْها»(٣).

وحجة سيبويه قوة دلالة الفعل عليه، وذلك أن الفعل يتضمن الدلالة علىٰ الزمن، كما أنه يدل علىٰ الحدث، فلفظه مبنيٌّ من لفظ حروف المصادر، وليست

(١) ألفية ابن مالك ص٣٠.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية ٣/ ٣٠٦.

وقال الجوهري: «ومعنىٰ قولهم في الظرف: إنه متمكن، أي إنه يستعمل مرةً ظرفًا ومرةً اسمًا...، وغير المتمكن هو الذي لا يستعمل في موضع يصلح أن يكون ظرفًا إلا ظرفًا...، وليس ذلك لعلةٍ توجب الفرقَ بينهما أكثر من استعمال العرب لها كذلك، وإنما يؤخذ سماعًا عنهم». الصحاح (م ك ن) ٦/ ٢٢٠٦.

(٣) كتاب سيبويه ١/ ٤١٩.

ظروف المكان كذلك، فأسماء الزمان بمنزلة المصادر، والمصادرُ متمكنة كسائر الأسماء، ويدل علىٰ ذلك أنه يكثر في كلام العرب التعبير عن الزمان بألفاظ المصادر، والإخبار عن المصادر بألفاظ الزمان، حتىٰ كأنهما شيء واحد، تقول: (آتيك صلاةَ العصرِ، ومَقدِمَ الحاجِّ)، فتعبر عن الزمان بلفظ المصدر، وتقول: (قيامُك يومُ الخميس، ورحيلُنا يومُ الجمعة)، فتخبر عن المصادر بألفاظ الزمان، ومنه قول الله تعالىٰ: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سورة سبأ:١٢]، وهذا كثير مطرد، وليست ظروف المكان كذلك(١).

قال سيبويه في باب (الفاعل الذي يتعداه فعله إلىٰ مفعول): «ويَتعدّىٰ إلىٰ ما كان وقتًا في الأمكنة كما يتعدّىٰ إلىٰ ما كان وقتًا في الأزمنة؛ لأنّه وقتٌ يقع في المكان، ولا يختصُّ به مكانٌ واحدٌ، كما أن ذاك وقت في الأزمان لا يختص به زمنٌ بعينه، فلما صار بمنزلة الوقت في الزمن كان مثلَه؛ لأنَّك قد تَفْعَل بالأماكن ما تفعل بالأزمنة، وإن كان الأزمنة أقوىٰ في ذلك...، وإنَّما جُعِل في الزمان أقوىٰ لأنَّ الفعلَ بُنِي لما مضىٰ منه وما لم يمض، ففيه بيانُ متىٰ وقع، كما أنّ فيه بيانَ أنه قد وقع المصدرُ، وهو الحَدَثُ، والأماكنُ لم يُبْنَ لها فعل، وليست الأماكنُ بمصادرَ أُخِذَ منها الأمثلة، والأماكن إلىٰ الأناسيِّ ونحوهم أقرب؛ ألا ترىٰ أنهم يخصونها بأسماء كـ(زيد وعمرو)، وفي قولهم: (مكة وعُمان) ونحوها، ويكون منها خِلَقٌ لا تكون لكلِّ مكان ولا فيه، كـ(الجبل والوادي والبحر)، والدَّهرُ ليس كذلك، والأماكنُ لها جُثَّةٌ، وإنَّما الدهرُ مُضِيُّ الليلِ والنهارِ، فهو إلىٰ الفعل أقربُ»(٢).

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٠٩، وشرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٦٢٨.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٣٦، و٣٧.

ومما يُحتج به لسيبويه في ذلك أن اللفظ العام لظروف الزمان هو: (الوقت والزمان والدهر)، وكل واحد منها متمكن، ثم ينقسم إلىٰ: (الليل والنهار)، وهما متمكنان قويان في التمكن، ثم ينقسمان إلىٰ: (الساعات)، وهي قوية التمكن، وليس كذلك ظرف المكان؛ لأن الاسم العام له هو المكان، ثم ينقسم إلىٰ الجهات الست. نحو: خلف وقدام، ونحوهما، وهي ضعيفة التمكن(١).

وخالف المبردُ سيبويه في هذه المسألة وخَطَّأَه فيها، وقال إن ظروف المكان تكون فاعلةً ومفعولةً أيضًا مثل ظروف الزمان تمامًا، نحو: (أنْصَبَك الطريقُ، وبَعُدَ عليك الفرسخانِ، وسرت المِيلين)، بل الأمكنة أولىٰ بأن تكون فاعلةً ومفعولةً؛ لأنها جثث كالناس، فظروف الزمان ليست أشدَّ تمكُّنًا من ظروف المكان، بل هي أبعدُ من الأسماء من الظروف المكانية، وذلك أن الظروفَ ظرفان؛ ظرف مكاني وظرف زمانيٌّ، فالفعل يدل بصيغته علىٰ الظرف الزماني، لذا كان ظرفُ الزمان أقعدَ في الظرفيَّة من ظرف المكان، وأبعد من الاسمية منه(٢).

واحتج المبرد لكون ظرف المكان أشدَّ تمكنًا بأنه أشبهَ الأناسيَّ، أي إنه أقرب من الأشخاص، فشِبهه بالأناسيّ يدل علىٰ شدة تمكنه(٣).

وقد انتصر ابن ولاد وغيرُه من النحاة لسيبويه وضعَّفوا رأيَ المبرد بأنّ أسماء الأماكن لا تُستعمل كلُّها أسماء: لأن منها ما لا يستعمل إلا ظرفًا، إلا في الشعر أو

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٠٩، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٢١.

(٢) ينظر: الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد ص١١٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٠٨، والتعليقة علىٰ كتاب سيبويه ١/ ٢١٧، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/ ٢١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٠٨، وشرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٦٢٨، والتذييل والتكميل ٨/ ٩٢.

ضعيف الكلام، أما أسماء الزمان فليست كذلك؛ لأنّها تستعمل أسماءً كثيرًا؛ فلذلك جعلها سيبويه أشدَّ تمكّنًا. وأما قوله بأن ظرف المكان أشد تمكنًا لكونه يشبه الأناسيَّ فهو ضعيف؛ لأنّ شبهه بالأناسي أخرجه عن الظرفية إلىٰ الاسمية، فلا يصلح للترجيح؛ إذ الكلام في مقابلة الظرف بالظرف، لا في مقابلة الظرف بالاسم غير الظرف(١).

تفاضل ظروف المكان في التمكن

ليست ظروفُ المكانِ المتمكنةُ ضربًا واحدًا، بل هي متفاضلة فيما بينها، فبعضها يستعمل اسمًا أكثرَ من استعمال غيره؛ لذا كان بعضُها أشدَّ تمكنًا من بعض.

وقد أبان سيبويه عن تفاضل هذه الظروف في التمكن؛ فبعد أن ذكر أن الظروف منها ما يلازم الظرفية ومنها ما يخرج عنها فيكون أسماءً، قال: «واعلم أن الظروفَ بعضُها أَشَدُّ تمكُّنًا من بعضٍ في الأسماءِ، نحو: (القُبْل والقَصْد والنَّاحية)، وأما (الخَلف والأَمام والتَّحْت) فهنَّ أقلُّ استعمالاً في الكلام أن تُجْعَل أسماءً، وقد جاءت علىٰ ذلك في الكلام والأشعار...»(٢).

(١) ينظر: الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد ص١١٥، وشرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٦٢٨، والتذييل والتكميل ٨/ ٩٢.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٤١١.

وقال أيضًا: «واعلمْ أنَّ هذه الحروف بعضُها أشدُّ تمكُّنًا في أن يكون اسمًا من بعضٍ، كـ (القصد، والنحو، والقُبْل، والناحية)، وأمّا (الخَلْف، والأمام والتّحْت، والدُّون) فتكون أسماءً، وكينونةُ تلك أسماءً أكثرُ وأَجرىٰ في كلامهم...»(١).

قال السيرافي: «فإنه يعني أن (القُبل، والقصد، والناحية) استعملت في الأسماء أكثرَ من استعمال (الخلف، والأمام، والتحت)؛ فلذلك كَثُر الرفعُ وقويَ، وتمكن في الخلف استعمالُه ظرفًا وقلَّ في الاسم...»(٢).

لذا قسَّم النحاةُ ظروفَ المكانِ المتمكنةَ ثلاثةَ أقسام: كثير التصرف، ومتوسط التصرف، ونادر التصرف(٣).

فكثير التصرف: نحو: (مكان، ويمين، وشِمال، وذات اليمين، وذات الشمال). يقال: يمينُ الطريقِ أسهلُ ودارُك ذاتُ اليمينِ، ومنازلُهم ذاتُ الشمالِ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [سورة ق:١٧].

ومتوسط التصرف: نحو: (وراء، وقُدَّام، وخلف، وأمام، وأسفل، وبين)، يقال: أمامُك أوسعُ لك، ووراؤُك خيرٌ لك، وأمامُهم آمَنُ مِنْ ورائِهم، وهم خَلْفٌ وأنتم قُدَّامٌ، ومنه ما أنشده سيبويه:

فغَدَتْ كِلَا الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ ... مَوْلَىٰ الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا(٤)

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ٤١٦.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٢/ ٣٠٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٢٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٤٢، وتمهيد القواعد ٤/ ٢٠٠٠، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٠٨، وهمع الهوامع ٢/ ٢٠١.

(٤) من الكامل، للبيد بن أبي ربيعة في ديوانه وكتاب سيبويه ١/ ٤٠٧، والمقتضب ٤/ ٣٤١، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٠٨.

=

فرفع (خلفها وأمامها) لأنه بدل من (مولىٰ المخافة)(١).

ومنه قول الله تعالىٰ: ﴿قَالَ هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [سورة الكهف:٧٨]، **وقراءةُ: (لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنُكُمْ)** [سورة الأنعام:٩٤](٢) **بالرفع علىٰ إسناد الفعل إليه، وقراءةُ بعضِهم: (وَالرَّكْبُ أَسْفَلُ مِنْكُمْ)** [سورة الأنفال:٤٢](٣) **بالرفع.**

ونادر التصرف: نحو: (حيث، ووَسْط(٤)) فالأكثر فيهما النصب علىٰ الظرفية، ومن الأمثلة علىٰ تمكنهما قول الشاعر:

=

الفرجين: مثنىٰ فرج، وهو الثغرة في الجبل، مولىٰ المخافة: الموضع الذي فيه المخافة، أي: الخوف. والشاعر يصف بقرة وحشية سمعت صوت الصيادين فأخذت تعدو في الجبل، وكلما ذهبت إلىٰ طريق حسبت أنه المكان الذي تجد فيه الصيادين، في الطريق الذي أمامها والطريق الذي خلفها.

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤٠٧، والمقتضب ٣/ ١٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٠.

(٢) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة وعاصم في رواية شعبة. ينظر: السبعة في القراءات ص٢٦٣، والحجة للقراء السبعة ٣/ ٣٥٧.

(٣) نسبت هذه القراءة إلىٰ زيد بن عليّ. ينظر: البحر المحيط ٤/ ٤٩٦، والدر المصون ٥/ ٦١٢.

(٤) (وَسْط) بسكون السين، نحو: (زيدٌ وَسْطَ الدار)، أما (وَسَط) المتحرك السين فاسمٌ، نحو: (ضربت وَسَطَه)، جعلوا الساكنَ ظرفًا والمتحركَ اسمًا، وقال الفراء: إذا حسنت فيه (بين) كان ظرفًا، نحو: (قعد وَسْطَ القومِ) وإن لم يحسن فاسمٌ، نحو: (احتجم وَسَطَ رأسه)، ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك لكن السكون أحسن في الظرف والتحريك أحسن في الاسم، وبقية الكوفيين لا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين، وقال ثعلب: يقال (وَسْط) بالسكون في المتفرق الأجزاء، نحو: (وَسْط القوم)، و(وَسَط) بالتحريك فيما لا تتفرق =

فَشَدَّ وَلَمْ يُفْزِعْ بُيُوتًا كَثِيرَةً ... لَدَىٰ حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ(١)

فـ(حيث) هنا في موضع جر بإضافة (لدىٰ) إليها(٢).

وقول الشاعر:

وَسْطُهُ كَالْيَرَاعِ أَوْ سُرُجِ الْمِجْـ ... ـدَلِ طَوْرًا يَخْبُو وَطَوْرًا يُنِيرُ(٣)

فـ(وَسْطُهُ) –علىٰ رواية الرفع– مبتدأٌ خبره: (كاليراع)(٤).

=

أجزاؤه، نحو: (وَسَط الرأس). ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤١١، والتذييل والتكميل ٨/ ٥٦، وهمع الهوامع ٢١٥٧.

(١) من الطويل، لزهير بن أبي سُلمىٰ في ديوانه ص٦٩.

أم قَشْعَم: كنية الحرب، والشاعر يذكر ما فعله حُصَين بن ضمضم، حيث أضمر في نفسه قتلَ من قتل أخاه مع انعقاد الصلح بين القبيلتين عبس وذبيان. يقول: حمل الحصينُ علىٰ ذلك الرجل العبسي وقتله، ولم يعلم أكثر قومه بفعله، وقد كان ذلك حين حطت الحربُ رحلَها وسكنت. ينظر: شرح ديوان زهير لثعلب ص٤٥.

(٢) ينظر: شرح الرضي علىٰ الكافية ٣/ ١٨٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٢، ومغني اللبيب ص١٧٦، والمقاصد الشافية ٣/ ٣٠٩.

(٣) من الخفيف، لعدي بن زيد في ديوانه ص٨٥، والتذييل والتكميل ، وتمهيد القواعد ٤/ ٢٠١٨.

اليراع: ذباب يطير في الليل كأنه نار. سُرُج: جمع سِراج. المجدل: القصر. والشاعر يصف سحابًا.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٣، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٤٦، وتمهيد القواعد ٤/ ٢٠٠٤.

تعدي الفعل إلى الظرف المتمكن

الظرف المتمكن يجوز أن يتعدىٰ إليه الفعلُ فيُنصَبَ مفعولًا به علىٰ سعة الكلام، والظرفُ غيرُ المتمكنِ لا يتعدىٰ إليه الفعلُ ولا يكون مفعولًا علىٰ السّعة، نحو: (صمتُ اليومَ)، و(سِرتُ يومَ الجمعةِ)، فهذا مما يجوز أن يكون ظرفًا وأن يكون مفعولًا علىٰ السَّعة، ويختلف التقدير في كل موضع؛ فإذا جُعل ظرفًا فتقديره: (صمت في اليومِ، وسرت في يومِ الجمعة)، وإذا جُعل مفعولًا علىٰ السّعة فإنه يقدَّر وقوعُ الصوم والسير علىٰ اليوم ، كما يقع الضرب علىٰ زيد إذا قلنا: (ضربتُ زيدًا)(١).

قال سيبويه: «والنصبُ في: (يومَ الجمعةِ صُمْتُه، ويومَ الجمعةِ سِرْتُه)، مثلُه في قولِك: (عبدَ اللهِ ضربتُه)، إلاّ أنّه إن شاء نصبَهَ بأنّه ظرفٌ، وإن شاء أَعمَلَ فيه الفعلَ كما أَعملَهُ في (عبدَ اللهِ)؛ لأنّه يكونُ ظرفًا وغيرَ ظرفٍ...»(٢).

وعقد سيبويه بابًا ترجمته: (الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلىٰ مفعول)، وقال فيه: «ويَتعدّىٰ إلىٰ الزَّمان، نحو قولك: (ذَهَبَ)؛ لأنه بُني لمَا مضىٰ منه وما لم يمضِ، فإذا قال: (ذَهَبَ) فهو دليل علىٰ أنَّ الحدث فيما مضَىٰ من الزمان، وإذا قال: (سَيذْهَبُ) فإنه دليل علىٰ أنه يكون فيما يُستقبَل من الزَّمان، ففيه بيانُ ما مضَىٰ وما لم يمضِ منه، كما أنّ فيه استدلالاً علىٰ وقوع الحدث. وذلك قولك: (قَعد شهرين، وسيقعد شهرين)، وتقول: (ذهبتُ أَمْسِ، وسأَذهَب غداً)، فإن شئت لم تجعلهما

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٨٥، وشرح السيرافي ١/ ٢٦٨، والمقتصد ١/ ٦٤٧، والبديع ١/ ١٥٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٥.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٨٥.

ظرفًا، فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمان، كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث»(١).

ومما ساقه سيبويه شاهدًا علىٰ جعل الظرفِ مفعولًا به اتساعًا قول الشاعر:

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارْ(٢)

بإضافة (سارق) إلىٰ (الليلةِ) ونصب (أهل)، جُعلت الليلةُ مسروقةً، فهي مفعول به مضاف، من باب إضافة اسم الفاعل إلىٰ أحد المفعولين ونصب الآخر، فهو بمنزلة: (يا مُعْطِيَ زيدٍ درهمًا)، والفعل (سرق) من الأفعال التي تتعدىٰ إلىٰ مفعولين، يقال: (سرقه مالًا)(٣).

قال سيبويه: «هذا بابٌ جرىٰ مجرىٰ الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلىٰ مفعولَيْنِ في اللفظ لا في المعنىٰ، وذلك قولك: (يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار)، وتقول علىٰ هذا الحد: (سرقت الليلةَ أهلَ الدار)، فتُجْرِي (الليلةَ) علىٰ الفعل في سَعَةِ الكلام، كما قال: (صِيدَ عليه يومان)، و(وُلِدَ له ستّون عامًا)، فاللفظُ يَجري علىٰ قوله: (هذا مُعْطِي زيدٍ درهمًا)، والمعنىٰ إنّما هو: في الليلة، وصِيدَ عليه في اليومين، غير أنهم أَوقعوا الفعلَ عليه لسَعة الكلام»(٤).

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ٣٥.

(٢) من الرجز، ولا يعرف قائله، وهو من شواهد سيبويه ١/ ١٧٥، والأصول ٢/ ٢٥٥، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ١٧٣، والمفصل ص٨٢.

(٣) ينظر: الأصول ٢/ ٢٥٥، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ٣٢، والبديع ١/ ١٥٥، وخزانة الأدب ٣/ ١٠٨.

(٤) كتاب سيبويه ١/ ١٧٥، و١٧٦.

قيام الظرف المتمكن مَقام الفاعل

يقوم الظرفُ الزمانيُّ والمكانيُّ مَقامَ الفاعل، نحو: (سير بزيدٍ يومان، وسير علىٰ فرسك ليلتان، وسِيرَ يَوْمُ الجمعةِ، وصِيمَ شهرُ رمضانَ، واعتُكِفَ مكانٌ طاهرٌ). وإنما يجوز ذلك في الظرف المتمكن دون غيره، نحو: (وقت، وزمن، ويوم، وساعة، وأمام، وفوق، وتحت)، ويشترط فيه أن يكون مختصًّا، وهو: ما خصص بوصف أو بإضافة، أما الظروفُ الملازمةُ للظرفيَّة نحو: (حيثُ، وأمسِ، والآنَ، وثَمَّ، وقطُّ، وعَوْضُ) فهي غيرُ متمكنةٍ لا تقوم مقام الفاعل؛ لأن إقامتها تقتضي رفعها، وعدم تمكنها يقتضي نصبها(١).

وقد ذكر سيبويه في معرض حديثه عن ظروف الزمان المتمكنة أن مِن تمكنها أن تقام مقام الفاعل، قال: «وممَّا لا يكون العملُ فيه من الظروف إلا متصلًا في الظّرف كله قولك: (سير عليه الليلَ والنهارَ، والدَّهرَ، والأَبدَ). وهذا جوابٌ لقوله: (كم سِيرَ عليه؟) إذا جعلَه ظرفًا...، وإنْ لم تَجعله ظرفًا فهو عربيٌّ كثيرٌ في كلامهم...»(٢). قال السيرافي: «قال: (وإن لم تجعله ظرفًا فهو عربيٌّ كثيرٌ في

(١) ينظر: كتاب سيبويه (باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ علىٰ المعنىٰ) ١/ ٢١٦ وما بعدها، والمقتضب ٤/ ٣٣٢، و٣٥٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٢٦٨، و٢/ ١١١ وما بعدها، والمغني في النحو لابن فلاح ٢/ ٢٢٠، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٢١٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٣.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٢١٦ – ٢١٧.

كلامهم)، يعني إن قلت: (سِيرَ عليه الليلُ والنهارُ)، فتجعله مفعولًا علىٰ السعة ثم تقيمه مقام الفاعل...»(١).

ثم أردف سيبويه حديثه عن ظروف الزمان بالحديث عن ظروف المكان، وأنها أيضًا تقوم مقام الفاعل، فقال: «اعلم أنّ الظروف من الأَماكنِ مثلُ الظروف من اللَّيالىٰ والأَيَّام، في الاختصار وسعة الكلام...»(٢). قال السيرافي: «يعني أن الظروف من المكان قد يجوز أن تقيمها مُقام الفاعل، بأن تجعلها مفعولًا علىٰ سعة الكلام، ويجوز أن تنصبها، ويكون الرفع والنصب فيها في جواب (كم) و(متىٰ)، كما كان ذلك في الأيام، فتقول: (سِيرَ عليه فرسخان وميلان أو بريدان) في جواب: كم سير عليه؟ وإن شئت قلت: فرسخين وميلين، كما قلت: سير عليه يومان ويومين...»(٣).

ومن المعلوم أنه ينوب عن الفاعل بعد حذفه أحدُ خمسة أشياء، هي: المفعول به، والمصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والجار والمجرور(٤).

وإذا وجد المفعول به تعينت إقامته مُقام الفاعل عند البصريين، ولا يجوز إقامة غيره مع وجوده، وأجازه الكوفيون، ونقل عن الأخفش أنه يوافق الكوفيين في هذه المسألة، ونقل عنه أيضًا أنه اشترط تقدم النائب علىٰ المفعول به(٥).

---

(١) شرح كتاب سيبويه ٢/ ١١١. وينظر: ١/ ٢٦٨ – ٢٦٩ منه.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٢١٩.

(٣) شرح كتاب سيبويه ٢/ ١١٤.

(٤) شرح الكافية لابن القواس ١٥٠، وتوضيح المقاصد ٢/ ٥٩٨.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٢٨، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٩، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٤٣، وائتلاف النصرة ٧٧، والتصريح ١/ ٤٢٩، وهمع الهوامع ١/ ٥٨٧.

وإذا فُقِد المفعول به فقد اتفق النحاة علىٰ جواز إقامة غيره، واختلفوا في أي هذه الأشياء أولىٰ، فذهب أكثر النحاة إلىٰ أنه لا تفاضل بينها، فهي سواءٌ في جواز وقوعها موقع الفاعل، وذهب ابن معط إلىٰ أن المجرور هو الأولىٰ بالنيابة؛ لأنه مفعول به بواسطة الجار، واختار ابن عصفور إقامة المصدر دون غيره، وذهب أبو حيان إلىٰ أن ظرف المكان أولىٰ بالنيابة من غيره؛ لأن دلالة الفعل عليه دلالة لزوم كدلالته علىٰ المفعول به، فهو أقرب إلىٰ المفعول به من سائر هذه الأشياء(١).

جواز الإخبار عن الظرف المتمكن

من علامات التمكن في الظروف أن يخبر عنها، فالظرف المتمكن هو الذي يجوز أن يخبر عنه، نحو: (اليومُ طيبٌ، والليلةُ باردةٌ، وخلفُك واسعٌ، وأمامُك ضيقٌ)، وغير المتمكن لا يجوز فيه ذلك(٢).

قال المبرد: «اعلم أن كلَّ ظرفٍ متمكنٍ فالإخبار عنه جائز، وذلك قولك - إذا قال قائل: (زيدٌ خَلْفَك) -: أَخْبِرْ عن (خلفَ)، قلتَ: (الذي زيدٌ فيه خلفُك)، فترفعه؛ لأنه اسم، وقد خرج من أن يكون ظرفًا، وإنما يكون ظرفًا إذا تضمن شيئًا، نحو: (زيدٌ خلفَك)؛ لأن المعنىٰ: زيدٌ مستقرٌّ في هذا الموضع، و(الخلف) مفعول فيه، فإن قلت: (خلفُك واسعٌ) لم يكن ظرفًا، ورفعت؛ لأنك عنه تخبر، وكذلك:

(١) ينظر: المقتصد ١/ ٣٥٢، والغرة المخفية ١/ ٣٠٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/ ٥٣٩، وشرح الكافية لابن القواس ١/ ١٥١، والتذييل والتكميل ٦/ ٢٤٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ٣٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٦٦، والمقتضب ٣/ ١٠٢.

(سرت يومَ الجمعةِ)، فـ (يومَ الجمعةِ) ظرف لسيرك، فإن قلت: (يومُ الجمعةِ مباركٌ) أخبرت عن اليوم؛ كما تخبر عن سائر الأسماء؛ لأنه ليس بظرفٍ، فهو كقولك: (زيدٌ حَسَنٌ)... »(١).

الإضافة إلى الظرف

من مظاهر التمكن في الظرف أن يضاف إليه، وإذا أضيف إلىٰ الظرف خرج عن الظرفية وصار اسمًا، والذي يضاف إليه الظرف المصدرُ والوصفُ.

فيضاف إليه المصدر علىٰ طريق الفاعلية أو المفعولية، فمن إضافة المصدر إلىٰ الظرف علىٰ طريق الفاعلية قول الله ﷻ: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سورة سبأ:٣٣]، فقد أضيف المصدر (مكر) إلىٰ الظرف (الليل) علىٰ سبيل الاتساع، من قبيل إضافة المصدر إلىٰ الفاعل، والليل والنهار لا يمكران وإنما جُعل المكر لهما لأنه يكون فيهما، كما يقال: (ليلٌ نائمٌ، ونهارٌ صائمٌ) جعل ذلك لهما لحدوثه فيهما، قال سيبويه: «فالليلُ والنهار لا يَمكُرانِ، ولكنّ المكرَ فيهما»(٢).

(١) المقتضب ٣/ ١٠٢.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ١٧٦. وينظر: الأصول ٢/ ٢٥٥، وشرح السيرافي ١/ ٢٦٨، والمقتصد ١/ ٦٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٥، و٤٦.

ومن إضافة المصدر إلىٰ الظرف علىٰ طريق المفعولية قوله ﷻ: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [سورة البقرة:٢٢٦]، فقد أضيف المصدر (تَرَبُّصُ) إلىٰ الظرف (أربعةِ أشهرٍ) اتساعًا(١).

ومن إضافة الوصف إلىٰ الظرف قولهم: (يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ)، و(يا مسروقَ الليلةِ أهلَ الدارِ)(٢).

إضمار الظرف المتمكن غيرَ مقرونٍ بـ (في)

الأصل في الظرف أن يتعدىٰ إليه الفعل بواسطة حرف الجر (في)، فإذا أُضمر لم يؤت معه بـ (في) بل يصل إليه الفعل بنفسه إذا كان الظرف متمكنًا، فيقال: (اليومَ سِرتُه)؛ لأننا لم نُرِدْ كونَه ظرفًا، بل أردنا كونه مفعولًا به مجازًا، فإذا قيل: (اليومَ سِرْتُهُ) عُلم أنه ظرف متمكن مُتَوَسَّعٌ فيه، فخرج عن كونه ظرفًا، وصار مفعولاً به، وإذا أُتِي معه بـ (في) فقيل: (اليومَ سِرْتُ فيه) عُلم أنه قد أريدت الظرفية وأنه حينئذ منصوب علىٰ الظرفية(٣).

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٦٤، والأشباه والنظائر ١/ ٢٣.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ١٧٥، و١٩٣، وشرح السيرافي ٢/ ٣١، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٩٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٤، وهمع الهوامع ٢/ ١٦٨.

(٣) ينظر: المقتضب ٣/ ١٠٥، والإيضاح للفارسي ١٦٣، و١٦٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٣، والمساعد ١/ ٥٣٧، والأشباه والنظائر ١/ ٢٣، وهمع الهوامع ٢/ ١٦٧.

قال المبرد: «من جعل (اليومَ) ونحوه ظرفًا قال: (اليومَ سِرت فيه)؛ لأنه قد شغل الفعل عنه، فرد إليه ضميره علىٰ معناه، ومن جعله اسمًا علىٰ الاتساع قال: (اليومَ سِرته)؛ كما تقول: (زيدًا ضربته)...»(١).

ومن إضمار الظرف المتمكن غير مقرون بـ (في) لكونه مفعولًا به مجازًا قولُ الشاعر:

وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا ... قَلِيلًا سِوَىٰ الطَّعْنِ النِّهَالِ نَوَافِلُهْ(٢)

فـ (يومًا) منصوب علىٰ أنه مفعول به اتساعًا ومجازًا، وقد وصل الفعل (شهد) إلىٰ الضمير الغائب العائد علىٰ الظرف بدون حرف الجر (في)، فقال: (شهدناه)، ولو جعله ظرفًا علىٰ أصله لقال: (شهدنا فيه).

ومثله في ظرف المكان قول الشاعر:

وَمَشْرَبٍ أَشْرَبُهُ وَشِيلِ ... لَا آجِنِ الطَّعْمِ وَلَا وَبِيلِ(٣)

---

(١) المقتضب ٣/ ١٠٥.

(٢) من الطويل، لرجل من بني عامر، في كتاب سيبويه ١/ ١٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٤٦، وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ١٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٥.
سليم وعامر: قبيلتان من قيس عيلان. والنِّهال: المرتوية بالدم. والنَّوافل: الغنائم.
يقول: إن هذا اليوم لا غنائم فيه، بل فيه طعنٌ، وهم يصفون الرماح بالنهال، يعنون أنها عطاشٌ إلىٰ شرب الدم. ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٨٥.

(٣) من الرجز، لا يعلم قائله، في: ارتشاف الضرب ٣/ ١٤٦٣، والدر المصون ٨/ ٣٠٤، وتمهيد القواعد ٤/ ٢٠٣٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٦٨.
الوَشِيل: الماء القليل يتحلب من جبل أو صخرة، يقطر قليلًا قليلًا. لسان العرب (و ش ل) ١١/ ٧٢٥. والآجن: الماء متغير الطعم واللون. الصحاح (أ ج ن) ٥/ ٢٠٦٧. والوبيل الماء غير المَرِيء. تهذيب اللغة (و ب ل) ١٥/ ٢٧٨.

فالضمير في (أَشْرَبُهُ) عائد علىٰ (مَشْرَب)، وهو مَفْعَل من الشرب، أي: مكان شرب، وقد تُوسع فيه فتعدىٰ الفعل إلىٰ ضميره غير مقترن بـ (في)، فقال: (أشربه)، والأصل: أشرب فيه، فاتسع ونصب الضميرَ نصبَ المفعول به مجازًا(١).

التوسع في الظرف المتمكن دون غيره

التوسع لون من ألوان التنوع في أساليب الكلام، ونوع من أنواع التصرفِ في العبارة ، وضرب من ضروب المجاز، ومن المقرر أن الظرف ميدان رحب للتوسع، حتىٰ شاع في كتب النحاة وعباراتهم أن: «الظروف يُتوسع فيها ما لا يُتوسع في غيرها».

والظرف الذي يُتوسع فيه إنما هو الظرف المتمكن المتصرف، أما غيرُ المتمكنِ الملازمُ للظرفية فإنه لا يتوسع فيه، فعدمُ تمكنه ينافي التوسع.

قال السيوطي: «يجوز التوسع في ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفًا، فلا يجوز التوسّع فيما لزم الظرفية؛ لأن عدم التصرف منافٍ للتوسّع؛ إذ يلزم من التوسّع فيه كونه يسند إليه، ويضاف إليه، وذلك ممنوع في عادم التصرف»(٢).

وقد تناول سيبويه ظاهرة التوسع في الظروف التي تعد مظهرًا من مظاهر التمكن فيها، وساق لها أمثلة كثيرة، وذلك من خلال الباب الذي ترجم له بـ (باب

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٨/ ٨٦، وارتشاف الضرب ٣/ ١٤٦٣، وتمهيد القواعد ٤/ ٢٠٣٢، وهمع الهوامع ٢/ ١٦٨.

(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٢٣. وينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٤٣، وشرح الرضي علىٰ الكافية ١/ ٥٠٢، والتذييل والتكميل ٨/ ٨٣.

استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنىٰ لاتساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار)، والباب الذي ترجمته: (باب وقوع الأسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ علىٰ المعنىٰ)، والباب الذي ترجمته: (بابٌ جرىٰ مجرىٰ الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلىٰ مفعولَيْنِ في اللفظ لا في المعنىٰ).

وقد مرَّ بنا في الصفحات السابقة بعضٌ من صور التوسع في الظروف، مثل: جعل الظرف مفعولًا به، وقيامه مقام الفاعل، وجواز الإخبار عنه، والإضافة إليه.

تصغير الظروف المتمكنة وامتناع تصغير غير المتمكنة

المراد بتصغير الظروف تقريب الأوقات والأماكن، نحو: (جاء زيدٌ قُبَيْلَ الظهرِ)، أي: قبل الظهر بيسير، ونحو: (خرجت بُعَيْدَ العصرِ)، و(قعدت دُوَيْنَ الحائطِ)(١).

قال سيبويه: «واعلم أنك لا تحقر في تحقيرك هذه الأشياء الحينَ، ولكنك تريد أن تقرِّب حينًا من حين، وتقلِّل الذي بينهما، كما أنك إذا قلت: (دوين ذاك، وفويق ذاك)؛ فإنما تقرب الشيءَ من الشيءِ وتقلِّل الذي بينهما، وليس المكان بالذي يحقر»(٢).

وقد فَرَّق النحاة بين الظروف المتمكنة وغير المتمكنة في التصغير، فالظروف المتكنة تُصَغّر كما تُصغر الأسماء غير الظروف، نقول: (يُوَيْم، وعُوَيْم، ولُيَيْل،

(١) أمالي ابن الشجري ٣/ ٢١٠، وشرح الجمل لابن الفخار ٢/ ٣٢٩.
(٢) كتاب سيبويه ٣/ ٤٨٥.

وقُبَيْل، وبُعَيْد، وفُوَيْق، وتُحَيْت، وخُلَيْف، ودُوَيْن،) في تصغير (يوم، وعام، وليل، وقبل، وبعد، وفوق، وتحت، وخَلْف، ودُون)(١).

أما الظروف غير المتمكنة فهي قسمان: قسم لا يتصرف في موضع أصلًا، وقسم يتصرف قليلًا. فالذي لا يتصرف أصلًا لا يجوز تصغيره نحو: بُعيداتِ بَيْنٍ، وذاتَ مرّةٍ، وسبحانَ الله.

والذي يتصرف قليلًا لا يجوز تصغيره إلاَّ ضرورةً حيث سُمع، وقياسه في التصغير كقياس الأسماء، إلا أنك تُلحِق المؤنثَ منه تاء التأنيث وإن كان علىٰ أزيدَ من ثلاثة أحرف؛ وذلك لأنه يقل تصريفه فلم يكن له ما يستدل به علىٰ تأنيثه، بخلاف الأسماء المتصرفة فإن الإخبار عنها والإشارة إليها تدلّ علىٰ تأنيثها، فلذلك قيل في تصغير (قُدَّام)، و(وَرَاء): (قُدَيدِيمة)، و(وُرَيَّئة)، ولو لم تلحقهما تاء التأنيث لتُوهّم أنّهما مذكّران(٢).

وقد تناول سيبويه في كتابه تصغيرَ الظروف، وساق جملةً من الظروف بعضها يصغر وبعضها لا يجوز تصغيره بناءً علىٰ ما سبق ذكرُه آنفًا، فمن ذلك:

🕮 الزمان المحدود:

يجوز تصغير الزمان المحدود من الجانبين نحو: (اليوم، والليلة، والشهر، والعام، والسنة)، وذلك لأنها أسماء وضعت في أول الوضع لمقادير من الزمان

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٢٦٧، والمقتضب ٢/ ٢٧١، و٢٧٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٣٠٥.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٣٠٥.

محددة ومعينة، قال سيبويه: «واعلم أن اليوم والشهر والسنة والساعة والليلة يُحَقَّرْنَ...»(١).

ومعنىٰ التصغير في اليوم والليلة ونحوهما محمول علىٰ أحد وجهين(٢):

أحدهما: أن يكون اعتبارًا بنقصانه عما هو أكمل منه، لأنه قد يكون يوم طويل ويوم قصير، وكذلك الليلة والساعة قد تكون ليلة أكمل من ليلة وساعة أطول من ساعة.

الثاني: أن يَقِلَّ الانتفاع بالمصغر في يوم أو ليلة ونحوهما، فيكون التصغير إشارة إلىٰ تقليل العمل فيه وقلة الانتفاع به.

🕮 أمس وغد:

لا يصغر من الزمان المحدود (أمس، وغد)، استغناءً بتصغير ما هو أشد تمكنًا، وهو (اليوم والليلة)، قال سيبويه: «وأمَّا (أمس، وغدٌ) فلا يُحقَّران؛ لأنَّهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة (زيد، وعمرو)، وإنما هما اليوم الذي قبل يومك، واليوم بعد يومك، ولم يتمكنا كـ (زيد، واليوم، والساعة، والشهر) وأشباهِهِنّ، ألا ترىٰ أنَّك تقول: (هذا اليوم، وهذه الليلة)، فيكون لما أنت فيه ولِمَا لم يأت ولما مضىٰ، وتقول: (هذا زيدٌ، وذلك زيدٌ)، فهو اسم ما يكون معك وما يتراخىٰ عنك، و(أمس، وغدٌ) لم يتمكنا تمكُّنَ هذه الأشياء، فكرهوا أن يحقروهما كما كرهوا تحقير

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٤٧٩. وينظر: شرح السيرافي ٤/ ٢١٩.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢١٩، وشرح الجمل لابن الفخار ٢/ ٣٣٠.

(أين)، واستغنَوْا عن تحقيرها بالذي هو أشد تمكنًا، وهو: (اليوم، والليلة، والساعة)، وكذلك (أول من أمس)...»(١).

وقال الرضي مبينًا العلة في عدم تصغيرهما: «وأما (أمس، وغدٌ) فإنهما لم يصغرا وإن كانا محدودين كـ(يوم وليلة) لأن الغرضَ الأهمَّ منهما كونُ أحد اليومين قبل يومك بلا فصل والآخر بعد يومك، وهما من هذه الجهة لا يقبلان التحقير، كما يقبله (قبل وبعد)...»(٢).

🕮 أسماء الأيام والشهور:

من الزمان المحدود أسماء أيام الأسبوع، كالسبت، والأحد، والاثنين إلىٰ الجمعة، وأسماء شهور السنة، كالمحرم وصفر إلىٰ ذي الحجة، وهذا مما منع سيبويه وجمهورُ البصريين تصغيرَه(٣).

قال سيبويه: «وأما (أمس، وغدٌ) فلا يحقران... وكذلك (أول من أمس)، و(الثلاثاء، والأربعاء، والبارحة)؛ لما ذكرنا وأشباههنَّ. ولا تحقَّر أسماء شهور السنة، فعلامات ما ذكرنا من الدَّهر لا تحقّر، إنَّما يُحقَّر الاسمُ غير العلم الذي يلزم كل شيء من أمته، نحو: (رجل، وامرأة) وأشباههما»(٤).

وحجة سيبويه ومن تبعه ما يأتي:

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٤٧٩. وينظر: الأصول ٣/ ٦٢، وشرح السيرافي ٤/ ٢١٨.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٩٣.

(٣) كتاب سيبويه ٣/ ٤٨٠.

(٤) كتاب سيبويه ٣/ ٤٨٠.

- أنها أسماء أعلام تتكرر علىٰ هذه الأيام؛ فلم تتمكن وهي معارف كتمكن (زيد، وعمرو) ، لأن اسم العلم إنما وضع للشيء علىٰ أنه لا يشاركه فيه غيره، وهذه الأسماء وُضعت علىٰ الأسبوع وعلىٰ الشهور ليُعْلم أنه اليوم الأول من الأسبوع أو الثاني، أو الشهر الأول من السنة أو الثاني ونحو ذلك، فلا يصغر عندهم كل زمان يُعَدُّ أولًا وثانيًا وثالثًا ونحو ذلك؛ وبناء عليه فلا تصغر أيام الأسبوع وأيام الشهور؛ إذ معناها اليوم الأول والثاني والشهر الأول والثاني ونحو ذلك(١).
- وأن هذه الأسماء لما كانت أعلامًا لأيام تتكرر صارت شبيهةً بالمضمرات وأسماء الإشارة؛ لأنها تقع علي كل من هو بتلك الصفة؛ فقلَّ تمكنها لذلك؛ فاستغنوا عن تصغيرها بتصغير الاسم النكرة المضاف إليها، وهو (يوم، وشهر)(٢).

وخالف سيبويه الكوفيون، وأبو عمر الجرمي، والمازني، والمبرد، حيث ذهبوا إلي جواز تصغير أسماء الأسبوع وأسماء الشهور(٣)، فيقال في تصغير أيام الأسبوع: (سُبَيْت، وأُحَيْد، و ثُنَيَّان، وثُلَيِّثاء، والأُرَيْبِعاء، والخُمَيِّس، والجُمَيْعة)، وفي الشهور: (مُحَيْرم، وصُفَيْر، ورُبَيِّع، وجُمَيْدَىٰ، أو جُمَيِّد، ورُجَيْب، و شُعَيْبان، ورُمَيْضَان، وشُوَيْوِيل، و ذُوَيّ القعدةِ والحجةِ).

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢١٩، وشرح الشافية للرضي ١/ ٢٩٣.
(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/ ٢٩١، والمقاصد الشافية ٧/ ٢٧٠، و٢٧١، وشرح الجمل لابن الفخار ٢/ ٣٢٩، و٣٣٠.
(٣) ينظر: المقتضب ٢/ ٢٧٦، والانتصار لسيبويه علىٰ المبرد ص٢٢٩، و٢٣٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤/ ٢٢٠، والمخصص لابن سِيده ٤/ ٢٦٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٣٩، وارتشاف الضرب ١/ ٣٥٢.

🕮 (أين، ومتى، وكيف، وحيث):

لا تصغر (أين، ومتىٰ، وكيف، وحيث)، قال سيبويه: «ولا يحقر (أين) ولا (متىٰ)، ولا (كيف؛ ولا (حيث) ونحوهنَّ، من قِبَل أن (أين ومتىٰ وحيث) ليس فيها ما في (فوق ودون وتحت) حين قلت: (فُوَيْق ذاك، ودُوَيْن ذاك، وتُحَيْت ذاك)، وليست أسماءً تمكَّنُ فتدخل فيها الألف واللام ويوصَفْنَ، وإنَّما لهنَّ مواضعُ لا يجاوِزْنَها، فصِرْنَ بمنزلة علامات الإضمار»(١).

قال السيرافي في علة عدم تصغيرها: «لأن هذه أسماء يستفهم بها عن مبهماتٍ لا تعرفها، ويجوز أن يكون ذلك الشيء الذي يُستفهم عنه قليلًا أو كثيرًا، يلزمك أن تُبهم ليَرِدَ الجوابُ عنه علىٰ ما عند المسئول فيه»(٢).

🕮 (عند، ولدن):

منع سيبويه –وتبعه النحاة– تصغيرَ (عند) و(لدن)؛ وذلك لأن الظروف قسمان، قسم يحتمل القرب والبعد مما يضاف إليه احتمالًا وضعيًّا، فهذا يجوز تصغيره للتنصيص علىٰ أحد الوجهين المحتملين، وهو القرب، نقول: (جاء زيدٌ قُبَيْلَ العصرِ)، و(بُعَيْدَ المغربِ) ونحو ذلك، والقسم الآخر موضوع للقرب، نحو: (عند)، و(لدن)، وهذا لا يجوز تصغيره؛ لأنه في غاية القرب، فالمراد من تصغيره حاصل منه وهو غير مصغر، فلا معنىٰ لتكلف التصغير(٣).

---

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٤٧٨، و٤٧٩.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤/ ٢١٨.

(٣) ينظر: شرح الجمل لابن الفخار ٢/ ٣٢٩.

قال سيبويه: «ولا تُحَقر (عند) كما تحقر (قبل، وبعد) ونحوهما؛ لأنك إذا قلت: (عند) فقد قللت ما بينهما، وليس يراد من التقليل أقلُّ من ذا، فصار ذا كقولك: (قُبَيْل ذاك)، إذا أردت أن تقلل ما بينهما»(١).

وقال السيرافي: «ولا تصغر (عند)؛ لأن تصغيرها إنما هو تقريبٌ، كما تقرب (فُوَيْق) و(تُحَيْت) وهي في نهاية التقريب؛ لأن (عند زيد) لا يكون شيءٌ أقربَ إليه مما عنده، فلما كانت موضوعةً لما يوجبه التصغير في غيرها من الظروف إذا صغرنا لم تصغر»(٢).

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٤٨٠، و٤٨١. وينظر: المقتضب ٢/ ٢٧١.

(٢) شرح كتاب سيبويه ٤/ ٢١٨. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٣٨، والمقاصد الشافية ٧/ ٢٦٨.

المبحث الثالث
التمكنُ في وجوه الكلام

قد يستعمل النحاة مصطلح «التمكن» ويعنون به تصرُّفَ الكلمة في أكثرَ من وجه من وجوه الكلام، أي استعمالها في أكثر من موضع، ومجيئها في أكثر من باب، وعدم لزومها موضعًا واحدًا أو حالةً واحدة.

وغيرُ المتمكن أو قليل التمكن علىٰ هذا المعنىٰ هو ما لزم من الكلام موضعًا واحدًا، واستُعمل في شيءٍ واحد، ولم يتصرف في أكثرَ من وجه.

قال السيرافي: «وتَمَكُّنُ الشيءِ المتمكِّن هو وجودُه متصرفًا في أكثرَ من حركة، إذا كان اللفظ يتصرف في حركتين، ولفظٌ آخرُ يتصرف في أكثرَ من ثلاثِ حركاتٍ وتنوينٍ، فالذي يتصرف في ثلاث حركات وتنوينٍ أشدُّ تمكنًا؛ لأنه أكثرُ تصرفًا»(١).

ويندرج تحت هذا المعنىٰ ما قال عنه النحاة إنه كثير الدوران والاستعمال؛ فإنهم قد وصفوا كلماتٍ بالتمكن وذكروا أن سببَ تمكنِها هو شيوعُها وكثرةُ استعمالِها ودورانِها، من ذلك ما قالوه في الأبنية الثلاثية في الأسماء والأفعال، قالوا إنها أشد تمكنًا مما كان علىٰ أربعة أحرف، وما كان علىٰ أربعة أحرف أشد تمكنًا مما كان علىٰ خمسة أحرف، يعنون بالتمكن الكثرة والشيوع.

قال سيبويه في باب (عدة ما يكون عليه الكلم): «وأما ما جاء علىٰ ثلاثة أحرفٍ فهو أكثرُ الكلام في كل شيءٍ من الأسماء والأفعال وغيرهما، مزيدًا فيه وغير مزيدٍ

(١) شرح كتاب سيبويه ١/ ١٦٦.

فيه؛ وذلك لأنه كأنه هو الأول، فمن ثَمَّ تَمَكَّنَ في الكلام، ثم ما كان علىٰ أربعة أحرف بعده، ثم بنات الخمسة؛ وهي أقلُّ...»(١).

فقد وصف سيبويه الأبنية الثلاثية بأنها متمكنة في الكلام، وقصد بالتمكن أنها أكثر الكلم في العربية.

واستعمال النحاة لمصطلح «التمكن» بهذا المعنىٰ هو استعمالٌ له بمعناه العام، وهو الأقربُ إلىٰ المعنىٰ اللغويِّ والألصقُ به، وهو أرحبُ من الاستعمالين السابقين وأوسعُ، بل هو عامٌّ يشملهما؛ فالاسم المتمكن - الذي يُقصَد به المُعْرَب علىٰ الاستعمال الأول - هو اسمٌ يتصرف في أكثرَ من وجه، ويأتي علىٰ أكثرَ من صورة، ولا يلزم حالةً واحدة؛ وكذلك الظرف المتمكن لا يلزم حالة النصب علىٰ الظرفية، بل إنه يتصرف فيكون ظرفًا وغير ظرف، فيقع مبتدأً، وخبرًا، وفاعلًا، ومفعولًا، وغير ذلك.

واستعمال النحاة مصطلح «التمكن» علىٰ هذا المعنىٰ لا علاقة له بالإعراب والبناء، يشهد لذلك أن هناك أشياءَ وصفوها بأنها قليلةُ التمكن أو غيرُ متمكنةٍ وهي مع ذلك معربة، فالأبنية الثلاثية التي وصفها سيبويه آنفًا بأنها متمكنة في الكلام، منها المعرب ومنها المبني، وكذلك أشياء سيأتي الحديث عنها بعد قليل، كالمصادر الملازمة للنصب، نحو: (سبحانَ الله) و(معاذَ الله) قال النحاة إنها قليلة التمكن، وهي معربة، وكذلك كلمة (ايمُن) قالوا عنها إنها اسم غير متمكن، وهو معرب.

(١) كتاب سيبويه ٤/ ٢٢٩، و٢٣٠. وينظر: شرح السيرافي ٥/ ١٠٥، والخصائص ١/ ٥٧.

وفي المقابل هناك أشياء وصفوها بالتمكن وهي ربما تكون مبنية، فقد قالوا إن الاسم أشدُّ تمكنًا من الفعل، والمفرد أشد تمكنًا من الجمع، والمذكر أشد تمكنًا من المؤنث، وهذه الأشياء يدخلها الإعراب والبناء.

فـ «التمكن» علىٰ هذا المعنىٰ – إذَنْ – لا علاقةَ له بالإعراب والبناء، بل المتمكن هنا هو المتصرّف في أكثرَ من وجهٍ، وغير المتمكن ما لزم وجهًا واحدًا من وجوه الكلام ولم يتصرف في وجوهٍ كثيرة.

وفيما يلي نسوق أمثلةً ومواضعَ يتضح من خلالها استعمال النحاة لمصطلح «التمكن» بهذا المعنىٰ المشار إليه:

المنصرف وغير المنصرف

سبق أن تحدثنا في المبحث الأول عن استعمال التمكن بمعنىٰ الإعراب، وذكرنا هناك أن النحاة قسموا الاسم المتمكن إلىٰ: متمكن أمكن، ومتمكن غير أمكن، وهنا نقول إن الأمكن في كلامهم هو الذي تصرف في وجوهٍ أكثرَ من الوجوه التي تصرف فيها غيرُ الأمكن، حيث تتناوب عليه الحركات الثلاث: الضمة، والفتحة، والكسرة، ويدخله التنوين، أما غير الأمكن فهو أقل منه تصرفًا في وجوه الكلام؛ حيث مُنع التنوينَ والجرَّ بالفتحة.

وقد أبان سيبويه عن ذلك في قوله: «فجميع ما يُتْرَكُ صرفُه مضارَعٌ به الفعل؛ لأنه إنما فُعِل ذلك به لأنه ليس له تمكُّنُ غيرِه كما أن الفعل ليس له تمكُّنُ الاسمِ»(١).

(١) كتاب سيبويه ١/ ٢٣. وينظر: شرح السيرافي ١/ ١٧١.

وزاد الأعلم الشَّنْتَمَريّ الأمرَ وضوحًا، حيث قال: «التمكن علىٰ ضربين: تمكنٌ مُتناهٍ، وتمكنٌ ناقص... فصفة المتمكن المتناهي هو كل اسمٍ متصرفٍ في جميع المعاني والإعراب، وسِمةُ ذلك دخولُ الخفض والتنوين عليه»(١). فنصَّ علىٰ أن المتمكن المتناهي هو الذي يتصرف في جميع المعاني والإعراب، ثم قال عن النوع الثاني -وهو التمكن الناقص-: «هذا القسم من التمكين متمكنٌ فقط، ولا يسمىٰ (الأمكنَ)؛ لنقصانه عما تناهىٰ إليه الأمكنُ، وهو كلُّ اسمٍ لا ينصرف، وسِمتُه امتناعُ الخفض والتنوين منه...، واعلم أن هذا القسم الثاني من أقسام الاسم امتنع من الصرف لقلة تمكنه، حيث ضارع ما قلَّ تمكنُه، وهو الفعل، فمُنع ما مُنع الفعلُ من الخفض والتنوين، وبقي له الإعراب الذي قد يكون في الفعل، وهو الرفع والنصب...»(٢).

قلة تمكن بعض المصادر والظروف

ذكر النحاة أن هناك مصادرَ ملازمةً للنصب، نحو: (سبحانَ الله) و(معاذَ الله)، وذكروا أن هناك ظروفًا ملازمة للنصب علىٰ الظرفية، وهي معربةٌ اتفاقًا، لا شك في ذلك، ومع ذلك نعتوها بقلة التمكن، وليس المراد بقلة التمكن هنا أنها مبنية، وإنما المراد بقلة تمكنها أنها لزمت وجهًا واحدًا من وجوه الكلام ولم تتصرف في وجوهٍ كثيرة.

قال سيبويه: «هذا بابٌ أيضًا من المصادر يَنتصب بإضمار الفعل المتروك إظهارُه، ولكنَّها مصادرُ وُضعَتْ موضعًا واحدًا لا تَتصرَّفُ في الكلام تصرُّفَ ما

(١) المخترع في إذاعة سرائر النحو ص١٠.
(٢) السابق ص١٢.

ذكرنا من المصادر، وتصرُّفُها أنّها تقع في موضع الجرّ والرفع وتدخلُها الألفُ واللام. وذلك قولك: (سُبْحانَ اللهِ، ومَعاذَ اللهِ ورَيْحانَهُ، وعَمْرَك الله إلَّا فعلتَ...»(١).

وقال أبو علي الشلوبين بعد أن ذكر حدَّ الإعراب، وهو: «تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها»: «قد اعترض الناس هذا القولَ في الإعراب بالمصادر اللازمة للنصب والظروف اللازمة لها، ولا ينغي أن يُعترض لذلك؛ لأن تلك الأسماءَ أصلُها أن تختلف لاختلاف العوامل؛ لأنها غيرُ مُشْبِهةٍ للحروف، ولكن مَنَعَ من ذلك قلةُ تمكنِها...»(٢).

فتح همزة (ايمُن) في القسم

(ايمُن) كلمة تستعمل في القسم، ويرىٰ جمهور النحويين أنها اسمٌ، واشتقاقه من اليمن والبركة، وذهب سيبويه والبصريون إلىٰ أن همزتها همزة وصل(٣).

وما دامت همزتها للوصل فلماذا فتحت وهمزةُ الوصل في الأسماء تكون مكسورةً؟

(١) كتاب سيبويه ١/ ٣٢٢. وينظر: شرح السيرافي ٢/ ٢١٣،

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/ ٢٥١.

وقال السيوطي: «ومن الأسماء المعربة ما لا تغيير فيه ولا اختلاف، كالمصادر والظروف الملازمة للنصب، فإن الأصل فيها أن تغير، لكن منع من ذلك قلة تمكنها». الأشباه والنظائر ١/ ٢٧٢.

(٣) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٣٢٤، و٣/ ٥٠٣، و٤/ ١٤٨، والأصول ١/ ٤٣٤، وإصلاح الخلل ص١٩٠، واللباب للعكبري ١/ ٣٨٠.

يرىٰ النحاة أن همزة الوصل في كلمة (ايمُن) فُتِحَت لأن هذا الاسمَ غيرُ متمكن، قال المبرد: «وكذلك ألف (ايمُن) التي تدخل للقسم مفتوحة؛ لأنه اسمٌ غير متمكن، وليس بواقعٍ إلا في القسم، فخولف به، فتقول: ايمن الله لأفعلنَّ، ايمن الكعبة لأفعلن...»(١).

ولا يخفىٰ أنه ليس المراد هنا بأنه اسم غير متمكن أنه مبنيّ، بل المراد –كما ذُكر– أنه لا يستعمل إلا في موضع واحد، وهو القسم، فشُبهت همزتُه بالهمزة التي في (أل) التعريف، وفتحت همزته كما فتحت الهمزة في (أل) التعريف.

وهذا ما أبان عنه سيبويه صراحةً في قوله: «من ألفات الوصل الألف التي في (ايم) و(ايمُن)، لَمَّا كانت في اسمٍ لا يتمكن تمكنَ الأسماء التي فيها ألف الوصل، نحو (ابْن، واسم، وامرئ)، وإنما هي في اسمٍ لا يستعمل إلا في موضعٍ واحدٍ، شَبَّهْتَهَا هنا بالتي في (أل) فيما ليس باسمٍ؛ إذ كانت فيما لا يتمكن تمكنَ ما ذكرنا، وضارع ما ليس باسمٍ ولا فعلٍ»(٢).

وقال أبو علي الفارسي: « الذي منع (أيْمُ، وأيْمُنُ) من التمكن أنه يلزم القسمَ ولا يجاوزه إلىٰ غيره، كما لا يجاوِز الحرفُ معناه الذي يلزمه إلىٰ غيره»(٣).

فالخلاصة أن (ايمُن) لم يُشبه الحرفَ في نوعٍ من أنواع الشبه المعروفة التي توجب البناءَ للأسماء، وإنما أشبهه في أنه لا يُستعمل إلا في شيء واحد، وهو القسم، لذلك لم يُبْنَ، بل فُتحت همزتُه فقط لَمَّا أشبه (أل)، ولم يقل أحد من النحاة

(١) المقتضب ٢/ ٩٠.

(٢) كتاب سيبويه ٤/ ١٤٨. وينظر: المقتضب ٢/ ٩٠، وشرح السيرافي ٥/ ١٧، والتعليقة ٤/ ٢٠٠، والأزهية ص٢، شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٩٢، والكناش ٢/ ١٩٧.

(٣) التعليقة علىٰ كتاب سيبويه ٤/ ٢٠٠.

إنه مبني، بل نصَّ بعضهم علىٰ أن فتحَ همزتِه لشبهه الحرف هو منزلةٌ دون بناء الأسماء لمشابهة الحروف.

قال ابن جني: «فأما (ايمُن) في القسم ففتحت الهمزةُ فيها وهي اسمٌ؛ من قِبَل أن هذا اسمٌ غيرُ متمكنٍ، ولا يستعمل إلا في القسم وحدَه، فلما ضارع الحرفَ بقلة تمكنِه فُتح؛ تشبيهًا بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف، وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعته الحرف»(١).

النكرة أشدُّ تمكنًا من المعرفة

مما قرره النحاة أن النكرة أشدُّ تمكنًا من المعرفة؛ فالنكرة هي الأصل، والمعرفة بعدها وطارئة عليها.

قال سيبويه: «واعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّنًا؛ لأن النكرة أولٌ، ثم يَدخل عليها ما تُعَرَّف به؛ فمن ثَمَّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة»(٢). وقال في موضع آخر: «...النكرة هي أشد تمكنًا من المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرةً ثم تُعَرَّفُ...»(٣).

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/ ١٢٩. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٩٢.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٢٢.

(٣) السابق ٣/ ٢٤١. وينظر: المقتضب ٤/ ٢٧٦.

وذهب الكوفيون -ووافقهم ابن الطراوة- إلىٰ أن النكرة والمعرفة كلاهما أصل، وأن الأمر ليس علىٰ ما ذهب إليه سيبويه، قال أبو حيان: «واعلم أن النكرةَ هي الأول، والمعرفة بعدها وطارئة عليها، هذا مذهب سيبويه...، وذهب الكوفيون وابن الطراوة إلىٰ أن الأمر ليس علىٰ ما ذهب إليه سيبويه، قالوا: لأن من الأسماء ما التعريفُ فيه قبل التنكير، نحو: (مررت بزيدٍ وزيدٍ آخرَ)، فحالة التنكير هنا بعد حالة التعريف. ومنها ما لا يفارقه التعريف أصلًا

ومعلوم أنه ليس المراد بالتمكن هنا الإعراب، بل المراد تصرف الكلمة في أكثر من وجه؛ وذلك أن النكرة تتصرف في وجوهٍ أكثر من تصرف المعرفة؛ لأنها يدخلها التنوين في الموضع الذي تكون فيه المعرفةُ ممنوعةً من الصرف، نحو: (أحمد، وعمر، وآدم)، فإن هذه الأسماء لا يدخلها التنوين معرفةً، فإذا نُكرت نونت.

قال السيرافي شارحًا كلام سيبويه السابق: «النكرة أخفُّ من المعرفة، وهي أشدُّ تمكنًا منها؛ لأنها لخفتها تحتمل ما لا تحتمله المعرفة، واحتمالُها ما لا تحتمله المعرفة أنها تحتمل التنوينَ في الموضع الذي توجد الأسماءُ المعارفُ فيه غيرَ منصرفةٍ، نحو: (أحمد ، وطلحة، وعمر، وإبراهيم)، إذا نُكرت انصرفت، فاحتملت حين خَفَّت بتنكيرها ما لا تحتمله حين عُرِّفت. وتَمَكُّنُ الشيءِ المتمكنِ هو وجودُه متصرفًا في أكثرَ من حركة...»(١).

يضاف إلىٰ ذلك أن النكرة أكثر استعمالًا من المعرفة، وهو ما عبر عنه سيبويه بالخفة، والخفة تكون بكثرة الاستعمال.

قال الصفار: «فأما كونها أكثرَ استعمالًا فهو أن كل اسمٍ معرفةٍ له اسمٌ يتناوله نكرةٌ، ولا يلزم لكل نكرة أن يتناولها اسمٌ معرفة، فـ (زيد) يتناوله رجل، فمهما أردت الإخبار عن زيد، فلك أن تأتي برجل، ولا يصح لك العكس، فالنكرة إذا أكثر

=

كالمضمرات. ومنها ما التنكيرُ فيه قبل التعريف كما قال سيبويه، فضم الجميع إلىٰ هذا الضرب الواحد غير صحيح». التذييل والتكميل ٢/ ١٠٥. وينظر: ارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٧، والبرود الضافية ص١١٨٩.

(١) شرح كتاب سيبويه ١/ ١٦٦.

استعمالاً، لأنها تتناول ما يقع عليه الاسم المعرف وغيره ولا تتناول المعرفة ما تقع عليه النكرة، فهي بلا شك أكثر استعمالاً»(١).

ومما يترتب علىٰ كون النكرةِ أخفَّ من المعرفةِ وأشدَّ تمكنًا منها:

- مجيءُ اسمِ (كان) نكرة والخبر معرفة: نحو: (كان رجلٌ عمرًا، وكان قائمٌ زيدًا)، أجازه بعض النحاة في الاختيار وسعة الكلام، قال ابن شقير: «وربما جعلوا النكرةَ اسمًا والمعرفةَ خبرًا، فيقولون: (كان رجلٌ عمرًا)؛ لأن النكرةَ أشدُّ تمكنًا من المعرفة؛ لأن أصل الأشياء نكرة، ويدخل عليها التعريف»(٢). وجاء في «شرح أبيات سيبويه» المنسوب للنحاس: «بعض العرب – وهم بنو دارم وبنو نهشل – يقولون: (قائمٌ كان عبدَ الله)، و(كان قائمٌ عبدَ الله)، فيجعلون النكرة اسمًا والمعرفةَ خبرًا لـ (كان)؛ وإنما يفعلون ذلك لأن النكرة أشدُّ تمكنًا من المعرفة»(٣).
- اشتراط كون معمولَيْ (لا) العاملة عمل (ليس) نكرتين: فـ (لا) النافية تعمل عمل (ليس) لاجتماعهما في إفادة النفي والدخول علىٰ المبتدأ والخبر، لكنها لما كانت في الغالب تنفي المستقبل لم تعمل قياسًا إلا بشرط أن يكون معمولها نكرةً.

(١) شرح كتاب سيبويه للصفار، السفر الأول، الجزء الأول ص٣٤٤.

(٢) المحلىٰ (وجوه النصب) لابن شقير ص٩٤.

(٣) شرح أبيات سيبويه ص١٩. وينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ٢١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٥٦، وشرح الرضي علىٰ الكافية ٤/ ٢٠٧.

قال الشاطبي: «(لا) النافية أُعمِلتْ أيضًا عملَ (ليس)، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، لأنّها أشبهت ليس لاجتماعهما في النفي والدخول علىٰ المبتدأ والخبر، لكن لم تتمكن في الشَّبَهِ تمكُّنَ (ما)، لكونها في الغالب إنما تنفي المستقبل عند الجمهور، بخلاف (ليس) فإنها لنفي الحال ما لم تقترن بها قرينة مثل (ما)، فنَقَصَتْ عن (ما) درجةً؛ فلذلك لم تعملْ قياسًا إلا بشرط أن يكون معمولُها نكرةً»(١).

وإنما اختصت بالنكرة لأن النكرة أخفُّ من المعرفة، فتعيَّن الأخفُّ للعاملِ الأضعفِ(٢).

- حذف العائد المنصوب بالفعل المشغول: نحو: (زيدٌ ضربتُ، ورجلٌ كلمتُ، وفرسٌ ركبتُ)، فالبصريون يجيزون حذف الهاء في مثل هذا، وهو مع النكرة أكثر منه مع المعرفة، جاء في «شرح أبيات سيبويه» المنسوب إلىٰ النحاس: «ولا تُنْوَىٰ الهاء إلا في النكرات، وقلما جاءت نية الهاء في المعارف عند العرب...، وإنما جازتْ نيةُ الهاء في النكرات ولم تجز في المعارف؛ لأن النكرةَ أشدُّ تمكنًا من المعرفة، وهي أصل»(٣).
- التمييز لا يكون إلا نكرة: هذا مذهب البصريين، يرون أن التمييز لا يكون إلا نكرةً ولا يصح أن يكون معرفةً؛ لأن الغرض تمييز المعدود به من غيره،

(١) ينظر: المقاصد الشافية ٢/ ٢٤٢.

(٢) ينظر: الإقليد شرح المفصل ١/ ٣٥٣.

(٣) شرح أبيات سيبويه ص٤١. وينظر: كتاب سيبويه ١/ ٨٥ ٨٧، وشرح السيرافي ١/ ٣٨١.

وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأخفّ، فكانت أولىٰ من المعرفة التي هي الأثقل(١).

- وجوب كون الحال نكرة(٢): هذا مذهب الجمهور، والعلة في ذلك أن الحال مضارعة للتمييز؛ لأنك تبين بها، كما تبين بالتمييز نوع المميَّز، فلما اشتركا في ذلك وكان التمييز نكرة، وجب أن تكون الحال نكرة(٣).

الأسماء أشدُّ تمكنًا من الأفعال

قال سيبويه: «واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأُولَىٰ، وهي أشدُّ تمكّنًا...»(٤).

معنىٰ التمكن هنا أن الأسماء تتصرف في وجوه الكلام أكثرَ من الأفعال، ويدخلها ما لا يدخل الأفعال، وقد صرَّح النحاة بذلك، قال الشاطبي: «اعلم أن الأفعال أقلُّ تصرفًا من الأسماء في الكلام، وهذا معنىٰ قولهم: الأسماء أمكنُ من الأفعال، أي أكثر في الكلام؛ ولذلك كانت أبنيةُ الأفعال أقلَّ من أبنية الأسماء»(٥).

والعلة في كونها أشدَّ تمكنًا من الأفعال هي خفة الأسماء، وهذه الخفة تتيح لها أن تَدخلَها أشياءُ لا تدخل الأفعالَ.

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٤٤، والمقتضب ٣/ ٩١، والمرتجل ص٣١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٧٠، والتذييل والتكميل ٩/ ٢٠٦.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ص٣١٩، وشرح الكافية لابن فلاح ٢/ ٦٤٦.

(٣) ينظر: علل النحو ص٣٧١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٦٢.

(٤) كتاب سيبويه ١/ ٢٠.

(٥) المقاصد الشافية ٨/ ٢٧٣. وينظر: المقتضب ١/ ٢٥٦.

قال السيرافي: «فالاسم إذن أصلٌ للفعل، فلما دل علىٰ أن الاسمَ أخفُّ والفعلَ أثقلُ، ذكر أن نقصانَ تمكّنِ الفعل عن الاسم لثقل الفعل وخفة الاسم؛ لأن الاسمَ لخفته تدخله الحركاتُ الثلاثُ والتنوينُ بعد ذلك، والفعل لا يدخله إلا حركتان ولا يدخله تنوين»(١).

وقال أيضًا: «الأسماء أشدُّ تمكنًا من الأفعال لخفتها، وما خفَّ كان أشدَّ احتمالًا لزوائدَ»(٢).

وقد ذكر النحاة عللًا كثيرة لخفة الأسماء وثقل الأفعال، منها: أن الأسماء أكثرُ في الكلام؛ ولذلك نلاحظ كثرة أبنية الأسماء مقارنةً بالأفعال، فالأسماء لا يخلو منها كلام، وكل فعل لا بد له من فاعلٍ اسمٍ، في حين أن الأسماء قد يَستغني بعضها ببعض عن الأفعال، فكم من كلامٍ مفيدٍ ليس فيه فعل.

وقد أشار سيبويه إلىٰ ذلك بقوله: «واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأُولَىٰ، وهي أشدُّ تمكّنًا، فِمن ثَم لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزم والسكون، وإنَّما هي من الأسماء؛ ألا تَرىٰ أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم، وإلاّ لم يكن كلامًا، والاسمُ قد يَستغني عن الفعل، تقول: (اللهُ إلهُنا، وعبدُ الله أخونا)...»(٣).

(١) شرح كتاب سيبويه ١/ ١٥٩. وينظر: التعليقة ١/ ٤٣.

(٢) شرح كتاب سيبويه ١/ ١٦٠.

(٣) كتاب سيبويه ١/ ٢٠، و٢١. وينظر: الإيضاح في علل النحو ص١٠٠، وشرح السيرافي ١/ ١٥٩، والمنصف ص٢٨، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ١٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥٧، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١/ ٥٦٤.

ومن طريفِ ما ذكره النحاة فيما يتعلق بكون الأسماءِ أشدَّ تمكنًا من الأفعال تقريرُهم أن ما يَلحق الاسمَ أشدُّ تمكنًا مما يَلحق الفعلَ، فكأن ما يلحق الاسمَ يستمد قوتَه وتمكنَه من قوةِ الاسمِ وتمكنِه.

ويؤكد النحاةُ هذه القاعدةَ بأن نون التوكيد الخفيفة التي تلحق الفعلَ إذا جاء بعدها ساكن فإنها تحذف لالتقاء الساكنين، فلا تَثبُت ولا تُحَرَّك، نقول: (يا زيدُ اضربَ الرَّجلَ) و(اضربَ ابْنَك)، ومنه قول الشاعر:

لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ ... تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ(١)

الأصل: (لَا تُهِينَنْ) بنون التوكيد الخفيفة، فحذفت لالتقاء الساكنين.

بخلاف التنوين الذي يلحق الاسمَ، فإنه يَثبت ويُحَرَّك إذا لاقىٰ ساكنًا، نحو: (مررت بزيدٍ الطَّويلِ) و(هذا زيدٌ ابْنُك)، فجعلوا لخصيصة الاسم فضيلةً علىٰ خصيصة الفعل(٢).

(١) من المنسرح، للأضبط بن قريع، في: أمالي القالي ١/ ١٠٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣/ ٨٠٨، والتصريح ٢/ ٣١٢، وخزانة الأدب ١١/ ٤٥٠، ١/ ٢٨١، وبلا نسبة في: منازل الحروف للرماني ص٣١، واللمع ص٢٠٢، والمفصل ص٤٥٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١١٨٥، والمساعد ٢/ ٦٧٤، والفوائد الضيائية ٢/ ٤٠٨.

والشاهد فيه قوله: «لَا تُهِينَ الْفَقِيرَ»، حيث حذفت نون التوكيد الخفيفة، والأصل: «لَا تُهِينَنْ» لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة دليلًا عليها.

(٢) ينظر: كتاب سيبويه ٣/ ٥٢٣، والأصول ٢/ ٢٠٣، وشرح السيرافي ٤/ ٢٥٧، والتعليقة ٤/ ٢٨، واللمع ص٢٠١، وتوجيه اللمع ص٥٣٣.

قال سيبويه: «وإذا كان بعد الخفيفة ألفٌ ولام، أو ألف الوصل، ذهبتْ كما تذهب واو (يَقُلْ) لالتقاء الساكنين، ولم يجعلوها كالتنوين هنا؛ فرَّقوا بين الاسم والفعل، وكان في الاسم أقوىٰ؛ لأن الاسم أقوىٰ من الفعل وأشدُّ تمكنًا»(١).

وقال أبو علي الفارسي معلقًا: «قال: (وإذا كان بعد الخفيفة ألفٌ ولامٌ أو ألفُ وصلٍ ذَهَبتْ)، أي: ذهبت الخفيفة في الوصل، وسقطتْ لالتقاء الساكنين، كما حرّكوا التنوين الذي يلحق في الاسم في نحو: (زَيْدُنِ الطويلُ) لالتقاء الساكنين. قال: (فرَّقوا بين الاسم والفعل، وكان في الاسم أقوىٰ وأشدّ تمكنًا). قال أبو علي: كان التنوين في الأسماء أولىٰ بأن يثبت، وفي الخفيفة أولىٰ بأن يحذف من الفعل؛ لأن الاسمَ أشدُّ تمكنًا من الفعل، فما يلحقه أيضًا أشدُّ تمكنًا مما يلحق الفعلَ»(٢).

وأختم هنا بلطيفةٍ تتعلق بهذا الموضع، وهي أن أسماء الزمان تضاف إلىٰ الجمل الفعلية، نحو: «هذا يوم يقوم زيدٌ، وهذه ساعة يذهب بكرٌ، وقصدتك يوم خرج عبد الله، وأقصدك يوم يقوم أخوك»، وقد اجتهد النحاة في تعليل اختصاص الزمان بالإضافة إلىٰ الجمل دون غيره(٣)، وما يعنينا هنا هو أن الأخفش علل لذلك بأن الأزمنة ظروف للأفعال، والظروف أضعفُ الأسماءِ؛ لذلك التمسوا لها القوةَ بالإضافة إلىٰ الأفعال(٤)، وهنا يضعف النحاةُ رأيَ الأخفش بأن الأسماء أمكن من

(١) كتاب سيبويه ٣/ ٥٢٣.

(٢) التعليقة ٤/ ٢٨. وينظر: التعليقة علىٰ المقرب لابن النحاس ص٤٣٧، والأشباه والنظائر ٢/ ٢١٤.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص١١٣، و١١٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٤٤.

(٤) ينظر: المرجعان السابقان.

الأفعال، فلا تكتسب الظروف الزمانية – وهي من الأسماء – قوةً من الأفعال حين تضاف إليها.

قال الزجاجي: «قال الأخفش: إنما أضيفت أسماء الزمان إلىٰ الأفعال لأن الأزمنة كلَّها ظروفٌ للأفعال والمصادر، والظروفُ أضعف الأسماءِ فقوَّوْها بالإضافة إلىٰ الأفعال. وهذا قول ضعيف؛ لأن الأفعالَ أضعف من الأسماء؛ لأن الضعف والقوة في العربية إنما هما في التمكن والامتناع منه، والأسماء أمكنُ من الأفعال؛ فلن تُقَوِّيَها إضافتُها إلىٰ الأفعال»(١).

عدم تمكُّن (لاتَ) تمكُّنَ (ليس)

يرىٰ سيبويه وجمهور النحاة أن (لاتَ) تعمل عمل (ليس) فترفع المبتدأ وتنصب الخبر، لكنها لا تعمل إلا في لفظ (الحين) خاصةً، ويجب حذفُ أحدِ معموليها، والأكثر أن يُحذف اسمُها ويبقىٰ خبرها، كقوله تعالىٰ: ﴿فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [سورة ص:٣]، التقدير: ليس الحينُ حينَ مناصٍ، وقد يحذف خبرُها ويبقىٰ اسمُها، كقراءة: (وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ) برفع (حين)(٢) علىٰ أنه الاسم، والخبرُ محذوف، والتقدير: ولاتَ حينُ مناصٍ حينًا لهم(٣).

وقد أُلزمتْ (لات) العملَ في لفظ (الحين) خاصةً لفرعيتها وعدم تمكنها تمكنَ (ليس)، هذا ما قرره سيبويه حين قال: «ولا يجاوَزُ بها هذا الحين رفعتَ أو نصبتَ، ولا تَمكَّنُ في الكلام كتمكُّن (ليس)، وإنما هي مع الحين، كما أن (لَدُنْ)

(١) الإيضاح في علل النحو ص١١٤.

(٢) عُزيت إلىٰ عيسىٰ بن عمر في: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص١٣٠.

(٣) ينظر: اللباب للعكبري ٢/ ٢٧٢، والجنىٰ الداني ص٤٨٨، وإرشاد السالك ١/ ٢١٥.

إنّما يُنْصَبُ بها مع (غُدْوَةً)، وكما أنّ التاء لا تَجرُّ في القسم ولا في غيره إلا في (الله)، إذا قلت: (تاللهِ لأَفْعَلَنَّ)...»(١).

ويظهر من كلام سيبويه السابق أن التمكن هنا هو التصرف في وجوه كثيرة، فـ (لات) تلزم موضعًا واحدًا لا تجاوزه، ولا تتصرف في الكلام علىٰ وجوهٍ كما تتصرف (ليس)، يدل علىٰ ذلك أنه شبهها بـ (لَدُن غُدْوةً)؛ حيث اختصَّتْ (غُدْوَة) بالنصب بعد (لَدُن)(٢)، وبتاء القسم؛ حيث اختصت بجر اسم (الله) وحده.

وقد علل سيبويه لمحدودية (لات) وعدم تمكنها تمكن (ليس) وانحطاط درجتِها عنها بأن (لات) حرف و(ليس) فعل، وبناءً علىٰ ذلك لا تتصل بها الضمائر المرفوعة كما تتصل بـ (ليس) في نحو: (لسْت، ولَسْنَا، ولَيْسُوا)، ولا يجوز فيها الإخبار عن غائب بأن يتقدم اسم عليها يكون مبتدأً ويكون اسمُها ضميرًا مستترًا

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ٥٨، و٥٩.

(٢) (لَدُن) ظرف ملازم للإضافة، وتضاف للمفرد والجملة، فتَجُرّ المفردَ لفظًا، والجملةَ تقديرًا، وإن وليتها (غُدْوة) جاز الجر – وهو القياس – والنصبُ علىٰ التمييز، أو علىٰ أنها خبرٌ لـ (كان) الناقصة المحذوفة مع اسمِها، أو علىٰ التشبيه بالمفعول به، وتشبيه (لدن) باسم الفاعل المنون. وهذا في (غدوة) خاصة؛ لكثرة الاستعمال. قال السيوطي: «اختصّت (غدوة) بالنصب بعد (لدن) دون (بُكْرة) وغيرها لكثرة استعمال (غُدْوَة) معها، وكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره». الأشباه والنظائر ١/ ٥٧٣. وينظر: شرح المكودي علىٰ الألفية ص١٦٩.

وقال ثعلب: «الفراء يقول: (لَدُنْ غُدْوَة) يُنصَب ويُرفع ويُخفض. فتأويل الرفع: (لدن كان غدوةٌ)، وينصب بخبر (كان)، ويخفض بـ (عند)، أي: عند غدوةٍ». مجالس ثعلب ١/ ١٦٠.

عائدًا علىٰ الاسم المتقدم، و(ليس) وما بعدها جملة في محل رفع خبر المبتدأ، كما يجوز في (ليس)، نحو: (زيدٌ ليس قائمًا) فلا يجوز: (زيدٌ لاتَ قائمًا)(١).

قال سيبويه: «لا تكون (لاتَ) إلا مع (الحين)، تُضْمِرُ فيها مرفوعًا وتَنْصِبُ (الحين)؛ لأنه مفعول به، ولم تَمكَّنْ تمكُّنَها ولم تستعمل إلا مضَمرًا فيها؛ لأنها ليست كـ (ليس) في المخاطَبة والإخبار عن غائبٍ، تقول: (لستَ، ولستِ، وليسوا، وعبدُ الله ليس ذاهبًا)، فتَبْنِي علىٰ المبتدإ وتُضْمِرُ فيه، ولا يكون هذا في (لات)، لا تقول: (عبدُ الله لات منطلقًا)، ولا (قومُك لاتُوا منطلقين)...»(٢).

عدم تمكن (لَدُن) تمكُّنَ (عِنْدَ)

(لَدُن) ظرف ملازم للإضافة، يضاف للمفرد والجملة، فيَجُرُّ المفردَ لفظًا، والجملةَ تقديرًا، وهو بمعنىٰ (عِندَ)، لكن (عند) معرب و(لَدُنْ) مبني علىٰ السكون.

وقد وازن سيبويه بين (لَدُنْ) و(عندَ) ورأىٰ أن علة إعراب (عند) هو تمكنها، وعلة بناء (لدن) هو قلة تمكنها، وذلك أن (عند) تتصرف وتستعمل علىٰ أكثرَ من وجهٍ، ولا تلزم استعمالًا واحدًا، وليست (لدن) كذلك.

قال سيبويه: «وجُزِمَتْ (لَدُنْ) ولم تُجعل كـ (عندَ)؛ لأنها لا تَمَكَّنُ في الكلام تمكُّنَ (عندَ)، ولا تقع في جميع مواقعه، فجُعل بمنزلة (قَطْ)؛ لأنها غير متمكنة»(٣).

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ١/ ٥٧، وشرح السيرافي ١/ ٣٢٥، و٣٢٦،

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٥٧.

(٣) السابق ٣/ ٢٨٦. وينظر: شرح السيرافي ٤/ ٥٤، والتعليقة ٣/ ٩٨.

وأوضح الزجاجي المراد بتمكن (عند) وقلة تمكن (لدن) فقال: «إن قيل: لم أعربت (عند) ولم تعرب (لَدُن)، ومعنىٰ (عند) معنىٰ (لدن)، ومعنىٰ (لدن) معنىٰ (عند)؟ الجواب: لأن (عند) متصرفة، و(لَدُن) لم تتصرف ولم تفارق موضعها، ألا ترىٰ أنك تقول: (كنت عندَ زيدٍ)، وتقول: (عندي أن زيدًا لا يخرج في غد)، كأنك قلت: في علمي وتقديري، وتقول: (ما عندك في هذا الأمر؟) وليس لـ (لدن) مثلُ هذا التصرف، فثبتت علىٰ حالها»(١).

وقد أفاض النحاة في بيان وجوه تمكن (عند) وقلة تمكن (لدن)، فقالوا(٢):

- إن (عند) تكون لابتداء الغاية، وذلك إذا اقترنت بـ (مِنْ) وقد لا تدل علىٰ ابتداء الغاية، أما (لدن) فإنها تلزم استعمالًا واحدًا، فهي مُلازِمةٌ لابتداء الغايات زمانية أومكانية.
- تُستعمل (عند) فضلةً وعمدةً، ومن استعمالها عمدة قولُ الله ﷻ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [سورة الأنعام:٥٩]، وقوله: ﴿وَعِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [سورة الزخرف:٨٥]، ونقول: (السفرُ من عندِ البصرة)، فتكون (عند) خبرًا عن السفر، والخبر عمدة، ولا تكون (لدن) إلا فضلةً، فلا يقال: (السفرُ من لدن البصرة).
- قد يُخبر بـ (عند)، نحو : (زيدٌ عندك)، أما (لدن) فلا يخبر بها.

(١) الإيضاح في علل النحو ص١٤٠.

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري ١/ ٣٤١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٢٣٦، ومغني اللبيب ص٢٠٨، وشرح الأشموني علىٰ الألفية ٢/ ١٦١، و١٦٢، والتصريح ١/ ٧١٤، والأشباه والنظائر ٢/ ٤٣٢.

- قد تكون (عند) ظرفًا للأعيان والمعاني، أما (لدن) فتستعمل في الأعيان فقط، نقول: (هذا الرأي عندي صوابٌ)، و(عند محمدٍ عِلْمٌ به)، ولا نقول: (هذا الرأي لدنِّي صوابٌ).
- تُستعمل (عند) فيما حضر أو غاب، أما (لدن) فتستعمل فيما كان حاضرًا فقط، فيجوز أن تقول: (عندي مالٌ) وإن كان غائبًا عنك؛ ولا تقول: (لديَّ مالٌ) إلا إذا كان حاضرًا معك.

حروفُ الزيادة والتفاوتُ فيها

حروف الزيادة عَشَرَة، هي: (الألف، والواو، والياء، والهمزة، والتاء، والنون، والميم، والسين، والهاء، واللام)، وقد جمعها النحاة في قولهم: (سألتمونيها)، أو (أمان وتسهيل)، لا تكون الزيادة إلا من هذه الحروف، فمتىٰ وُجد حرف زائد في كلمة فلا بُدَّ أن يكون واحدًا من هذه الحروف؛ لذا سميت حروفَ الزيادة وهي قد تكون أصولًا.

ومما قرره النحاة أن هذه الحروف خُصَّت بالزيادة لكثرة دورانها في الكلام، وهو ما عبر عنه سيبويه بالتمكن –كما سيتضح بعد قليل–، يعني بتمكنها كثرةَ تصرفها في الكلام ودورانها(١).

(١) ينظر: المنصف لابن جني ص١٥٣، والممتع في التصريف ص١٢١، وتمهيد القواعد ٤٩١٧/١٠.

وهذه الحروف متفاوتة في الزيادة، فهي درجات؛ فحروف العلة الثلاثة (الألف والواو والياء) أكثرُ الحروفِ زيادةً؛ وذلك لأنها أكثرُ من غيرها دورانًا؛ لذا سماها سيبويه «أمهات الزوائد»، وذكر أنها تتمكن أكثر من غيرها(١).

قال ابن دريد: «واعلم أن الألف والواو والياء أمهات الزوائد؛ لأنهن حروفُ المد واللين ومنهنَّ الحركاتُ... »(٢).

وقال ابن عصفور: «أمهات هذه الزوائد، والذي هو زائد منها بحقِّ الأصالة، الواو والياء والألف، لكثرة دورها في الكلام واستعمالها؛ ألا ترىٰ أنه لا تخلو كلمةٌ منها أو من بعضها، أعني الحركاتِ: الضمة والكسرة والفتحة؛ لأن الضمةَ بعضُ الواو، والكسرةَ بعضُ الياء، والفتحةَ بعضُ الألف؟ ولمّا كانت أُمَّهاتِ الزوائد لذلك كانت أكثرَ الحروفِ زيادةً»(٣).

وتأتي (الهمزة، والتاء، والنون، والميم) في المرتبة الثانية بعد حروف العلة؛ وقد زيدت لشبهها بحروف العلة؛ ولذلك كانت هذه الأحرفُ الأربعة تلي حروف العلة الثلاثة في كثرة الزيادة(٤).

---

(١) ينظر: كتاب سيبويه ٤/ ٣١٩.

(٢) جمهرة اللغة ١/ ٤٨.

(٣) الممتع ص١٤١.

(٤) قال ابن عصفور: «أما الهمزة فشبَهُها بحروف العِلَّة من جهة كثرة تغييرها، بالتسهيل والحَذف والبَدل. وأما التاء فأشبهت الواوَ من جهة تقارب مخرجيهما؛ ولذلك أُبدِلَت منها في مثل(: تُراث وتُكأة)؛ لأنهما من: وَرِثتُ وتَوكّأتُ. وأما الميم فمضارِعةٌ للواو أيضًا من جهة تقاربهما في المخرج، ومضارعةٌ لحروف العلة كلِّها من جهة الغُنَّةِ التي فيها، الشبيهةِ باللِّين الذي في حروف العِلَّة...، وأما النون فأشبَهتْ أيضًا حروفَ العِلَّة من جهة الغُنَّة التي =

وتأتي في المرتبة الأخيرة (السين، والهاء، واللام)، وإنما زيدت لشَبَهِها بالحروف المُشْبِهَة لحروف العلة(١)؛ لذا كانت زيادتها في أماكن مخصوصة وألفاظ محفوظة، قال ابن عصفور: «ولمّا كانت هذه الحروف لم تُشْبِه حروفَ العلة، بل أشبهت المُشبَّه بها، لم تجئْ مزيدةً إلا في ألفاظ محفوظة، وأماكنَ مخصوصةٍ لا تتعدّاها، فهي أقلُّ الحروف زيادة لذلك»(٢).

وقد عقد سيبويه في كتابه بابًا لحروف الزيادة ترجم له بـ: (باب عللِ ما تجعله زائدًا من حروف الزوائد وما تجعله عن نفس الحرف)، وبَيَّن ما يُحكم عليه بالأصالة وما يحكم عليه بالزيادة من هذه الحروف، وأرجع علةَ الحكم بالزيادة إلىٰ التمكن الذي يعني به كثرةَ التصرف والدوران، فذكر أن حروف العلة أكثر الحروف زيادةً لتمكنها بكثرة دورانها، وسماها «أمهات الزوائد»، وذكر أن الهمزة تزاد في أول الكلمة كثيرًا في الاسم والصفة والفعل، نحو: (أحمد، وأربع، وأحمر، وأخضر، وأسود، وأقْبَلَ)، وكذلك الميم، نحو: (مشرِق، ومغرِب، ومضرِب، ومضروب)، فهي كالهمزة في كثرة الزيادة، وذكر أن النون والتاء أقل درجةً في الزيادة من الهمزة والميم، فليس لهما تمكن الهمزة والميم.

=

فيها، ولمّا كانت هذه الحروفُ قريبةَ الشبهِ من حروف العلة كانت تليها في كثرة الزيادة». الممتع ص١٤١.

(١) فاللام تشبه النون من حيث الاستطالة في المخرج، والسين تشبه الهاء في الهمس وتقارب مخرجيهما، وأما الهاء فتشبه الهمزة من جهة تقارب المخرج؛ لأنهما من حروف الحلق. ينظر: الممتع ص١٤٢، وتمهيد القواعد ١٠/ ٤٩١٧.

(٢) الممتع ص١٤٢.

قال سيبويه: «وأما (فَعْلَان فَعْلَىٰ) فالنون فيه بدلٌ، كهمزة (حمراء)، وليست بأصلٍ نحو هاء التأنيث في الوقف، ولا تجعلها زائدةً فيما خلا ذا إلا بثَبَت كما فعلت ذلك بالتاء. ولم تكثر في الاسم والصفة ككثرة الهمزة في (أَفْعل) وفي سائر الأبنية أولًا وفي الفعل. فهي والتاءُ لا تعدلان الهمزةَ أولًا ولا الميمَ أولًا؛ لأن الميم زائدة أولًا لازمة لكل اسم من الفعل المزيد، وأنها لازمة لكل فعل في (مفعول) و(مفعل) ونحوهما، فهي كالهمزة في الكثرة أولًا»(١).

وقال: «ومما يُقوي أن النون كالتاء فيما ذكرت لك أنك لو سميت رجلا نهشلًا أو نهضلًا أو نهسرًا صرفته، ولم تجعله زائداً كالألف في (أَفَكْل)(٢)، ولا كالياء (يَرْمَع)(٣)؛ لأنها لم تَمَكَّنْ في الأبنية والأفعال كالهمزة أولاً، ولا كالياء وأختيها في الكلام؛ لأنهن أمهات الزوائد... فليس للتاء والنون تَمَكُّنُ الهمزةِ في الاسم والصفة والفعل أولًا، ولا تَمَكُّنُ الميمِ أولًا»(٤).

(١) كتاب سيبويه ٤/ ٣١٩.

(٢) الأفْكَل: الرِّعْدَة ، يقال: أخذه أفْكَلٌ، إذا ارتعد من بردٍ أو خوف. الصحاح (ف ك ل) ٥/ ١٧٩٢.

(٣) اليَرْمَعُ: حجارةٌ بيضٌ رقاقٌ تلمع. الصحاح (ر م ع) ٣/ ١٢٢٣.

(٤) كتاب سيبويه ٤/ ٣١٩.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاةُ والسلام علىٰ أفصحِ من نطق بالضاد، سيدنا محمدٍ وعلىٰ آله وصحبه، ومن اهتدىٰ بهديه إلىٰ يوم الدين.

أما بعد:

فقد وفقني الله ﷻ لإتمام هذا البحث الذي أرجو أن يكون لبنةً في صرح العربية الخالد.

وقد تبين لي من خلاله ما يأتي:

- بعد إنعام النظر في كتاب سيبويه وكتب النحاة عامةً وتتبع مصطلح «التمكن» فيها، تبين أنه قد تنوعت صور استعماله عند النحاة:
  - فهناك التمكن في الاسمية، ويعني رسوخ القدم فيها، فالاسم المتمكن هو الذي سلم من شبه الحرف، وغير المتمكن هو الاسم الذي لم ترسخ قدمه في الاسمية؛ وذلك بشبهه الحرف.
  - وهناك التمكن في الظروف، فالمتمكن من ظروف الزمان والمكان هو المتصرف الذي يفارق الظرفية، وغير المتمكن هو ما يلازم الظرفيةَ.
  - وقد يستعمله النحاة ويقصدون به تصرُّفَ الكلمة في أكثرَ من وجهٍ من وجوه الكلام، وعدم لزومها موضعًا واحدًا أو حالةً واحدة.
- لتمكن الكلمة في الاسمية آثار وأحكام نحوية رصدها البحث، نذكر منها ما يأتي:
  - استحقاق الإعراب للاسم المتمكن، والبناء لفاقد التمكن.
  - استحقاق الصرف للمتمكن الأمكن؛ لكمال تمكنه بسلامته من شبه الحرف والفعل، ومنع الصرف للمتمكن غير الأمكن؛ لنقصان تمكنه بشبهه الفعل.

- التمايز بين عارضِ البناءِ والموغِل فيه؛ فما لا حظَّ له في التمكن يُبنىٰ علىٰ السكون؛ لأن السكون هو الأصل في المبنيات، وما شابه المتمكنَ أو كان له أصلٌ في التمكن - كالظروفِ المقطوعة عن الإضافة، والمنادىٰ المفرد العَلَم، والأعدادِ المركبة، واسمِ (لا) النافيةِ للجنسِ المفردِ - يبنىٰ علىٰ حركة؛ لمقاربته المتمكنَ، والحركةُ هي الأصلُ في الإعراب.

وفي هذا دليلٌ علىٰ رعايتهم لجانب التمكن حتىٰ بعد زواله من الاسم؛ فما بُنِيَ وكانت له حالةُ تمكنٍ قبل البناء له فضيلةٌ علىٰ ما لا أصلَ له في التمكن.

- التمايز بين الفعل الماضي وفعل الأمر؛ وذلك ببناءِ الفعل الماضي علىٰ حركةٍ لشَبَهِه بالمتمكن؛ حيث إنه يقع موقع الأسماء فيوصف به كما يوصف بها، ويقع موقع ما يشبه الأسماءَ وهو الفعل المضارع، وبناء فعل الأمر علىٰ السكون، علىٰ الأصل، لأنه لم يقارب التمكنَ من أي وجه؛ فلا يوصف به، ولا يقع موقع المضارع في أي موضع.
- يدخل التصريف الأسماء المتمكنة، أما غير المتمكن فهو بعيد من التصريف.
- لا يثنىٰ إلا الاسمُ المتمكن، ومع ذلك ثنيت أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وليس ذلك إلا لشبهها بالمتمكن؛ لكونها توصف ويوصف بها.
- لا يصغر إلا الاسمُ المتمكن، ومع ذلك صغرت أسماء الإشارة والأسماء الموصولة لشبهها بالمتمكن.
- لا يمال من الأسماء إلا المتمكن، وما أميل من غير المتمكن فلشبهه بالمتمكن كـ (ذا) الإشارية، أو لأنه كان في الأصل متمكنًا ثم عرض له البناء، كالمنادىٰ المفرد المعرفة.

- للتمكن في الظروف مظاهرُ كثيرةٌ، منها: تعدِّي الفعل إلىٰ الظرف المتمكن، فيُنصَب مفعولًا به علىٰ سعة الكلام، وجوازُ الإخبار عنه، وقيامُه مَقام الفاعل، وإمكانُ تصغيره، أما الظرف غير المتمكن الذي لا يفارق الظرفيةَ فلا حظَّ له من ذلك كله، ولا يُتَوسع فيه هذا التوسع.
- استعمل النحاة مصطلح «التمكن» مقصودًا به تصرُّفَ الكلمة في أكثرَ من وجهٍ من وجوه الكلام، أي استعمالها في أكثر من موضع –كما سبق أن ذكرنا–، وبناء علىٰ هذا المعنىٰ قالوا إن النكرة أشدُّ تمكنًا من المعرفة، والأسماء أشدُّ تمكنًا من الأفعال، والمفرد أشد تمكنًا من الجمع، والمذكر أشد تمكنًا من المؤنث.
- استعمالُ النحاة مصطلح «التمكن» علىٰ هذا المعنىٰ الأخير لا علاقة له بالإعراب والبناء.

وقد سبق تفصيل ذلك كلِّه في موضعه من البحث.

وصلَّى اللهُ على سيدِنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم

ثبَت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور/ رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور/ رمضان عبد التواب، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- إرشاد السالك إلىٰ حل ألفية ابن مالك، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق الدكتور/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، طبعة مكتبة أضواء السلف – الرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤ م.
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق: غريد الشيخ، طبعة دار الكتب العلميّة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧ م.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، لابن السِّيد البَطَلْيَوْسِي، تحقيق وتعليق الأستاذ الدكتور/ حمزة عبد الله النشرتي، طبعة دار المريخ بالرياض، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- الأضداد، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة المكتبة العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور/ زهير غازي زاهد، طبعة عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٥م.
- الإقليد شرح المفصل، لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجَنْدِيِّ، تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود أحمد علي أبو كتة الدراويش، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، بدون تاريخ.
- أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور/ فخر صالح سليمان قدارة، طبعة دار الجيل ببيروت، ودار عمار بعَمَّان، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- أمالي الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة دار الجيل – بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة الدكتور/ محمود محمد الطناحي، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- الانتصار لسيبويه علىٰ المبرد لابن ولاد، دراسة وتحقيق الدكتور/ زهير عبد المحسن سلطان، طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الطلائع ٢٠٠٩م.
- أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة الدكتور/ كاظم بحر المرجان، طبعة عالم الكتب – بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، حققه وقدم له الدكتور/ حسن شاذلي فرهود، طبعة دار التأليف بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ، ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور/ مازن المبارك، طبعة دار النفائس – بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م.
- البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

- البديع في علم العربية لابن الأثير الجزري، تحقيق ودراسة الدكتور/ فتحي أحمد علي الدين، مطبوعات جامعة أم القرىٰ، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ.
- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية، لجمال الدين علي بن محمد بن أبي القاسم، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالزقازيق، إعداد/ محمد عبدالستار علي أبو زيد، عام ١٤٢٨/ ٢٠٠٧ م، مودعة بالمكتبة المركزية لجامعة الأزهر بالأرقام: (١٢١٤٩، و ١٢١٥٠، و ١٢١٥١، ١٢١٥٢/ ١, ٤١٥).
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- التبصرة والتذكرة، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تحقيق الدكتور/ فتحي أحمد مصطفىٰ علي الدين، طبعة دار الفكر بدمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، حققه الأستاذ الدكتور/ حسن هنداوي، طبعة دار القلم بدمشق، ودار كنوز إشبيليا بالرياض.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، طبعة عام ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- التعليقة علىٰ كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- التعليقة علىٰ المقرب، لابن النحاس، تحقيق الدكتور/ جميل عبد الله عويضة، تاريخ النشر ٢٠٠٤ م/ ١٤٢٤ هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق الدكتور/ علىٰ فاخر، والدكتور/ جابر البراجة وآخرِين، طبعة دار السلام، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري الهروي، تحقيق محمد عوض مرعب، طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولىٰ، ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق الأستاذ الدكتور/ فايز زكي محمد دياب، طبعة دار السلام بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان، طبعة دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١.
- الجنىٰ الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح/ يوسف الشيخ محمد البقاعي، طبعة دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق محمود بن الجميل، طبعة مكتبة الصفا، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- الحدود في النحو للأبذي، تحقيق/ نجاة حسن عبد الله نولي، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح/ عبد السلام محمد هارون، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة ١٩٩٩م.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي، دار صادر – بيروت.

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/ أحمد محمد الخراط، طبعة دار القلم بدمشق، بدون طبعة أو تاريخ.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، طبعة دار القلم بدمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق الدكتور/ محمد علي الريح هاشم، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية ودار الفكر، القاهرة، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.
- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس، تحقيق أحمد خطاب، مطابع المكتبة العربية، حلب، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.
- شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك المسمىٰ منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد، والدكتور/ محمد بدوي المختون، طبعة دار هجر، الطبعة الأولىٰ ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح التصريف، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق د/ إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- شرح التعريف بضروري التصريف، لابن إيّاز، تحقيق أ. د/ هادي نهر، وأ. د/ هلال ناجي المحامي، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- شرح الجمل لابن الفخار، تحقيق الدكتورة/ روعة محمد ناجي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح، طبعة عالم الكتب، بيروت - لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- شرح الدماميني علىٰ مغني اللبيب، صححه وعلق عليه/ أحمد عزو عناية، طبعة مؤسسة التاريخ العربي، بيروت - لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

- شرح الرضي علىٰ الكافية، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، طبعة جامعة قار يونس – ليبيا، ١٣٩٥ هـ/ ١٩٧٥ م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق/ محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الأستراباذي، تحقيق الدكتور/ عبد المقصود محمد عبد المقصود، طبعة مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، الطبعة الأولي ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهىٰ الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة مطبعة السعادة، الطبعة التاسعة ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لشهاب الدين الجوجري، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٤م.
- شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار التراث بالقاهرة، الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م.
- شرح عيون الإعراب، لعلي بن فضال المجاشعي، تحقيق الدكتور/ حنا جميل حداد، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥م.
- شرح قطر الندىٰ وبل الصدىٰ لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب سبيل الهدىٰ بتحقيق شرح قطر الندىٰ للشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة مطبعة السعادة بمصر، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.

- شرح الكافية في النحو، للعلامة منصور بن فلاح اليمني تحقيقًا ودراسةً، رسالة دكتوراه بجامعة أم القرىٰ، إعداد/ نصار بن محمد بن حسين حميد الدين، إشراف الأستاذ الدكتور/ محسن بن سالم العميري ١٤٢٢هـ.
- شرح الكافية لابن القواس، دراسة وتحقيق وتعليق الدكتور/ علي الشوملي، طبعة دار الكندي ودار الأمل بالأردن، الطبعة الأولىٰ ١٤٢١هـ ٢٠٠م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه وقدم له الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي، طبعة دار المأمون للتراث، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، للرماني، تحقيق الدكتور/ شريف عبد الكريم النجار، والدكتور/ عياد عيد الثبيتي، طبعة دار عمار، الأردن، الطبعة الأولىٰ، ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١م.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي الفضل قاسم بن علي بن محمد الصفار البَطَلْيَوْسِيّ، حققه وعلق عليه ووضع دراسته الدكتور: معيض بن مساعد العوفي.
- شرح اللمع في النحو، للباقولي الأصبهاني، تحقيق الدكتور/ محمد خليل مراد الحربي، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولىٰ، ١٤٢٨ هـ.
- شرح المفصل، لابن يعيش، طبعة مكتبة المتنبي بالقاهرة.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، تحقيق د/ تركي بن سهو العتيبي. نشر مكتبة الرشد بالرياض، ١٤٢٣هـ/ ١٩٩٣م.
- شرح المقدمة المُحْسِبة لابن بابشاذ، تحقيق/ خالد عبد الكريم، طبعة المكتبة العصرية - الكويت، الطبعة الأولىٰ ١٩٧٧م.
- شرح المكودي علىٰ ألفية ابن مالك، تحقيق: د/ فاطمة راشد الراجحي، ط/ جامعة الكويت، ١٩٩٣م.
- شرح الملوكي في التّصريف، لابن يعيش، تحقيق د/ فخر الدين قباوة، مكتبة العربية بحلب، الطبعة الأولىٰ، ١٣٩٣ هـ.

- شرح ابن الناظم علىٰ ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين بن مالك، تحقيق محمد باسل عيون السود، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبعة دار العلم للملايين – بيروت الطبعة الرابعة ١٩٨٧ .
- علل النحو، لأبي الحسن الوراق، تحقيق الدكتور/ محمود جاسم محمد الدرويش، طبعة مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٠هـ.
- العين للخليل بن أحمد، تحقيق الدكتور/ عبد الله درويش، مطبعة العاني، بغداد ١٩٦٧م.
- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية لابن الخباز، تحقيق حامد محمد العبدلي، طبعة دار الأنبار – بغداد، بدون طبعة أو تاريخ.
- الفوائد الضيائية في شرح الكافية، لملا جامي، تحقيق: أحمد عزّو عناية وعلي محمّد مصطفىٰ، طبعة دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولىٰ، ١٤٣٠ هـ.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور/ فيصل الحفيان. طبعة مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة الأولي ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- كتاب سيبويه، تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون، طبعة مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلىٰ محمد معوض، طبعة مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- الكناش في فني النحو والصرف، لأبي الفداء الملك المؤيد صاحب حماة، تحقيق الدكتور/ رياض بن حسن الخوام، طبعة المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٠م.

- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق غازي مختار طليمات، طبعة دار الفكر المعاصر ببيروت، ودار الفكر بدمشق، الطبعة الأولىٰ ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- لسان العرب، لابن منظور، طبعة دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- اللمحة في شرح الملحة، لابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة: الأولىٰ، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية، لابن جني، تحقيق فائز فارس، طبعة دار الكتب الثقافية – الكويت.
- ليس في كلام العرب، لابن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق/ هدىٰ محمود قراعة، طبعة المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.
- المخترع في إذاعة سرائر النحو، للأعلم الشنتمري، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، طبعة دار كنوز إشبيليا، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، طبعة مكتبة المتنبي بالقاهرة.
- المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سِيدَهْ، تحقيق/ خليل إبراهم جفال، طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- المرتجل لابن الخشاب، ضبط نصه ووضع فهارسه وأشرف عليه عطية لطفي. علق حواشيه د/ أسامة رضوان، طبعة دار الكتاب الإسلامي بالقاهرة، الطبعة الأولىٰ ١٤٣١هـ/ ٢٠١٢م.
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور/ محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي، طبعة دار القلم بدمشق ودار المنارة ببيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- المسائل العسكريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/ علي جابر المنصوري، طبعة الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عَمَّان، ٢٠٠٢ م.
- المساعد علىٰ تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق وتعليق محمد كامل بركات، مطبوعات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، طبعة المكتبة العلمية – بيروت.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق الدكتور/ عبد الأمير محمد أمين الورد، طبعة عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- معاني القرآن للفراء، حقق الجزء الأول أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، والجزء الثاني محمد علي النجار، والجزء الثالث عبد الفتاح إسماعيل شلبي وراجعه علي النجدي ناصف، طبعة دار السرور، بدون طبعة أو تاريخ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/ مازن المبارك، ود/ محمد علي حمد الله، طبعة دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.
- المغني في النحو، لتقي الدين منصور بن فلاح، تحقيق الدكتور/ عبد الرازق أسعد السعدي، طبعة دار الشئون الثقافية – بغداد، الطبعة الأولىٰ ١٩٩٩م.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق الدكتور/ علي أبو ملحم، طبعة مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة الأولىٰ، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسىٰ الشاطبي، تحقيق مجموعة من العلماء، طبعة معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرىٰ بمكة المكرمة، الطبعة الأولىٰ ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور/ كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، ودار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

- المقدمة الجُزُولية في النحو، لأبي موسىٰ الجُزُولي، تحقيق الدكتور/ شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرىٰ، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق/ فخر الدين قباوة، طبعة دار الآفاق الجديدة – بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٧٩م.
- منازل الحروف، لعلي بن عيسىٰ الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، طبعة دار الفكر – عَمَّان.
- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، تحقيق أ.د/ محمد إبراهيم البنا، طبعة دار الاعتصام، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفيّ من لفظه وشرح أبياته وغريبه، للأعلم الشنتمري، دراسة وتحقيق الأستاذ رشيد بلحبيب، طبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٦٩٣
التمهيد: مفهوم التمكنُ	٦٩٦
المبحث الأول: التمكنُ في الاسميةِ – حقيقتُه وآثارُه	٦٩٩
استحقاق الإعراب للاسم المتمكن	٧٠٢
التمييز بين المتمكن وغير المتمكن في ألقابِ حركاتِ الإعرابِ وحركاتِ البناءِ	٧٠٧
إعراب الفعل المضارع لمشابهته الاسمَ المتمكن	٧١٠
استحقاق الصرف للمتمكن الأمكن ومنعه من غير الأمكن	٧١٢
لا يُمنع الاسمُ من الصرف إلا إذا اجتمع فيه وجهان من شبه الفعل	٧١٥
الممنوع من الصرف إذا أضيف أو اقترن بـ «أل» يُجَرُّ بالكسرة	٧٢١
الأسماء لا تُجزم لتمكنها	٧٢٣
استحقاق البناء لفاقد التمكن	٧٢٥
التمايز بين عارضِ البناءِ والموغِل فيه	٧٣٥
التمايز بين الفعل الماضي وفعل الأمر	٧٤٩
لحاق نون الوقاية (قَطْ، وعنْ، ولَدُن) ونحوها لبعدها عن الأسماء المتمكنة	٧٥١
التمايز بين المتمكن وغير المتمكن فيما آخره ألف عند الإضافة إلىٰ مضمر	٧٥٤

الموضوع	الصفحة
التمايز بين (كل وبعض) وبين الظروف عند القطع عن الإضافة	٧٥٧
جواز الفصل بين (كَمْ) الاستفهامية ومميِّزها عوضًا عما مُنِعَتْه من التمكن	٧٦٠
دخول (مِنْ) علىٰ مميِّز (كَمْ) عوضًا عما مُنِعَتْه من التمكن	٧٦٣
مصطلحَا (المقصور) و(الممدود) يختصان بالأسماء المتمكنة	٧٦٤
التصريف لا يدخل من الأسماء إلا المتمكنَ	٧٦٦
أقلَّ أصولِ الأسماء المتمكنة ثلاثةُ أحرف	٧٦٩
مقابلة أسماء الإشارة بالوزن لشبهها بالأسماء المتمكنة	٧٧٠
التمايز بين الأسماء المتمكنة وغير المتمكنة في التثنية والجمع	٧٧٣
التمايز بين الأسماء المتمكنة وغير المتمكنة في التصغير	٧٨٦
التمايز بين المتمكن وغير المتمكن في الإمالة	٧٩٤
إبدال ألف المقصور حرفًا أبينَ منه في الوقف	٧٩٨
المبحث الثاني: التمكنُ في الظروف – حقيقتُه وآثارُه	٨٠٠
ظروف الزمان أشدُّ تمكنًا من ظروف المكان	٨٠٤
تفاضل ظروف المكان في التمكن	٨٠٧
تعدي الفعل إلىٰ الظرف المتمكن	٨١١
قيام الظرف المتمكن مَقام الفاعل	٨١٣

الموضوع	الصفحة
جواز الإخبار عن الظرف المتمكن	٨١٥
الإضافة إلىٰ الظرف	٨١٦
إضمار الظرف المتمكن غيرَ مقرونٍ بـ (في)	٨١٧
التوسع في الظرف المتمكن دن غيره	٨١٩
تصغير الظروف المتمكنة وامتناع تصغير غير المتمكنة	٨٢٠
المبحث الثالث: التمكنُ في وجوه الكلام	٨٢٧
المنصرف وغير المنصرف	٨٢٩
قلة تمكن بعض المصادر والظروف	٨٣٠
فتح همزة (ايمُن) في القسم	٨٣١
النكرة أشدُّ تمكنًا من المعرفة	٨٣٣
الأسماء أشدُّ تمكنًا من الأفعال	٨٣٧
عدم تمكن (لات) تمكن (ليس)	٨٤١
عدم تمكن (لَدُن) تمكن (عِنْدَ)	٨٤٣
حروف الزيادة والتفاوت فيها	٨٤٥
الخاتمة	٨٤٩
ثبت المصادر والمراجع	٨٥٢
فهرس الموضوعات	٨٦٣